وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إدارة المدن المستدامة

الجزء الأول

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر علوم سياسية تخصص إدارة محلية

إعداد: الدكتور خداوي محمد

أستاذ العلوم السياسية

الموسم الجامعي 2020-2021

مقدمة:

اهتم المفكرون منذ القدم بدراسة المدينة وازداد هذا الاهتمام في القرن العشرين بالنظر إلى الظواهر الحضرية التي برزت فيها وتحول موضوع المدينة إلى موضوعا أساسيا للكثير من العلوم منها الهندسة المعمارية والتاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والجغرافيا والاقتصاد وعلم السياسة وغيرهم، وتعددت بذلك المداخل النظرية لدراسة المدينة بتعدد التخصصات وشكل ذلك إثراء علميا قد يساهم في مواجهة المشاكل الحضرية العصرية المتعددة الأبعاد. وزاد هذا الاهتمام بفعل التحديات التي أصبحت تواجهها الدول والمجتمعات على حد سواء في العقديات الأولى من القرن الواحد والعشرين بفعل من جهة زيادة الحاجات العامة وتنوعها وتزامن ذلك مع زيادة وعي الشعوب بحقها في الحياة الكريمة، ومن جهة ثانية بفعل المخاطر والكوارث البيئية التي أصبح يعرفها العالم والناجمة عن الاستغلال غير العقلاني للمجال.

إذا كانت المراكز الحضرية الأولى نشأت في فجر الإنسانية للاستجابة إلى حاجة الأمن فإن مدن الحضارات القديمة حولت تلك المراكز الحضرية إلى مدن عريقة تصور المستوى الحضاري الذي بلغته الشعوب في بلاد واد الرافدين ومصر وتنقل لنا أثارها المتبقية مآثر تلك الحضارات بعد اكتشاف الزراعة وتحقيق الفائض الإنتاجي وبروز الحاجة إلى تصريفه بالمبادلات. واستمر هذا السياق متأثرا بالثورة السياسية في فرنسا والثورة الصناعية في انجلترا ثم تعممت في أوروبا لتبزغ مدن أكبر فأكبر وتزداد معها المشاكل الحضرية وتزداد معها الحاجة إلى توظيف العلوم في حلها.

والمتتبع لتاريخ تطور المجتمعات يلاحظ ذلك التزامن بين تطور المدينة كفضاء إنساني وبين تطور الإنسانية وكأن الأول شاهد على الثاني وناقل لأثاره العمرانية إلى درجة أصبح يصدق معه القول أن المدينة هي فضاء تتفاعل فيه الوحدات الاجتماعية سياسيا واجتماعيا وتقيم علاقات اقتصادية وتخلق مناخا ثقافيا خاص النسق يتسم بسمات حضرية.

وكان طبيعي أن يهتم الباحثون في حقل العلوم السياسية بدراسة المدينة إنطلاقا من كونها أهم مظهر من مظاهر الشأن العام خصوصا إذا علمنا أن ثلاث أخماس البشرية في عصرنا يعيش في المدن. أضف إلى ذلك المشاكل التي أصبح التحضر العصري يطرحها والتي تحتم البحث في سياسات عمرانية واجتماعية واقتصادية تحافظ على نسق التطور الحضري للمدينة في إطار تنمية مستدامة بدل بلوغ سيناريوهات الاندثار التي تصورها بعض المفكرين.

مما يدفع إلى البحث أكثر عن سياسات عامة تواكب تطور وظائف الدولة الحديثة وتضع آليات تدير المدينة بعقلانية ورشادة هو كون المدينة فضاءا خصبا بالنظر إلى الوظائف التي تؤديها للحركات

الاجتماعية التي أصبحت واعية سياسيا بمصالحها وتسعى إلى فرضها على السلطات العمومية ناهيك عن النشاط الحزبي السياسي (ودور مؤسسات المجتمع المدني الحديثة) الذي يتخذ من المدن مرتعا له.

وفي إطار هذا الاهتمام العلمي يأتي الجزء الأول من هذا العمل المكون من سلسلة من المحاضرات التي ألقيناها على مسامع طلبة الماستر علوم سياسية تخصص إدارة علمية في مقياس إدارة المدن المستدامة. طرحنا فيه الإشكالية التالية: ما هي الدروس التي يمكن تعلمها من تاريخ العمارة البشرية والتي تمكننا من تطوير سياسة عمرانية تستجيب لحاجات مجتمعاتنا دون الإضرار لا بالبيئة ولا بحق الأجيال اللاحقة فيها؟ إن الإجابة على هذا التساؤل غير ممكنة دون التعرف على السياق التاريخي لتطور المدينة ووظائفها في المجتمعات البشرية مع الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في السياقات السوسيولوجية للمجتمع. وفضلنا تسهيلا على طلبتنا الكرام توظيف المنهج الوصفي تزامنا مع استخدام المنهج التحليلي النقدي.

وعليه قسمنا هذا الجزء الأول إلى ثلاث محاور رئيسية وهذا تبعا للبرنامج الرسمي:

–المحور الأول: خصصناه لعرض إطار معرفي عن العمران والتعمير.

–المحور الثاني: جاء هذا المحور عبارة عن دراسة للمدينة.

–المحور الثالث: استكملا للجانب المفاهيمي قدمنا في هذا المحور عرضا عاما عن التنمية المستدامة والمدينة حولنا من خلاله تبيان أنماط تحول المدينة إلى صديق للبيئة والإنسان على حد سواء.

المحور الأول

إطار معرفي عام حول العمران

المحور الأول: إطار معرفي عام حول العمران:

تحتل الظاهرة العمرانية مكانة الصدارة في اهتمامات الدول والمجتمعات على حد سواء بالنظر إلى كونها تجسيدا للتجمع الإنساني وتلبية لمختلف حاجاته من مسكن ونقل وتعليم وترفيه وغيرها من جهة، ومن جهة ثانية مقياس لتحضر المجتمعات القديمة لكونها موروث إنساني حضاري ينقل لنا التطور الذي سجلته الحضارات الإنسانية في مختلف العصور. وقد زاد الاهتمام بها في العصر الحديث بالنظر إلى الزيادة الهائلة للبشر وبالتالي كثافة الحاجات وخصوصا المرتبطة بالعمران مع ما أحدثه ذلك من تغيرات تعرفها المراكز الحضرية والمدن وما صاحبها من تحولات عميقة مرتبطة بالتقدم المحقق في مجال التكنولوجيا والاتصال وانعكاسه على الإنتاج العمراني والاجتماع الإنساني.

إن الحديث عن العمران لا يعني فقط تناول مسائل البناء والإنشاء إنما يشير أكثر إلى علاقة الإنسان بالمكان والزمان، علاقة تحيل إلى الارتباط الثقافي والروحي الذي يقوم بين هذه العناصر الثلاثة والذي يترجم ما وصلت إليه الحضارة الإنسانية. لذلك فهو يتعدى مستوى البناء المادي إلى كل ما يدخل في تحقيق الحياة على الأرض ويدعو إلى تناول الإشكاليات الناجمة عنها مثل نزوح سكان الريف نحو المدن بوصفها مراكز للترقية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعقلنة استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وأهمها الأوعية العقارية، فالأرض مهما اتسعت تبقى محدودة وغير قابلة للتوسيع أو التمديد. وأصبحت التهيئة والتعمير أكثر الخدمات المطلوبة من قبل الإنسان لتطرح في نفس الوقت إشكاليات حماية الإطار المعيشي والحفاظ على البيئة الطبيعية،

إن تصميم الإنسان لبيئته العمرانية أحدث تغيرات كبيرة على الطبيعة باتت تنذر بالخطر لذلك اهتم العلماء والباحثين وصانعي القرار السياسي بالظاهرة العمرانية بغية صناعة تنمية عمرانية وحضارية متجانسة تحقق التوازن بين أهداف ورغبات التجمعات الإنسانية وبين متطلبات الحفاظ على البيئة أي بين الموارد الطبيعية المتاحة للإنسان وبين معطيات المجتمع الإنساني بأبعادها الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا يعني تبني سياسات وخطط تتوافق وهذه الأبعاد بمكوناتها وعناصرها.

إن الظاهرة العمرانية ظاهرة إنسانية بإمتياز لأن الإنسان هو الكائن الوحيد الصانع للحضارة والثقافة حتى وإن أشار البعض إلى عمليات صنع المأوى من قبل الكثير من الكائنات الحية الأخرى مدللين على ذلك بروعة وتعقيد هندسة بيوت النحل أو نسيج العنكبوت أو الكيفيات التي تصنع بها الطيور أعشاشها وغيرها، إلا أن الاختلاف الأساسي يكمن في قدرة الإنسان على تواتر تجاربه وتطويرها بالمقارنة مع باقي

الكائنات الحية بالإضافة إلى تعدد وظائف التعمير عند الإنسان وتنوعها وتطورها مع الوقت بالمقارنة مع الكائنات الأخرى التي ترتبط أنشطتها "العمرانية" إذ استطعنا استعمال المصطلح بالنسبة لها والتي تنحصر في المأوى والصيد. فالعمران الإنساني ينقل لنا:

-شهادات حية عن الحضارات القديمة التي سبقتنا وأصدق صورة على ذلك عجائب الدنيا السبع

-المستوى الذي بلغته المجتمعات من التطور بالنظر إلى الإمكانيات التي تستخدمها.

لذلك كان طبيعي أن تكون الظاهرة العمرانية محل إهتمام علماء الآثار وعلم الاجتماع وعلم السياسة وعلم التخطيط والأنثروبولوجيا والاقتصاد وغيرها وكانت موضوع دراسة ليس فحسب كإنتاج مادي يستجيب لحاجات الإنسان ولكن أيضا كإنتاج فكري وثقافي ينقل لنا تاريخ مجتمع وهويته الحضارية. لذلك فشيء طبيعي أن نهتم في العلوم السياسية بهذه الظاهرة في مستهل تناولنا لإدارة المدن المستدامة. وعليه سنخصص هذا المحور لتناول النقاط التالية:

*مفهوم التعمير والعمران.

*المفاهيم القريبة من التعمير والعمران.

*التطور التاريخي للعمران.

*المداخل الغربية للعمران.

*المداخل العربية للعمران.

1-مفهوم العمران: يرتبط مصطلح العمران بالكثير من المفاهيم في علوم مختلفة لذلك حتى نتمكن من الإلمام بمفهومه علينا تفكيكه لغويا واصطلاحيا.

العمران لغويا: العمران في المعجم الوسيط يعني البنيان، والعمران ما يعمر به البلد ويحسن حاله بواسطة الفلاحة والصناعة والتجارة وكثرة الأهالي ونجاح الأعمال والتمدن ويقال استبحر العمران والعدل أساس العمران. والعمران في منجد اللغة هو البنيان وهو اسم لما يعمر به المكان وتحسن حالة من كثرة الأهالي ونجاح الأعمال والتمدن.[1] ويعني اصطلاح العمران أيضا الايكولوجية البشرية أو علم التبيؤ البشري ومعناه تكيف البشر مع البيئة البشرية التي يوجدون فيها.

وعلم العمران عند العلامة "عبد الرحمان ابن خلدون" هو علم الاجتماع. وعلم العمران أيضا يعني علم الاستيطان البشري. وعلم العمران هو أيضا دراسة المسألة البشرية وكل ما يتعلق بتخطيطها مع الاهتمام

[1] المنجد في اللغة والإعلام (بيروت: دار الشروق، ط26، 2015) ص 529

بالنواحي البشرية التي تعاني من مساوئ التحضر السريع وتستعين هذه الدراسة بالعلوم الهندسية والفنية والاجتماعية.[1]

وعمر يعمر عمرا وعمارة وعمور وعمران فهو عامر ونقول عمر المكان بالناس أي كان مسكونا بهم وعمرت الأرض. وعمر المال أي صار كثيرا ووافرا، وعمره الله في معنى أبقاه وأطال حياته. كما يقال عمر بيته أي ظل يه. وعمر بالمكان في معنى أقم فيه. وأصلحه وبناه وأقام على زيارته.[2] وعمر الإنسان أي عاش زمانا طويلا، ولكن هذا لا يعني فقط المدة الزمنية التي عاشها الإنسان ولكن أيضا ما خلفه وراءه من أعمال وأفعال في المدة التي عاشها. كما يستفاد من مصطلح عمر في "لسان العرب" أن أكثر معانيه اللغوية تنصب على الفضاء (المجال) وكل ما تعمر به الأرض ماديا أو

[1] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية (لبنان: مكتبة لبنان، 1982) 377

[2] المعجم الوسيط. متوفر على الرابط التالي: العمران https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

معنويا.[1]

والمعمر المنزل الواسع، والعمارة ما يعمر به المكان، وهي أيضا الملازمة للجماعة في القول بالعمار الملازم للجماعة، والعمارة كذلك جزء من القبلة وهي أيضا الحي الكبير الذي يقوم بنفسه ، والاستعمار هو الإذن في عمارة الأرض أو الاستيلاء على مكان بتعميره.

أما عند الغرب فقد استعمل مصطلح العمران في البداية في معنى التعمير وكان المهندس الاسباني Ildefons cerda مؤلف كتاب "النظرية العامة للعمران" سنة 1867 أول من استعمل كلمة Urbanisation للدلالة على علم التنظيم المجالي للمدن وهي مشتقة من الكلمة اللاتينية Urbs. واستعمل "ب. كلارجي" Paul Clerget مصطلح Urban في فرنسا سنة 1910. وتطور استعمال هذا المصطلح في القرن العشرين في ظل تطور النشاط العمراني وزيادة وكبر المراكز الحضرية التي أنشأها البشر.[2] أما فيما يخص اصطلاح ايكولوجيا فقد وضعه العالم البيولوجي "ايرنست هيكل" سنة 1868 وهو مشتق من الكلمة اللاتينية OIKOS.

ولا يمكننا أن نختم التناول الغوي لكلمة العمران دون الإشارة إلى وردها في القرآن الكريم في آيات عديدة نذكر من بينها قوله تعالى عز وجل:" هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ"[3] وقوله تعالى: " كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ".[4] وهي آيات تشير إلى استخلاف الله للإنسان على الأرض بغية عبادته سبحانه وتعالى وتعميرها.

أما اصطلاحا فإن العمران هو ذلك التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة لكونها تعبر عن اللاتنظيم واللاتوازن من الناحية الوظيفية المجالية. كما تعبر الكلمة عن ظاهرة التوسع المستمر الذي تشهده المدينة بشكل متواصل مع مرور الزمن. وورد في منجد "روبار" Robert أن العمران هو دراسة الطرائق التي تسمح بتكييف السكن وخاصة السكن الحضري مع متطلبات الإنسان، كما أنه مجموعة التقنيات المختلفة التي تطبق على هذه الطرائق. ويعتبر "ج. فورد" G.B.Ford العمران هو علم

---

[1] أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ج 10 (بيروت: دار صادر،) ص 278

[2] إقلولي أولد رابح صافية، قانون العمران الجزائري –أهداف حضرية ووسائل قانونية– (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2015) ص 6-7

[3] سورة هود الآية 61

[4] سورة الروم الآية 9

وفن لتصيح أخطاء المجال التي ارتكبت في الماضي بواسطة هيئات مناسبة للمجال، والمجال تدخل هذا الاختصاص يعني جميع المستعملين المتدخلين في أن واحد.[1]

إن تداول النظرة الوظيفية للعمران وانتشارها بتلك الصورة التي سايرت الحاجات الطبيعية والبيولوجية النفسية للإنسان (الأكل والنوم والأمن والعمل والترفيه) تحوله إلى مشروع مادي غريزي عند الإنسان فارغا من الروح والثقافة، قد يقزم من الوقع الثقافي لمفهومه، لذلك لا يجب النظر إلى العمران على أساس أنه بناء وإنشاء وتركيب لمباني وهياكل وإنما مفهومه أعمق من ذلك بكثير إذ أنه قصة لقاء بين الإنسان والمكان في زمن محدد.

وشخص "ارنست بوردين" Ernest العمارة في الدافع الغريزي للإنسان للبناء بغرض الالتجاء، لذلك إعتدنا الربط بين مفهوم المبنى والمأوى أي المسكن الذي نعيش فيه أو المكتب أو المرأب الذي نعمل به، ومكان مقدس للعبادة وميادين وأبنية للترفيه. ولما كان الإحساس بالالتجاء غريزي كان من الطبيعي أن نبني لنحقق ذلك الإحساس، وعليه فغالبية العمارة على الأرض توفر المأوى والملجأ والمنفعة المادية أو الروحية أو الفكرية أو المعنوية، إنها العمارة التي يمكن اعتبارها تشكيل وظيفي يحقق أهدافا وأغراضا إنسانية ويوفر متطلبات الحياة البشرية بوسائل مكانية ومادية وبارتباط وثيق بحياة المجتمع وزمانه وظروفه الإيكولوجية. ويخضع هذا النشاط العمراني للمؤثرات الحضارية والزمانية والاجتماعية والاقتصادية ناهيك عن خضوعه للعوامل الطبيعية والمناخية.[2]

التعمير ظاهرة إنسانية تضم مجموعة من القيم والمعارف التاريخية والثقافية المترجمة في الواقع الملموس بمجموعة من التقنيات المستعملة في تنظيم وتحويل المجال الحضري إلى هياكل اجتماعية واقتصادية، وهو أسلوب علمي جديد من أساليب التدخل المباشر بواسطة الأفكار والقرارات والتقنيات والوسائل

[1] عبد العزيز عقاقبة، تسيير السياسة العمرانية في الجزائر. مدينة باتنة نموذجا. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة تحت إشراف د. مبروك غضبان. قسن العلوم السياسية جامعة باتنة. الموسم الجامعي 2009-2010 ص11-12

[2] قبيلة فارس المالكي، تاريخ العمارة (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011) ص 15-16

والممارسات ثم التنفيذ والإنجاز والتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية بتطوير وتهيئة الشبكة العمرانية بشكل متوازن غبر التراب الوطني.[1]

والعمران هو الاجتماع الإنساني الضروري والحيوي لتبادل المصالح والمنافع بين الناس ليكمل وجودهم وما أراده الله من إعمار العالم بهم ومن استخلافه إياهم ولاعتبارات لأهداف العمران وغايته، ويستند على قواعد منها ما حدده الله في سنن كونه المجسدة بالدورات الايكولوجية ومنها ما وضعه الإنسان سواء كانت تلك القواعد قانونية أو فنية/تقنية الهدف منها ضبط تطوره وتنظيمه وتحديد ركائز نظامه إستنادا إلى الأحول الأربعة: جلب المصالح وتحقيق المنافع، دفع المضار، وتسهيل المرافق وتدبير المجال. والمقصود بالعمران أيضا الايكولوجيا البشرية أو علم التبيؤ البشري[2] أي تكيف الناس مع البيئة التي يوجدون في إطارها. وعرفه العلامة "عبد الرحمن بن خلدون" بقوله: "ومنها العمران والتساكن والتنازل في مصر وحله للأنس بالعشيرة وإقتضاء الحاجات لما في طباعهم من التعاون في المعاش (...) ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الحلل (...) ومنها ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدائر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها. ويضيف أن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة أهلها والأسواق إنما في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة لأن الإنسان وحده غير مستقل بتحصيل حاجاته وأهم متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك.[3]

إن العمران يكون نتيجة تفاعل حياة مجموعة من السكان بثقافتهم واستغلالهم لموارد منطقة تواجدهم بالإضافة إلى تأدية وظائف عملهم حسب تقسيم العمل الاجتماعي السائد بها. ويرتبط العمران ارتباطا وثيقا بالسكان لكونهم يشكلون المادة اجتماعية للحياة ضمن المناطق المعمرة، وبزيادة النمو الديموغرافي والهجرة وانتشار الصناعة وتوسع الأنشطة وتطور الفنون يتوسع العمران ويكثر.

ومهما تعددت وتنوعت الكلمات المستخدمة كالقول بالعمارة أو التعمير أو العمران فإنها روافد تصب في نفس البحر إذ أنها تشير إلى ذلك النشاط الإنساني الملبي لحاجاته ورغباته في التجمعات الإنسانية داخل بيئة يسكن إليها فإن الأهم هو أنه إنتاج حضاري وثقافي.

---

[1] بشير التجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002) ص 96

[2] التبيؤ في الأيكولوجيا البشرية يكون نتاج تفاعل أربع عناصر هي: 1-حياة مجموعة من السكان في المنطقة. 2-تميزهم بثقافة المنطقة الطبيعية. 3-استغلال موارد المنطقة الطبيعية. 4-تأدية المهام وتقسيم العمل الاجتماعي حسب النظام السائد بها. راجع في هذا الصدد: حسن السعاتي، علم الاجتماع الصناعي (بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1980) ص 32-33

[3] أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة (بيروت: دار صادر، ط2، 2006) ص 168

2-**<u>المفاهيم القريبة من العمران والتعمير</u>**: ترك العصر الحديث بعولمته وتطوره التكنولوجي وريادة اتصالاته أثره على العمران فلم يعد هذا المجال شأن فردي مرتبط بالملكية العقارية للمباني، ولم يعد فقط شأن حكومي مرتبط بصنع السياسات العمرانية وتنفيذها وتقييمها وتقويمها وتسيير لأملاك الدولة تسييرا إداريا، بل أصبح نشاطا اقتصاديا هاما يساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة. فتعدد فواعل هذا الحقل جعله شأنا عاما تتناوله وسائل الإعلام ويهم الجمهور العام وكثرت المفاهيم التي نسمعها والمستعملة حسب الاختصاص العلمي وفني منها التحضر والتهيئة العمرانية والتسيير الحضري والتنمية المستدامة والتخطيط الإقليمي والحضري والتنمية العمرانية، ولكن الأهم تلك الأسئلة التي تطرح نفسها على غرار: هل العمران يعني الحضارة؟

لذلك رأينا أن نعرج بالتناول المختصر على بعض المفاهيم الأساسية التي لها علاقة بالعمران والتعمير منها:

التحضر: من المفاهيم المستخدمة كثير في المجال العمراني والبيئة وإدارة المدن المستدامة فنقرأ السياسة الحضرية والنمو الحضري والتهيئة الحضرية والتسيير الحضري وغيرها من عبارات قد تختلف دلالاتها العلمية من تخصص أكاديمي إلى الآخر. واستعمل الرومان المصطلح للدلالة على المدينة وخاصة مدينة روما. فماذا نقصد بمفهوم التحضر؟

في لسان العرب "لابن منظور" المقصود بالتحضر هو التواجد والحضور الدائم والاستقرار والإقامة في المدن والقرى وهذا خلافا للبداوة.[1] ويعرف منجد علم الاجتماع مفهوم التحضر على أنه الانتقال من الحياة الريفية إلى المدن للعيش ويكون هذا الانتقال بسبب الهجرة، إذ ينبغي على الشخص أو الجماعة أن تتكيف مع نمط العيش والقيم السائدة في المدينة. وينظر إليه على أنه الانتقال من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية بالصورة التي تدفع الفرد أو الوحدة الاجتماعية إلى التكيف مع النظم والقيم والسلوكات السائدة في المدينة. وعليه فالتحضر هو العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق هجرة القرويين للمدن مع ما يرافقها من تغيرات تحدث على طبائع وعادات وطرق معيشة السكان الذين أتوا من الريف.[2]

[1] ابن منظور، مرجع سابق الذكر، ج 6، ص 466

[2] عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة (بيروت: دار النهضة العربية، ط7، 1981) ص 23

ربط "رالف تومانسون" Ralph tomlilston بين مفهوم التحضر والهجرة إذا أن هجرة سكان الريف إلى المدن الصغرى والكبرى كمستعمرات بشرية على درجة عالية من الكثافة السكانية وراء ظاهرة التحضر، لكون السكان يقيمون متجاورين في منطقة مخصصة لوظيفة السكنية ويعملون غالبا في الأنشطة غير الزراعية مثل التجارة والخدمات والإدارة والصناعة. وهذا تعريفا جزئيا للتحضر لأنه يكتفي بربطه بعامل واحد هو الهجرة الريفية رغم أن هنالك عوامل أخرى تساهم فيه.

وتدارك "ريتشارد سترين" Richard Stren ذلك عندما يعتبر أن التحضر[1] يعني نمو نسبة أو حجم السكان الذين يعيشون في مناطق حضرية. كما أنه يتضمن عملية اقتصادية وتحول اجتماعي في أسلوب الحياة. وبذلك يشمل التحضر حسبه على خاصيتين: تتمثل الأولى في انتقال سكان المناطق الريفية خصوصا أولئك الذين لا يشتغلون في الزراعة للعيش في المراكز الحضرية. وتشمل الخاصية الثانية مجمل التغييرات التي تظهر على حياة هؤلاء السكان بعد انتقالهم من الريف إلى المدينة، بالنظر إلى محاولاتهم التأقلم مع أساليب الحياة الحضرية، والتي تشمل التغيرات في القيم والاتجاهات وأنماط السلوك.[2]

كما ينظر إلى التحضر على أنه عملية احتشاد نسبة متزايدة من سكان المدن ترتبط عادة بالتجارة أو التصنيع أو تطور قطاع الخدمات مع ما توفره المدن من أمن وأمان بفعل المؤسسات التي تتمركز فيها ويترافق ذلك بتغير وتبدل الثقافة، فالتحضر عملية تحديث حيث يتم استبدال ثقافة تقليدية (بدوية أو قروية) بثقافة أخرى حضرية.[3]

---

[1] يفرق علماء الاجتماع بيت التحضر والحضرية، إذ يرى "إرجون برجل" أن التحضر بمثابة عملية في حين الحضرية حالة أو ظروف قائمة وعليه فالتحضر يمثل الجانب الدينامي في حين تمثل الحضرية الجانب الثابت والمستقر. ولا يعتبر "عاطف غيث" في تحديده للحضرية على أنها مجرد طريقة في التفكير أو السلوك الإنساني. فالإنسان الحضري أيضا أينما كان يتوافق بإستمرار مع الجديد والتغير، وكلما زادت المدينة بعدد سكانها كلما اتسعت الخدمات فيها حتى تصبح مركز جذب لمناطق واسعة حولها وكلما زاد اعتمادها على غيرها من المدن على الأقل في القطاع الصناعي والتجاري.

[2] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري. المفاهيم–القضايا–المشكلات (الإمارات العربية المتحدة: الأفاق المشرقة ناشرون، 2014) ص 12–13

[3] محمد إسماعيل قباري، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغير والتنمية (الإسكندرية: منشأة المعارف، ب.ت) ص 50

التخطيط الحضري: ويسمى أيضا بالتخطيط الإقليمي ويستمد مفهومه من كلمة تخطيط في حد ذاتها التي انتقلت من علم الاقتصاد الذي وظفها في دراسة النمو الاقتصادي. يمكن النظر إليه على أنه أسلوب علمي يعمل على تقديم حلول وبدائلها للمشكلات المطروحة أو المتوقع حدوثها في مجتمع ما. ويأخذ هذا الأسلوب شكل خطة وبدائلها منظمة ذات سياسة وإستراتيجية وأهداف محددة وواضحة لفترة زمنية محددة. وتأخذ هذه الخطة بعين الاعتبار الإمكانيات والموارد المادية والمالية والبشرية المتوفرة أو المتوقع توفرها ضمن محددات حالية أو مستقبلية. ويشترط في الخطة أن تكون كلية شاملة مستمرة وفي نفس الوقت مرنة يمكن تكييفها تبعا للمستجدات. وعليه يمكن القول أن التخطيط هو أي تصور مسبق في حالة رسم السياسات والبرامج وتنفيذها وتقييم ذلك التنفيذ.[1]

وبالتالي التخطيط الإقليمي تعبير عن الحكم المحلي واللامركزية في إدارة الشأن العام، وهو عبارة عن دراسة للموارد الطبيعية والبشرية سواء تلك المستغلة أو الكامنة لمنطقة جغرافية محددة بذاتها قد تكون إقليم أو محافظة أو فيدرالية أو بلدا بأكمله، إنه يمثل الكل، وهدف هذه الدراسة هو التعرف على إمكانيات المنطقة ومواردها وآليات إستغلالها خلال فترة زمنية محددة بهدف تحقيق التنمية والنهوض بالحياة المجتمعية. أما أجزاءه المتناسقة فهي المخططات الحضرية. وتأخذ الدراسة يعين الاعتبار الميزات الخاصة للوعاء العقاري للمنطقة والمشاكل المميزة الخاصة بها، فالهدف هو التعرف على إمكانات المنطقة والوصول إلى معرفة دقيقة تسمح بإستثمارها في أحسن الأوجه بهدف الارتقاء بالإقليم وحياة سكانه.

كما عرفه "لوقان" Logan بأنه أسلوب تخطيط تنموي لإقليم معين بذاته بهدف التوزيع العادل لمكاسب التنمية الاقتصادية وإشباع الحاجات الأساسية لسكانه وتفعيل دورهم في عملية التنمية[2] وتعزيز اعتمادهم على الذات ورفع مستوى معيشتهم وصيانة البيئة.[3] وفي الحقيقة التخطيط العمراني في جوهره جزء من التخطيط الوطني لا يتعارض معه بقدر ما يكمله.

التخطيط الحضري حقلا علميا تنصهر في بوتقته تخصصات عدة تعني بالحياة الحضرية في جميع جوانبها من بينها: علم السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون والبيئة والهندسة وغيرها. يهدف إلى تقييم

---

[1] ارنست آر الكسندر، المداخل إلى التخطيط، مدخل إلى نظريات التخطيط المتداولة، آراء ونتائج ترجمة: فيصل عبد العزيز المبارك (الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 2001) ص 20

[2] هذا تطبيق من تطبيقات الديمقراطية التشاركية.

[3] ثائر مطلق محمد عياضرة، التخطيط الإقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية (عمان: دار حامد، ط1، 2009) ص 101

الحياة العمرانية والريفية وإيجاد حلول لأزمات التضخم السكاني وزيادة الطلب على الخدمات العمومية والأحياء الفوضوية وأزمات المرور والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتلوث البيئة وما ينجم عنه في الصحة العمومية.[1] وعرفه "بالدوين" Baldwin بأنه أسلوب لاستخدام الموارد المتاحة في المجتمع لما يحقق له الحصول على أقصى إشباع ممكن للحاجات الأساسية.

إنه منهج تهيئة منطقة في إطار إستراتيجية لتوزيع الساكنة والموارد المخصصة لهم توزيعا عادلا ومحكما بالنظر إلى تأثيره بشكل فعال في التوزيع والترتيب المكاني للأهداف والوظائف والبرامج من خلال إجراءات الضبط في استخدام الأرض في المدينة والريف على حد سواء بغية تحقيق العدالة في مجالات الإسكان والصحة والخدمات الثقافية والترفيهية مع ضمان التنسيق والتكامل.[2]

بعد التعرف على التخطيط الإقليمي والحضري يجب أن نشير ونحن في مقام تقريب المفاهيم إلى أن كلاهما –الإقليمي والحضري– ينصب على العمران الذي يكون محل اهتمامه ونقطة ارتكازه، وعليه يمكننا القول أن العلاقة بين التخطيط والعمران علاقة الأداة بموضوع والهدف فالتعمير والعمران يشكل الهدف في حين يكون التخطيط الإقليمي والحضري الوسيلة والأسلوب الأمثل لتطوير الأول.

<u>التنمية العمرانية</u>: حتى نتمكن من الإلمام بمفهومها نفككها إلى الكلمتين: التنمية والعمران وإذا كنا تناولنا مفهوم العمران سابقا نتساءل عن مفهوم التنمية؟

التنمية[3] عملية تغيير مقصود وموجه مرتبط بالمواصفات المطلوبة فيها وتهدف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع. اعتبرها "ويدنر" Widner تشكل حالة ذهنية أو رغبة وإتجاه سيكولوجي أكثر منها هدفا محدد في حين يربطها "جوزيف سبينجلر" Spengler بزيادة قائمة الأشياء (السلع والخدمات) المرغوب فيها والمفضلة وهذا ما يجعل التنمية عملية مستمرة ومتجددة بتجدد رغبات أفراد المجتمع. أما "والت رستو" Roustow فقد ربطها بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها بتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. ويعتبرها "شوداك" Chodak عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي

---

[1] شفق الوكيل، التخطيط العمراني –المبادئ، الأسس، التطبيقات– ج1 (ECOPA: 2006) ص 3

[2] فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية (ورقة قدمت في أشغال المؤتمر الإقليمي "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان يناير 2008) ص6

[3] لغة مصطلح التنمية منحوت من النمو الذي يعني ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع آخر. وكان "يوجين ستيلي" Eugene Stalye في كتابه "خطة تنمية العالم " الصادر سنة 1889 لكنها وردت عند "أدم سميث" Adam Smith في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم". كما استخدم "جوزيف شومبتر" J. Chambter.

مختلفة. ويوجز "عبد المنعم شوقي" هذه التعاريف وغيرها عندما يربط بين مفهومها وسياساتها ويعتبر أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف ليس فقط إلى إشباع الحاجات وإنما بأقل التكاليف وبجودة عالية تتماشى والحياة الكريمة الحديثة للإنسان الذي كرمه الله.[1]

وبإسقاط هذا المفهوم على المجال العمراني يمكننا أن نعرفها على أنها العملية التي تهدف لارتقاء بالبيئة مع توفير الاحتياجات الأساسية من سكن وعمل وخدمات عامة وضرورات الاتصال وشبكات البنية الأساسية في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون أن يتعارض ذلك مع البيئة الطبيعية أو يهدر مواردها. فالتنمية كتغيير جذري وعملية تراكمية مستمرة ومتجددة تنصب على المجال العمراني مستعملة التخطيط العمراني كأداة وأسلوب علمي لتحقيق ما يلي:

–الحفاظ على البيئة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة (التي سنتناولها لاحقا).

–توفير ظروف المعيشة الملائمة للساكنة والتي اعترف بها ميثاق حقوق الإنسان كحاجات ضرورية مثل السكن اللائق وفرص العمل والتنقل والصحة والتعليم والفضاءات الثقافية والترفيهية ووسائل الاتصال والبنية التحتية والهياكل القاعدية التي تسهل الحياة في التجمعات السكنية وغيرها من خدمات.

–بناء إستراتيجية عمرانية بما يتناسب مع محددات المكان وطبيعة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة.

–الأخذ بعين الاعتبار في العملية التنموية العمرانية النسق الثقافي الكلي للمجتمع أي البناء الاجتماعي بكل ما تحمله الكلمة من معنى علمي (طبيعة النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المشكلة لموروث المجتمع، القيم والعادات والتقاليد والأعراف المترسخة في المجتمع والتي تشكل خصوصيته الثقافية بل قل هويته).

–التنمية العمرانية عملية تنسيق بإمتياز إذ أنها تربط بين الحاجات والموارد وضرورات الحفاظ على البيئة، إنها تهفو إلى تحقيق العمارة الخضراء والمدينة المعلوماتية ووسائل النقل الخضراء وغيرها من المفاهيم الحديثة التي تدخل في إطار التخطيط الحضري المستدام.

[1] خداوي محمد، سياسات سياسات التنمية في المغرب العربي، الجزء الأول. مطبوعة موجه لطلبة ماستر علوم سياسية (غير منشورة)، الموسم الجامعي 2016–2017 ص 9

التهيئة العمرانية: تعرف على أنها عملية تنظيم وإعداد المجال واستغلاله واستعماله وفقا للسياسة الحضرية العامة وذلك حسب الإمكانيات التكنولوجية والمستويات، وتهدف أيضا إلى دراسة العلاقات العامة والخاصة لكل مجتمع.[1]

وبهذا المنظور تكون التهيئة العمرانية عمليا عبارة عن تدخل السلطات العمومية في النسيج العمراني بالصورة التي تحقق الحياة الكريمة للساكنة أي تطويع المحيط الطبيعي الذي أنشأ عليه النسيج العمراني بالصورة التي تحقق تلك الحياة، وتأخذ التهيئة العمرانية صور متعددة نذكر من بينها:

-تنظيم الحياة العمرانية من خلال سياسة عمرانية متناسقة وحاجات الساكنة وطبيعة الموارد المتوفرة مكانيا وتنظيم عمليات البناء والتشييد في النسيج العمراني عن طريق تبني أدوات تهيئة وتعمير رشيدة بالإضافة إلى وضع مخططات عقلانية مثل مخطط النقل ومخطط الحماية من الكوارث وبرامج تستشرف مستقبل توسع ذلك النسيج في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

-تهيئة وتطويع المحيط العمراني لما يستجيب للحياة الحديثة مثل شق الطرقات مد شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز والهاتف والانترنت.

السياسة العمرانية: تعد من السياسات العامة الكلية وتحضى باهتمام جميع الفواعل في المجتمع من رأي عام وأحزاب سياسية وشخصيات سياسية ومجتمع مدني بالنظر إلى ارتباطها بالاهتمامات الأساسية للمواطن مثل السكن والعمل والصحة والتربية والنقل والترفيه وغيرها. عرفها "فهمي الفهداوي "بأنها الإستراتيجية التي تعدها الدولة قصد التحكم في العمران.[2]

وحتى يتضح لنا مفهومها أكثر نعود للتعاريف التي قدمت للسياسة العامة منها تعريف "جيمس أندرسون" James Anderson الذي اعتبرها منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر للتعامل مع مشكلة ما. ونظر إليها "كارل فريديك" Karl Friedick على أنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئته المحددة لتحديد الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود.[3]

---

[1] Dahmani mohamed, Planification et aménagement du territoire : quelques éléments théoriques et pratiques, Alger, OPU, 1984, p13

[2] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة، منظور في البيئة والتحليل (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001) ص 38

[3] جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبسي (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999) ص15-18

وبإسقاط تعريف كل من "أندرسون" و"فريديك" على العمران يمكننا القول على السياسية العمرانية هي منهج العمل الذي يتبناه ويطبقه صانعو القرار بالتعاون مع المتدخلين في القطاع العمراني بهدف حل– التعامل– مع المشاكل التي يطرحها التحضر الحديث والمرتبطة أساسا بتنامي الحاجات العامة (سكن، صحة، تعليم، نقل، تواصل، ترفيه...) ومحدودية الموارد مهما كان حجمها خصوصا الأوعية العقارية – الأرض– والالتزام القانوني والأخلاقي بحماية البيئة.

لذلك لا بأس أن نستعير أهم سمة للسياسات العامة الكلية التي أشار إليها الأستاذ "فهمي الفهداوي" ونسقطها على العمران عندما أشار إلى أنها تتطلب التوفيق بين "الخيار العام " الممثل في توجه غالبية شرائح المجتمع بالنظر إلى حاجاتهم من سكن وصحة وتربية ونقل واتصال وترفيه، وبين 'خيار السياسة" الذي يمثل توجهات صانعي السياسة العامة انطلاقا كونه الخيار المتوقع من حيث نتائجه لطرفي التعامل مع القضايا الخلافية بصورة يستفاد فيها أقصى الاستفادة من الموارد المتاحة وتحليل انعكاس ذلك بصورة منظمة استناد إلى النتائج المتوقعة عن ذلك الخيار.[1]

كما يمكننا القول أن السياسة العمرانية هي ذلك البناء الإستراتيجي الذي يهدف في نفس الوقت إلى:

–تنظيم النسيج العمراني وترشيد استغلال الأوعية العقارية في الريف والمدينة.

–إشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع.

–عقلنة استخدام الموارد المتاحة في إطار سياسة تحمي البيئة وحقوق الأجيال المستقبلية في تلك الموارد.

–تحديث البنيات العمرانية والحضرية بما يتوافق مع العصر الحديث (الرقمنة والذكاء الاصطناعي).

السياسة الحضرية: عبارة عن مجموعة من القرارات التي تركز على العمليات المميزة لوحدة حضرية محددة لتجهيزها وتنميتها. كما يمكن النظر إليها على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية بضمان تسيير عمراني متطور ومتوازن مع تحديد الأهداف والوسائل والموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة والمطلوبة لتحقيقها، من أجل تحديد حالة البناء الاجتماعي وكيفية تسييره في مرحلة ما وحسب الوضع التاريخي لشروط المراقبة لحماية المكان والظروف المحيطة به على جميع المستويات الوطنية والجهوية والمحلية في ظل السياسة الاجتماعية [2]

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 60

[2] عبد العزيز عقاقبة، مرجع سابق الذكر، ص 19

كما تعرف إجرائيا على أنها مجموعة الإجراءات والقرارات التي تتبناها الدولة وبالتحديد مؤسساتها المكلفة بالإدارة الحضرية بهدف تسيير وتنظيم المجالات الحضرية وتشكيل نسيج عمراني عصري متطور ومتوازن يتم استغلاله من طرف السكان تبعا للإمكانيات المادية والبشرية ووفقا للأهداف الوطنية والجهوية والمحلية أخذة بعين الاعتبار سياسة التجهيز كالسكن والتعليم والتهيئة العامة والبعد التنموي الذي تصب فيه السياسة الحضرية وفق الأوضاع التاريخية والظروف المحيطة به من أجل النهوض بالبناء الاجتماعي.[1] إن هذا يجعل من السياسة الحضرية أسلوب علمي يهدف أساسا لتعويض والتصدي للتدهور العمراني في المناطق الحضرية ومختلف المشاكل الناجمة عن ذلك والتي تشكل المنغص الأساسي لحياة الساكنة.

لقد اكتفينا بمحاولة تبسيط بعض المفاهيم الأساسية ذات العلاقة بالعمران والتي نرى أنها مرتبطة بفهم التكامل القطاعي بين السياسات العمرانية وفي نفس الوقت تشكل آليات وأساليب فهم إدارة المدن المستدامة، علما أننا لم نتناول مفهومي: المدينة والتنمية المستدامة لكون أننا سنخصص لهما محورين مستقلين.

الحضارة: إن كلمة حضارة كما نستخدم معناه اليوم ترجع إلى عهد حديث نسبيا حتى وإن كانت اللغة العربية واللغات الأوروبية قد عرفت الكلمة منذ القدم، لكن هذا اللفظ لم يأخذ المعنى العلمي المحدد الذي نقصده اليوم وهذا بعد تطور العلم في العصر الحديث وبروز دراسات علمية في ما أصبح يعرف باسم "تاريخ الحضارة"[2] ونحن إن نركز على هذا المفهوم فذلك لطبيعة العلاقة الوثيقة والاحتوائية بين الحضارة والعمران. فماذا نقصد بالحضارة؟

ورد لفظ الحضارة في "لسان العرب"[3] في معنى الحضر واستخدم للدلالة على:

-الحضور نقيض المغيب والغيبة، حضر يحضر حضورا حضارة، وكلمه بمحضر فلان وبحضرته أي في وجوده.

-بمعنى عنده: كنا بحضرة ماء، ورجل حضر.

-قرب الشيء: الحضرة: وتقول كنت بحضرة الدار.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق الذكر، ص 20

[2] فؤاد زكريا، الإنسان والحضارة (المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2018) ص 11

[3] أنظر مادة "حضر" في: ابن منظور، مرجع ساق الذكر، ج 4، ص 149

-جاء أو أتى: حضرت الصلاة، أو حضر القاضي.

-الحضر خلاف البدو: والحضارة عكس البداوة: والحضارة الإقامة في الحضر.

-الحاضرة: الحي العظيم.

-الحاضر: ضد المسافر.

-والحضارة في القرآن الكريم وردت في مفهوم الحضور والشهادة بجميع معانيها التي ينتج عنها نموذج إنساني يستنبط قيم التوحيد والربوبية وينطلق منها كبعد غيبي يتعلق بوحدانية خالق هذا الكون ومن ثم فإن دور الإنسان ورسالته هي تحقيق الخلافة عن خالق هذا الكون في تعمير أرضه وتحسينها وتزجية معاش الناس فيها، وتحقيق تمام التمكين عليها والانتفاع بخيراتها وحسن التعامل مع المسخرات في الكون. [1]

وبذلك نخلص أن الحضارة لغويا مأخوذة من الفعل "حضر" ومن "الحضور" وعكسها المغيب أو المغيب إذ يقال حضر يحضر حضورا وحضارة. ويقال وقع فعل ما بمحضر فلان أو بحضرته أي بوجوده في عين المكان، والحضر عكس البدو تتسم حياتهم بالاستقرار يعيشون في المدن ويمتهنون أنشطة صناعية وتجارية وخدماتية أو حتى الزراعية.

كما نشير إلى أن العلامة "**عبد الرحمن بن خلدون**" كان أول من أعطى المفهوم كل دلالاته الكاملة إذ جعل الحضارة مقابل للبداوة مع ما يتضمن ذلك من أنماط حياتية وسلوكية واجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفسية تفرق بين العيش في الحاضرة والبادية.

أما في اللغات الأوروبية فقد جاءت ترجمة لفظ الحضارة في البداية بلفظ Culture المأخوذ من اللفظة اللاتينية Culture التي كانت تعني حرث الأرض وزراعتها. وفي فترات لاحقة عوض بلفظ Civilisation الذي يعود إلى الجذر اللاتيني Civites بمعنى مدينة و Civis بمعنى ساكن المدينة، أو Citizen أي المواطن الروماني. ولم يشتق مصطلح Civilisation إلا في القرن الثمن عشر.

يرى "حسين مؤنس" أن الحضارة في مفهومها العام هي ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته، سواء المجهود المبذول للوصول إلى تلك الثمرة مقصودا أم غير مقصود وسواء كانت الثمرة مادية أم معنوية، ونسجل في هذا التعريف تماهي مفهوم الحضارة مع المفهوم العام للتنمية.[2] في حين يرى

---

[1] نصر محمد عارف، الحضارة-الثقافة-المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم" (عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1994) ص 56-59

[2] حسين مؤنس، الحضارة -دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها- (الكويت: علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، 1998) ص 13

"محمد حسين بزي" أن للحضارة عند المحدثين معنيان: الأول موضوعي مشخص إذ يطلق لفظ الحضارة على جملة من مظاهر التقدم الأدبي والفني والعلمي أو التقني التي تنتقل من جيل إلى جيل في مجتمع واحد أو عدة مجتمعات متشابهة فنتحدث عن الحضارة الصينية والحضارة الهندية والحضارة العربية والإسلامية والحضارة الأوروبية، وهي بهذا المعنى متفاوتة فيما بينها ولكل حضارة نطاقها المتمثل في حدودها الجغرافية ولها طبقاتها الممثلة في آثارها المتراكمة بعضها فوق بعض في مجتمع واحد أو في مجتمعات متعددة وللحضارة لغتها التي تعتبر قناة للتعبير عن الأفكار السياسية والعلمية والتاريخية والفلسفية. أما المعنى الثاني الذاتي المجرد لها فيطلق على مرحلة سامية من مراحل التطور الإنساني المقابلة للمرحلة الهمجية.[1] وتعرف اصطلاحا على أنها مجموعة المظاهر العلمية والفنية والأدبية والاجتماعية الثقافية والدينية والعمرانية التي يتسم بها المجتمع، أي أنها عديد من مظاهر متنوعة تميز بها مجتمع في فترة زمنية محددة.

ويعرفها "فرانز بواس" F.Boas بأنها الكل المتكامل للأفعال والنشاطات العقلية والطبيعية التي تميز السلوك الجماعي للأفراد والمرتبطين ببعضهم بالمحيط الاجتماعي. ويعرفها (في مفهوم الثقافة) "ادوارد تايلور" Sir Edward Taylor بأنها ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع. والملاحظ في هذه المقاربة الأنثروبولوجية أن مفهوم الحضارة قد يتماهي مع مفهوم الثقافة بالنظر إلى كون هذه الأخيرة كل مركب وهي مادية وفكرية وروحية، والقول بالثقافة المادية يعني الإنتاج العمراني للإنسان كجزء من الثقافة المادية. وفي الحقيقة السير "تايلور" قدم هذا التعريف للثقافة ويمكن مربط الخلل في ذلك التداخل الذي كان موجود بين المفهومين على هذا المستوى، وقد أشارنا إلى ذلك عندما تناولنا لفظ الحضارة باللغات الأجنبية ورأينا بأن لفظ الحضارة كان في البداية ترجمة لكلمة Culture ثم أصبح Civilisation. وما يعنينا في تناول مفهوم الحضارة هو علاقته بالعمران وبالتحديد المدينة.

يرتبط مفهوم الحضارة بالعمران والمدينة ارتباط وثيقا متعدد الأبعاد فهي علاقة الجزء بالكل فالعمران (المدينة) جزء ومظهر من مظاهر الحضارة. كما أنها علاقة احتوائية لكون الحضارة تتضمن العمران وهذا ما يدفع إلى القول أن المدينة والعمران جزء من التمدن والعمران الذي ينظر إليه على أنه علامة من علامات الحضارة، وهذا ما قد يدفع للاعتقاد أن الحضارة تتماهي مع التحديث لذلك حتى نكون أوضح نقول أن العمران أحد أوجه العطاءات والأرصدة المادية والمعنوية.

[1] علي شريمتي، تاريخ الحضارة، ترجمة حسين نصيري (بيروت دار الأمير للثقافة والعلوم، 2006) ص 7-8

كما أن المفكر الإسلامي "مالك بن نابي" أشار في شروط النهضة إلى أن الحضارة نتاج لاجتماع ثلاثي الأقطاب: الإنسان، الأرض، والزمن[1]

وفي هذا الصدد يشير "السيد الحسيني" إلى أن هنالك ارتباطا موجبا واضحا في الحضارات الإنسانية بمختلف أشكالها ومراحلها بين ضخامة الإمبراطوريات وكبر حجم مدنها بالاستثناء الحضارات القديمة بالنظر إلى بدائية التكنولوجيا التي كانت تستعملها، ويورد مثال الإمبراطورية الرومانية التي لعب التقدم التكنولوجي دورا أساسيا في السيطرة التي حققتها على المناطق التابعة لها. ويضيف أن التكتيكات الحربية لعبت دورا في تحديد مواقع العمران والمدن، هذه الأخيرة التي أسهمت في تطوير وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات أي أنها ساهمت في تكثيف الأنشطة التجارية وساهمت في بناء التراكمات المالية التي كثيرا ما كان يعاد استثمارها في النسيج العمراني أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى وزيادة معدلات الرفاه الاجتماعي والثقافي والمعرفي، فالتوسع العسكري وزيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات وبروز مهن جديدة كلها ساهمت في صناعة حضارة مجتمع وتطوير عمرانه وكلما تطور مجتمعا وتطور عمرانه زادت أنشطته الاقتصادية في الازدهار ونكون في هذه الحالة أمام علاقة تكاملية وطردية في آن واحد.[2]

3-<u>التطور التاريخي للعمران</u>: أكدت لنا الشواهد التاريخية أن الإنسان الكائن الوحيد الصانع للثقافة والحضارة[3] اصطفاه الله بالعقل ليتدبر ويبتكر ويطور ويتواتر المعرفة، وهذا ما يجعل الموروث العمراني للمجتمع البشري دليل على ذلك وما تنقله لنا علوم على غرار علم الآثار من اكتشافات لحضارات قديمة إلا دليل آخر على ذلك، ونكتفي بالإشارة إلى عجائب الدنيا السبع المصنفة من قبل منظمة اليونيسكو دليلا على أهمية الموروث العمراني في الحضارة الإنسانية. وعليه سنحاول من خلال أفكار موجزة عرض ليس تاريخ العمران كله –لأن المقام لا يتسع ذلك– وإنما بعض المحطات الجد موجزة عنه.

1-<u>العمارة في العصور القديمة</u>: عرف المجتمع الإنساني حضارات قديمة وفي بقاع مختلفة من العالم مثل حضارة البابليين الأشوريين في العراق والفراعنة في مصر والمايا في بيرو والأمازيغ بشمال إفريقيا وغيرها

[1] راجع في هذا الصدد: ميلاد زكي، مالك بن نابي ومشكلات الحضارة (سوريا: دار الفكر، 1998)

[2] راجع في هذا الصدد: السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1981) ص 41-42

[3] يرى "إرنست بوردين" أن تاريخ العمارة متداخل مع تاريخ الحضارة وأن فهم الحضارات يكون ممكنا من خلال فهم أثار مبانيها وعمارتها وأشكالها الفنية الهندسية على غرار الحضارة الفرعونية أو مدينة بترا في الأردن أو حضارة المايا في أمريكا اللاتينية وغيرها من الحضارات السابقة أو اللاحقة.

وتركت لنا أثار عمرانية لا زالت شواهدها إلى اليوم تنمي عن الترقي الذي بلغته تلك الحضارات. ونسجل أننا لن نتناول العمران في حضارات قديمة أخرى مثل الحضارة الصينية التي تركت لنا أحد عجائب الدنيا السبع وهو سور الصين العظيم وحتى الهندية المعروفة بكنوزها المعمارية.

*عمارة بلاد الرافدين: كانت المنطقة مهد حضارات قديمة مثل الحضارة السومرية والعيلامية والحيثية والكبشية والأكدية والبابلية والأشورية التي بنت مدن واسعة وعامرة بالسكان مثل نيبور ولكش وأور ونمرود ونينوى. ويعتبر المؤرخين أن بابل هي مهد العمران،[1] وأهم سمة نسجلها على العمران آنذاك هو العلاقة التي كانت تربط العمارة بالدين والطقوس الدينية، إذ شيدت المعابد للآلهة مثل الزقورات السوميرية مثل زقورة أورنو وبرج بابل الذي بناه "نبوخذ" في العصر البابلي الحديث والمعبد الأبيض في الوركاء وزقورة عكركوف من العصر الأشوري. وكانت هذه الأبنية تلعب بالإضافة إلى وظيفتها الدينية حيث تقام الطقوس والشعائر الدينية وتؤدى فيها الصلوات وتقدم القرابين دور مراكز ثقافية حيث يتعلم ويتدرب الكهنة والكتبة وتحفظ فيها النصوص الدينية والأدبية. كما كانت مراكز اقتصادية خصوصا في العصر البابلي الحديث. وتميزت العمارة الرافيدية بالتنظيم الهندسي إذا كانت المدينة منظمة وفق أصول تشبه قواعد العمران الحديثة مثل مدن: بابل، آشور، وخورسيد.[2]

*العمارة الفرعونية: ترجع العمارة الفرعونية في مصر إلى 3000 سنة قبل الميلاد ونظرا لتأثير الدين في حياة قدماء المصريين فقد أولوا أبنيتهم عناية خاصة وبقية شاهدة على مر العصور بتطورهم العمراني المثقل بالأفكار والقيم والعقائد الذين أقاموها وتميزت بالعمارة الضخمة مثل مدينة منف أو ممفيس في عصر الدولة القديمة وأهم أثارها أبو الهول. وعرفوا بإنشاء السقارات والسقارة هي الموقع القديم لمدينة منف. وتشتهر السقارات بالمقابر التي تحويها مثل مقبرة بتاح حتب.

وفي عصر الدولة الوسطى أنشأت مدينة طيبة المعرفة بمعابد دير البحري وأشهرها معبد حتشيوت على ضفاف النيل مزين بنقوش نافرة تحكي قصة بعثة الملكة إلى بلاد البونت (الصومال) بالإضافة إلى مقابر أسوان ومعبد الكرنك. أما في عصر الدولة الحديثة فقد بنى المصريون القدامي مدينة تل العمارنة في عهد "أخاتون" كما بنى أشهر ملوكها "رمسيس الثاني" معبد أبو سنبل ومعابد الأقصر.[3]

---

[1] Daniel Pinson, Traité sur la ville. Paris, PUF, 2009, p, 41

[2] قبيلة فارس المالكي، مرجع سابق الذكر، ص25-27

[3] نفس المرجع، ص 41

*العمارة اليونانية الأغريقية (العمارة الهيلينية): عمارة من العصر البرونزي استفادت من استعمال المعدن في البناء من الشرق الأدنى تصور معالمها حضارة تعود إلى القرن الخامس عشر قبل الميلاد عرفت بقصورها وبواباتها ذات الأسقف المتعددة الأعمدة مشكلة من الحجارة وحوائطها العليا من الهياكل الخشبية مثل قصر الملك مينوس في مدينة كنوسوس بجزيرة كريت. وهذه العمارة مصدر إلهام فني راقي استمرت فيها العلاقة بن العمران والدين لكن بشكل آخر هو تعويض المعتقدات السماوية بالدنيوية بالاعتماد على العقل في معرفة العالم والظواهر.

ومن المظاهر العمرانية الإغريقية معبد البارثينون ومدينة البارثينون Parthenon التي شيدت على هضبة الأكروبوليس قرب أثينا، وهي مدينة محاطة بسور تتوسطها ساحة تدعى الأكورا تمثل موقع مركزي ليس فقط في تخطيط المدينة بل في حياتها العامة وشوارعها الرئيسية التي تتعرج ضمن الأحياء الممتدة خارجها.[1] وإنعكس النشاط الفكري والأدبي والفلسفي الذي عرفه الإغريق على الحياة اليومية الإغريقية فأقاموا المسارح التي عرفت إنتاج مؤلفات أدبية شهير مثل أساطير الإلياذة والأوديسا كما شيدوا الملاعب مثل أولمبيا Olymbia.

*العمارة الرومانية: نظرا للطابع العسكري للإمبراطورية الرومانية تبدد تأثير الدين وأصبح القيصر هو الحاكم الفعلي لذلك لم تكن المباني ذات الطابع الديني مثل المعابد هي الأساس في النشاط العمراني في العهد الروماني، وقد ساهم توفر ايطاليا على الحجر والرخام والحصى والخشب في إقامة عمارة بالحجر المنحوت ذات الطابع السياسي والاجتماعي خصوصا وأن أراضي الإمبراطورية شاسعة مما يعني أن الطابع العمراني الذي كان سائد في روما كان منسوخا أيضا في جزء من أوروبا وأسيا وشمال أفريقيا.

وخلف الرومان للبشرية الكثير من المدن والمعالم العمرانية التي استفادت من فنون وحضارة الإغريق وغيرهم من الأمم، وكان تخطيط المدن متقنا ضمت القلاع والقصور والمعابد والمراكز العسكرية وعرفت مدنهم الطرقات والقنوات المائية والقناطر والمنازل والحمامات والمباني الرسمية والترفيهية، وأشهر معالمها الكوليزيوم وبانثيوم روما وأقواس النصر مثل قوس نصر تيتوس وقوس نصر رسيتمس. كما أقام الرومان الأسواق (مراكز اقتصادية وتجارية) مثل سوق تراجان ويسمى أيضا بالبازيليك.[2]

ويمكننا أن نشير أيضا إلى أن أهم الأبنية في العمارة الرومانية هي الفورم Forum وهي تقابل الأكورا Agoral عند الإغريق تجمع فيها المباني وتعتبر مركزا لتجمع المواطنين والمبادلات التجارية والمناقشات

[1] قبيلة فارس المالكي، مرجع سابق الذكر، ص 56

[2] Diana E. E. Kleiner, Roman architecture. A visual guide, New Haven-London, Yale University Press, 2014. P 16-17

والمقابلات وغيرها من الفعاليات الاجتماعية اليومية.[1] ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار العمارة الرومانية أول مثال حقيق للعمارة الحضرية بميزته الأساسية المتمثلة في الضخامة والصرحية.

2-عمارة العصور الوسطى: عرفت عمارة العصور الوسطى انتعاشا للعامل الديني وتأثيره على طبيعة العمران آنذاك مع الاستفادة من التراكم المعرفي المعماري للحضارات السابقة. ففي أوروبا بدأت ملامح هذه العمارة مع ظهور المسيحية في الجزء الشرقي من الإمبراطورية الرومانية (مدينة الناصرة ، بيت لحم بفلسطين). كما بزغت العمارة العربية الإسلامية بتأثير من الدين الإسلامي الحنيف. ومهما يكن من الأمر فإن المعالم التاريخية تبين تطور عمارة العصور الوسطى خاصة المسيحية المبكرة والبيزنطية والرومانسك والغوطية والعربية الإسلامية. ونكتفي في هذا المقام بعرض موجز للعمارة البيزنطية والغوتية والعربية الإسلامية.

*العمارة البيزنطية: كانت نتاج عاملين أساسيين هما أولا تطور العمارة الهيلينية (الإغريقية) ووصولها إلى أوجها في القسطنطينية خصوصا في عهد الإمبراطور "جوستيان". أما العامل الثاني فيتمثل في انتشار الديانة المسيحية والاعتراف بها كدين الدولة الرسمي من قبل الإمبراطور قسطنطين ما نتج عنه تحطيم التماثيل والمعابد. والسمة الأساسية للعمارة البيزنطية هي انتشار بناء الكنائس مثل أيا صوفيا (في اسطنبول حاليا) وكنيسة سانت مارك، وانتشر ذلك في الأقاليم التي تخضع لسيطرتها مثل فلسطين وشمال أفريقيا، واستعمل البيزنطيون القباب والأقواس والأعمدة والخرسانة في عماراتهم.

كما تشكل العمارة المدنية والعسكرية معلم أخر للعمارة البيزنطية مثل قصر جوستنيان، وزخرف البيزنطيون أبنيتهم بالرسومات خصوصا الكنائس، وتبقى مدينة القسطنطينية أهم أثر لهذه العمارة حيث يبرز جليا أن الفن البيزنطي المعماري وريث الفن الإغريقي والفن الشرقي.

*العمارة الغوطية: كان هذا النمط من العمارة نتاج الطراز البيزنطي وطراز الرومانسك، انتشر في الفترة الممتدة بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر ميلادي. تميز بالاتزان واستخدام الأقبية ذات الأعصاب والأقواس المدببة والتقليل التدريجي لمسطحات الحوائط المصمتة وصولا إلى نظام غني من الفتحات المزخرفة وكانت الكاتدراليات أهم صوره مثل كنيسة نوتردام في باريس وكاتدرالية شارترز في انجلترا.

كانت فرنسا وانكلترا وإيطاليا أهم دول العمارة الغوطية التي عرفت ثلاث مراحل: المرحلة الأولى مثلها الطراز الغوطي المبكر مثل كنيسة سان دونيز وكاتدرالية ليون في فرنسا. ومثل الطراز الغوطي

[1] قبيلة فارس المالكي، مرجع سابق الذكر، ص 79-80

الكلاسيكي المرحلة الثانية بدأ بكاتدرالية كارتريس سنة 1194م وكاتدرالية كولونيا بألمانيا. ومثل الطراز الغوطي المتأخر المرحلة الثالثة.[1]

وبالإضافة إلى الكنائس والكاتدراليات بنى البيزنطيون المدن والقلاع والقصور الملكية وقصور العدل والتحصينات التي كانت تمثل المحيط الخارجي للمدينة بالنظر إلى الظروف الأمنية التي عاشتها الإمبراطورية البيزنطية خصوصا في فترتها الأخيرة. وكان قصر الحاكم والكاتدرالية يتوسطون المدن التي عبدت طرقها بالحجارة الصغيرة.

*العمارة العربية الإسلامية: لا يعرف الكثير لدى الباحثين عن العمارة العربية قبل الإسلام إذا استثنينا بعض المعالم مثل قصر عمدان في اليمن وقصر الخورنق والسدير في العراق والقصر الأبيض في الشام عمارة الأنباط في مدينة البتراء وعمارة كندة في شبه الجزيرة العربية وأثار تدمر التي تدل على تطور الفن المعماري في مملكة سبأ. فالعرب قبل الإسلام لم يكونوا كثيرو البنيان والعمائر حتى وإن أشار التاريخ إلى حضاراتهم القديمة مثل حضارة عاد وثمود وحضارة مأرب وعاصمتها صنعاء.

ولكن بعد ظهور الإسلام وانتشاره على مساحة كبيرة من عالم ذلك الوقت وامتداده من الصين إلى الأندلس واحتكاك أهله بإنتاجات الحضارات الأخرى، ازدهر العلم والعمران وادي ذلك إلى تطور العمران فكانت العمارة عربية إسلامية الثقافة والمناخ والفكر وشكلت المساجد أهم معالمها تؤدي وظائف متعددة: دينية، اجتماعية، سياسية، تربوية، ثقافية واقتصادية. وكانت مراكز علم ومعاهد للدراسة وطلب العلم ومراكز اجتماعية وإدارية وكانت مراكز لتشاور المسلمين مثل مسجد الرسول ومساجد الكوفة والفسطاط بمصر والقيروان بتونس وهي مساجد امتازت بالبساطة وأنشئت في البدايات الأولى للإسلام لتكون مركز تحيط به باقي العمائر.[2]

وأنشأ العرب المسلمين الكثير من المدن التي كانت عاصمة للدولة بحسب الفترة والحكم، إذا كانت المدينة المنورة على عهد الرسول والخلفاء الراشدين –الكوفة في عهد الخليفة علي– ثم دمشق في عهد الأمويين وبغداد في عهد العباسيين وغرناطة في الأندلس وغيرها والأستانة في عهد العثمانيين. والفن الإسلامي في كل هذه الأمثلة وغيرها لم يرتبط فقط بالإسلام كدين ولم يرتبط بزمن بعينه ولا مكان بعينه أو مجتمع معين إذ كان الفن المعماري الإسلامي يشير إلى حضارة وثقافة لعدد كبير من البشر يجمعهم الإقرار بالإيمان بالإسلام. واتسمت العمارة الإسلامية بالعمق التاريخي –ما ينيف عن أربعة عشر قرن–

[1] قبيلة فارس المالكي، مرجع سابق الذكر، ص131–132

[2] نفس المرجع، ص 145

وامتدادها الجغرافي كما سبق وأن أشرنا إليه فجاءت أبنيتها تؤدي أنماطا وظيفية مختلفة. كما أنشأ المسلمون دور الحكم والإمارة والقصور والتكايا والخانات والحمامات والربط والبيمارستان والخوانق والأسواق وغير.[1]

ومهما خصصنا من حديث عن العمارة العربية فلن نوفيها حقها لعمقها التاريخي واختلاط الأنماط فيها: العربي والفارسي والروماني البيزنطي والمغولي والتركي. والملاحظ أن هذه المعالم العمرانية دمرت أو تركت لتأثير الزمن في بعض الدول العربية بينما أصبحت تشكل مصدر دخل لدول أوروبية مثل أسبانيا.

*عمارة عصر النهضة: عرف الغرب نهضة أيضا عمرانية ارتبط فيها المجتمع والمدينة ومن ثم المجتمع والعمارة وظهر ذلك في التجانس بين المباني والاهتمام البالغ ببناء الكنيسة في قلب المدينة التي بدأت تتحول إلى التحرر والديمقراطية. وانعكس التقدم العلمي بدأت أوروبا تحققه على العمران، فأصبحت تصاميمه علمية ذات طراز خاص انتقل من ايطاليا إلى فرنسا اللذان أنشأ مدن مثل باريس وقصور مثل قصر فرساي وقصر الدوج بالبندقية والفاتيكان والايسكوريال في أسبانيا، في حين استمر الطراز الكلاسيكي في انكلترا تم تطور إلى الطراز الجورجي والريجنسي.

والملاحظ أن عمارة عصر النهضة في أوروبا ابتعدت عن التأثير الديني تدريجيا كما طورت تقنيات البناء فأصبحت مثلا الجدران من الأجر والسقوف أصبحت تغطى بالقرميد مع استعارة الطراز القديم في تزيين الواجهات .

*عمارة حركة الفن الجديد: أدى تطور العلوم الذي بلغته أوروبا إلى الاهتمام بالفن العمراني وتأسست معاهد ذات صيت تكون المعماريين مثل المعهد المعماري البريطاني سنة 1843 والذي تحول إلى المعهد الملكي البريطاني سنة 1866. وتكونت نخبة من المعماريين ساهمت في تطوير العمارة في القرن التاسع عشر ميلادي.

أضف إلى ذلك عامل الثورة الصناعية التي برزت في أوروبا وأمريكا في تلك الفترة وكانت وراء توسع حجم المراكز الحضرية والمدن بفعل الحاجة إلى اليد العالمة والذي كان وراء تطور المدن مع ما صاحبه من تغييرات اجتماعية وفي أنماط السلوك.

وقد طغت المدرسة البالادوية Palladonism خصوصا بزيادة الاتصال بين انكلترا وايطاليا وهي مدرسة تعبر عن الفن المعماري الانتقائي حيث يتم فيه انتقاء مدارس وطرز مختلفة، وبرز ذلك في المدن الأوروبية الكبرى وشهدت بنايات مثل بناية اسكوتلانديار سنة 1888 وكاتدرالية سان بول سنة 1975 أو

[1] قبيلة فارس المالكي، مرجع سابق الذكر، ص 149-150

بناية الكابتول في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1850 وبرج إيفل في باريس سنة 1832. وقصر البرلمان وساعة بيغ بان في لندن سنة 1840، وفي الأخير نشير إلى أن هذه الفترة اتسمت بخاصيتين: استعمال الحديد في البناء وبداية عهد العمارة الجديدة الضخمة.

3-عمارة العصر الحديث: نظرا لكون أن العمران وبالتالي المدن الحديثة وآليات إدارتها هو موضوع مطبوعتنا والذي سنتناوله بداية من المحور الثاني نكتفي بالقول هنا أن العمارة في العصر الحديث قفزت قفزة نوعية من حيث الكم المنتج أو الكيف وتلونت مدارسها. وساهمت في نظرنا مجموعة من العوامل في تطور العمارة العصرية نذكر من بينها على سبيل الاستئناس:

-التطور في استعمال المواد الإنشائية مثل الحديد والفولاذ والزجاج ثم الخرسانة (الاسمنت المسلح).

-التطور العلمي ساهم في ابتكار الكثير من الآلات التي فتحت المجال واسع لتطوير وتضخيم البنيات ومد المنشآت القاعدية مثل الطرق الحديثة والسكك الحديدية والكباري والجسور وغيرها.

-تطور وسائل النقل برا وبحرا وجوا ساهم في نقل المواد اللازمة للمدن الحديثة.

-بروز أنماط سلوك اجتماعية واقتصادية وثقافية وظهور حاجات عند عامة الناس لم تكن معروفة من قبل مثل التعليم والصحة والترفيه.

-زيادة عدد سكان العالم بصورة لم يعهدها المجتمع البشري من قبل.

فإذا كان هذا العصر هو عصر الهجرة الريفية والتطور الصناعي والتكنولوجي ووسائل الاتصال وبروز البنايات الشاهقة والضخمة والمدن الكبيرة ومد شبكات الصرف الصحي والكهرباء والغاز الطبيعي، فهو أيضا عصر التلوث وتعالي الأصوات المنادية بحماية البيئة وعصر ظهور مدينة المستقبل، المدينة الذكية، والمدينة الخضراء وذلك ما سنتناوله لاحقا.

4-المداخل النظرية لدراسة العمران: لما كان العمران حقلا جذب ولا زال يجذب إهتمام الباحثين في مختلف المجالات العلمية والتخصصات الأكاديمية مثل علم السياسة وعلم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والهندسة المعمارية والأيكولوجيا وغيرها، خصوصا وأن عدد سكان المعمورة تجاوز السبع ملايير فرد يسكن أغلبهم المدن الكبرى المنتشرة في العالم مع ما يحمل ذلك معه من مشاكل حادة تطبع الحياة في تلك المدن، وإذا أضفنا إليها المشاكل البيئية التي تتفاقم يوما بعد يوم، كان وراء الاهتمام العلمي بالظاهرة العمرانية وانعكاساتها. يصعب كثيرا تناول مختلف المقاربات العلمية التي تناولت الظاهرة العمرانية لذلك سنقتصر على تناول بعض المداخل النظرية التي طورها علماء السياسة مركزين على الغربية منعا.

أ-**المداخل الغربية للعمران:** تنصهر مجموعة من السياسات القطاعية وتتكامل لتشكل كلا متكاملا مثل سياسة الإسكان والسياسة البيئية والسياسة العقارية وسياسة التهيئة والتعمير والسياسة الفلاحية والسياسة السياحية وغيرها لتشكل كلا يعرف بالسياسة العمرانية وهي سياسة عامة تحضى بإهتمام الفاعلين سواء كانوا أفراد أو مجموعات أو مؤسسات للكثير من الأسباب المرتبطة بأهداف أولائك الفاعلين.

إن إدارة الشأن العام العمراني كانت محل اهتمام بالغ بالنظر إلى التطور الذي عرفه القطاع والمشاكل التي تمخضت عن الحياة الحضرية الحديثة وإهتمام الكثير من الفاعلين به يغض النظر عن أهدافهم، لذلك انشغل المفكرين في مختلف التخصصات في وضع أسس نظرية لكيفية صناعة السياسة العمرانية وإدارتها وأساليب اتخاذ القرارات ومنهم "ديفيد جوج" David Judge و"جيري ستوكر" Gerry Stoker "هارولد وولمن" Harold Wolman في عملهم الجماعي الموسوم ب: "نظريات السياسة العمرانية"[(1)] والذين وضعوا ثلاث نظريات كمداخل لدراسة العمران وسياساته وهي:

1-**النظرية التعددية:** Pluralisme كان لظواهر تعدد الفواعل في الحقل العمراني وتوزع الموارد في المدن الغربية أثره في بروز نظرية التعددية في إدارة السياسة العمرانية والتي قدمها الباحثون السالفون الذكر على أنها النموذج المهيمن على توزيع السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أشار "باترسون" Peterson إلى أنها تقوم على مبدأ التشطير -تفتيت- Fragmentation وتعددية المدن الكبرى Pluralisme des Villes-métropoles ما يجذب رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار ويخلق فرص العمل والثروة والتنافسية فيها. علما أن هذه الطبيعة التنافسية بين المدن الأمريكية (وأيضا المدن الأوروبية) تشجع النخب التجارية والمالية على تفضيل توظيف رؤوس أموالها في مشاريع اقتصادية دون أخرى ذات الطابع الاجتماعي،[(2)] وتعطي المدن الصورة الحقيقية على ذلك بحث تحتاج بنيتها التحتية والقاعدية مشاريع عمومية تستجيب لتوجهات وحاجات فئة من المجتمع تمثل النخب التجارية والمالية (رجال المال والأعمال) وهذا على حساب توجهات المواطنين التنموية.

والقول بهذا لا يعني في أي حال من الأحوال أن السلطات العمومية في رسمها للسياسة العمرانية تهمل تمام الإهمال حاجات المواطنين ولكننا نقول أنها ترجح فائدة النخب السالفة الذكر على المواطنين علما أن

---

[1] David Judge, Gerry Stoker and Harold Wolman. Theories of urban politics. American political science review. Vol 90/2. June 1996. P 433

[2] لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار تطوير المؤسسات الاقتصادية الكبرى استراتيجيات مؤسسات-مواطنة والمؤسسات الصديقة للبيئة.

هذه النخب في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نشاطها المقاولاتي تنشط الحياة الحضرية عن طريق خلق فرص العمل وبالتالي الإسهام في رفع نسب الاستهلاك.

تعبر النظرية التعددية عن الفضاءات السياسية الحضرية المجزأة حيث يبرز حول المشاريع نظم سياسية حضرية تعددية وأنماط عمل تفاعلية ولا يجب في أي حال النظر إلى المنطق التعددي على أنه سيؤدي إلى توزيع عادل للموارد وخلق توازن لعلاقات السيطرة السياسية بين الوحدات الاجتماعية في المدن. صحيح أن السلطة مجزأة في النظرية التعددية والموارد مبعثرة Des ressources dispersés وعدم المساواة ليست بالضرورة تراكمية وتوزيع السلطة في قطاع لا يعاد إنتاجه بالضرورة بنفس الصورة في قطاع أخر. إن السمة القطاعية للفعل العمومي تمكن من تثمين العديد من الموارد (المال، السمعة، العدد والوعاء الانتخابي) وتمنح بالتالي فرصة التمكن من السلطة لوحدات اجتماعية تعددية.[1] نقول هذا مع الإشارة إلى أن منظري التعددية لا ينكرون سمة اللامساواة في توزيع الموارد.

وفي تحليله لبنية السلطة في "نيوهافن" New Haven أشار "روبار دال" Robert Dahl إلى أن عدد محدود من الفاعلين يساهمون في الفعل العمومي (تعددية منتظمة)، فعدد قليل من الأشخاص لديهم تأثير مباشر –متمكنين من السلطة– في حين أن تأثير بقية المواطنين تبقى محتشمة. [2] إنه لا ينكر وجود نخب السلطة ولكنه يركز على التعددية والاعتماد المتبادل لهذه النخب. واستنتج من تطبيق ذلك أن المدينة تغيرت شيئا فشيء من حكم الأقلية إلى التعددية كما أن المدينة مقسمة إلى العديد من الطبقات الاجتماعية إلا أن عدد قليل من الأفراد لديهم الحق في التدخل في الشؤون والنقاشات السياسية ما يعني وجود أفراد من المجتمع نشطين سياسيا وأفراد المجتمع غير النشطين سياسيا في تحليل قضايا الشأن العام الثلاث:

–إعادة البناء العمراني.

–التعليم العام.

–الترشيحات السياسية.

علما أن القادة المنتخبين يعتقدون أن التأثير الحقيقي في وحدات المجتمع يكون بتقرير كل ما تنتهجه السياسات أو ترفضه. كما استنتج ما يلي:

---

1 Gilles Pinson, projets de ville et gouvernance urbaine. Pluralisation des espaces politiques et recomposition d'une capacité d'action collective dans les villes européennes.in revue Française de science politique, vol. 56, n4,aout 2006,Presses de science Po, p 646

2 Robert A. Dahl, Qui gouverne. Paris, Armand Collin, 1971

-تباين عمليات صناعة القرار

-تقمص العمال النشطين لأدوار مختلفة.

-اختلاف طبيعة القرارات التي توجب إتخاذها.

إن ذلك يعني نخبا مختلفة صنعت قرارات مختلفة وفي مجالات مختلفة، إذ أنه من المثالية الاعتقاد بوجود نظام سياسي في الواقع استطاع أن يحقق الديمقراطية بكل أبعادها ونجاح السياسة المحلية للنظام في "نيوهافن" اعتمد على القدرة على تحقيق مصالح المنظمات والطبقات الاجتماعية الأكثر تأثيرا والفئات السياسية ودعم وتأييد الناخبين وبالتالي التأسيس لمفهوم نظام طبقي غير عادل وتمييزي. أي وجود مجموعات تمارس درجات مختلفة من التأثير على مناطق سياسية مختلفة وفي دول مختلفة، ما يعني تعدد في المؤسسات السياسية، طبقة النخبة، الأفراد الناخبين، والمشاركين في صنع القرار، أي تعددية مختلفة ومدن مختلفة ودول مختلفة. علما أن "دال" Dahl حذر من أن دراسته لا تنطبق بالضرورة على كل المدن. ولعل هذا ما دفع إلى بروز دراسات تجريبية حول العديد من المدن من أجل توضيح المفهوم التعددي Pluralisme.[1]

2-**<u>نظرية النخبة</u>:** courant élitiste مازال حقل دراسة النخب محل مناظرات منهجية في عدد من العلوم الاجتماعية وارتبط هذا الاهتمام أساس بالتطور الذي عرفته هذه الأخيرة. وولدت نظريات النخبة[2] مع بدايات القرن العشرين كرد فعل من جهة على التيار الماركسي ومن جهة ثانية على النظرة المثالية للديمقراطية الغربية وبالتحديد الديمقراطية التشاركية (مساهمة المواطن في تسيير الشأن العام). ومع بداية اهتمام علم السياسة بإدارة المدن استخدمت في المجتمعات الصناعية الغربية لتحليل السياسات العمرانية من خلال الكثير من الدراسات التي أجريت على المدن مثل شيكاغو وأتلونتا وموريال وغيرها.

حاولت هذه الدراسات تحليل دور النخبة في صناعة السياسة العمرانية إنطلاقا من القاعدة التي أسس لها "شارل ميلز" Charles Wright Mills عندما وضح أن تطور العلاقات بين النخبة السياسية والاقتصادية والعسكرية في المجتمع الأمريكي قد أدت إلى تكوين "نخبة سلطة" ورافق ذلك (التضامن بين

---

[1] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990-2009. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية تحت إشراف: أ.د. صالح زياني قسم العلوم السياسية جامعة باتنة. الموسم الجامعي: 2016-2017. ص 47-48

[2] اهتم علماء الاجتماع بالتحديد بدراسة وتحليل النخب ومن رواده "بيار بيرنبوم" P. Birnbaum "جيتانو موسكا" Mosca "باريتو" Parito "ريمون أرون" R.Aron و"وليام دومهوف" William Domhoff وغيرهم

هذه النخب الثلاث) تراجع اهتمام الغالبية من أفراد المجتمع شيء فشيء بسلطة القرار Pouvoir décisionnel، علما أن مجموعات المصالح المالية والاقتصادية تسيطر داخل نخبة السلطة.

عملت نظرية النخبة على تحليل دور النخب المحلية وتقديم آليات تفسير حول طبيعة هذه النخب وقدرتها على إدارة وتسيير الشأن العام المحلي في ظل ضعف شفافية الصفقات العمومية في انجاز المشاريع وضبابية التسيير المالي والإداري وهذا ما يعيق المضي قدما بالتنمية المحلية. خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار انسحاب الدولة في البلدان الفعالة الصناعية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع دورها الاجتماعي والتوجه نحو اللامركزية في تسيير الشأن العام، لذلك يرى المهتمون بوجود أزمة حوكمة محلية.

حسب هذه النظرية بدأت في ظل هذه الظروف تبرز نخبا ليست مستعارة من المركز بالضرورة وتلعب دور قاطرة التنمية المحلية وتساهم في عملية صناعة واتخاذ القرار في السياسة العمرانية والرهانات الحضرية وتسوية الوضعيات التسييرية المختلفة والتخطيط العمراني وغيره. مع ما رافق ذلك من تساؤلات عديدة حول المكانة التي تحتلها النخب داخل المدن ودورها الحقيقي في تحديد السياسة العمرانية وطبيعة سلوكها وعلاقاتها بباقي لمواطنين.[1]

وتبلور مع ذلك مفهوم الجماعة المحلية كمحدد انطلاقا من البعد الاقتصادي الأمر الذي يقتضي تكريس ثقافة تسيير تعتمد أسلوب "التسيير المقاولاتي" في الشأن العام المرتبط بالعمران والشؤون الإدارية بهدف إعطاء أكثر فاعلية للعمل المحلي. علما أن هذا الأسلوب في التسيير يتطلب توافر كفاءات ومؤهلات عند المسيرين.

طبق "فلويد هنتر" Floyd Hunter نظرية النخبة في تحليله للسلطة في مدينة أتلانتا في ولاية جوريا الأمريكية والذي حتى يوضح الترابط Interconnaissances بين كبار المسؤولين في هذه المدينة اعتمد معيار السمعة Réputation.[2] حاول "هنتر" حل المعضلة المنهجية عن طريق تحليل السمعة إذ قيم قدرة المسؤولون السامون على تحديد أنفسهم على سلم اجتماعي، عمليا ذلك يعني طلب من الأشخاص المبحوثين[3] وهم أعيان notables مدينة أتلانتا تحديد حسب رأيهم من هم المسؤولون المحليون الأكثر

[1] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990-2009، مرجع ساق الذكر، ص51

[2] William Genieys, De la théorie a la sociologie des élites en interaction.Vers un néo-élitisme. In CURAPP, les méthodes au concret, France, PUF, 2000, 88

[3] استجوب 27 شخص من بين الأربعين الذين أكدوا له أن أهم القادة موجودون على اللائحة وأن خمس أشخاص فقط ليسوا في لائحة الأسماء التي وضعها. يمكن الرجوع للمزيد من المعلومات حول هذه النقطة إلى: G. William Domhoff, floyd Hunter Was Right. In Who rules america. 2005 :Power at the local level, Atlanta

تأثيرا في تسيير الشأن العام المحلي. لقد استخدم سمعة الأفراد لإثبات قدرتهم على امتلاك السلطة. بدأت طريقته الموضوعية بتحديد الأفراد النافذين في المجتمع المحلي للمدينة والذين يشغلون مناصب سامية ضمن أربع مجموعات يفترض فيها الاتصال بالسلطة السياسية ورجال الأعمال والجمعيات المدنية وعلى علاقة بأنشطة المدينة المختلفة. ثم قام بتجميع قائمة طويلة من الأفراد داخل المجموعات الأربع معتمدا على معرفته الشخصية لهم واتصالاته الرسمية والقوائم الرسمية للمنظمات المحلية ثم طلب من لجنة مكونة من القضاة ترتيب الناس في كل مجموعة وفقا لسمعتهم في مجال السلطة.[1]

واستنتج "هنتر" أن الممسكين بالسلطة انتظموا في "حشود" اعتمادا على مصالحهم الرسمية، وألف قادة الحشود تلك منتظما قويا ومتماسكا ومرئيا من صانعي السياسات. كلهم من كبار المدراء التنفيذيين في الشركات الرئيسية الموطنة في أتلانتا وفئة قليلة منهم كانت معروفة عند جمعيات المجتمع المدني وكان رئيس بلدية أتلانتا هو الشخص الحكومي الوحيد الذي ينتمي إلى مجموعة صنع السياسة. إن ذلك يعني أن المؤسسات والجمعيات تلعب دورا كبيرا في تنفيذ سياسة لكن صناعتها تتم خارج هذه الأطر الرسمية.

وفعلا قدمت دراسة "هنتر" على الرغم من الانتقادات التي سجلت عليها دليلا على أن الديمقراطية الغربية عموما سراب وليست بالمثالية التي تصور بها، وأن الديمقراطية التمثيلية المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية هي في حقيقة الأمر ستار حقوقيا بالدرجة الأولى للمصالح الاقتصادية المهيمنة مع تسجيل شراكة متينة بين السلطة الاقتصادية والسياسية في صياغة السياسات عموما والعمرانية منها على وجه الخصوص.

3-**<u>نظرية النظام</u>**: la théorie des régime politiques urbains(RPU) اهتمت هذه النظرية بالسلطة المحلية وخصوصا في المدن الكبرى، جاءت كرد فعل معاكس لنظرية التعددية المفرطة Huper-pluralisme وتبحث في آليات بروز قدرة على الحكم في علم متنوع ومعقد. استقطبت هذه النظرية الأضواء في ثمانينيات القرن الماضي من خلال تقديمها لمقاربة مميزة في دراسة السياسة العمرانية والحضرية وتأكد على الترابط القائم بين القوى الحكومية من خلال المؤسسات والقوى غير الرسمية –غير الحكومية– في مواجهة الرهانات العمرانية، إذ يجب المزج –التكامل– بين قدرات الحكومة (المؤسسات) وقدرات الفواعل غير الحكومية.

[1] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990-2009، مرجع سابق الذكر، ص 49

يعرف هذا المزج بالنظام والذي يمكن أن نعرفه على أنه مجموعة غير رسمية لكنها مستقرة بإمكانها استعمال موارد المؤسسات من أجل لعب دور دائم في صياغة السياسات. ويسير هذا النظام بالتأسيس لعلاقات قائمة على التضامن والثقة والوفاء والدعم المتبادل بدل الاعتماد على السلم الإداري والتفاوض. وهذا ممكن لأن كل فاعل يعي أنه مرتبط بالفواعل الأخرى من أجل تحقيق المصالح المشتركة.[1]

يتكون النظام من فواعل السلطة المحلية ممثلين في المنتخبين المحليين الممتلكين لموارد القانونية والسياسية ومن الفواعل غير الرسمية الممتلكة للموارد والممثلة في رجال المال والأعمال. ويشير الباحث "عبد العزيز عقاقبة" إلى أنه حسب "بايلي" Stephen. j. Bailey مرونة مفهوم النظام ترتبط بالقدرة على استعماله الواسع وارتباطه المعقد بالاقتصاد السياسي والتعددية المؤسساتية ما يجعله مفهوما متعدد المعايير ويفترض التعاون بين فواعله وقطاعاته.[2] وكان "بايلي قد تناول بالدراسة إصلاح الحكم المحلي في بريطانيا.[3]

قام "ستون" Clarence. Stone بدراسة عامة على مدينة أتلانتا (1989) وتمكن من خلالها من تحديد نظام سياسي[4] استمر في تسيير المدينة طيلة أربعون سنة 1946-1988 علما أن هذه المدينة نجحت في تكوين تكتل ثنائي العرق بين رجال الأعمال الضيق المحلي وبين ممثلي مجموعات السود، واعتبر أن هذا النظام مكون من:

-رجال الأعمال milieux d'affaires متمركزين في وسط مدينة أتلانتا (ينوك، محلات كبرى، وسائل إعلام، المقر الاجتماعي لشركة كوكا كولا).

-النخبة السياسية ذات الأصول الأفريقية (السود).

ولاحظ "ستون" أن المجموعتان تتشاطران نفس الرؤية لمستقبل المدينة في مجال نمو اقتصادي يمثل مناخا جيدا للنشاط الاقتصادي والطبقة المتوسطة ذات الأصول السوداء النامية. وتنشأ العلاقات بينهما من خلال المؤسسات المدنية (النوادي والجمعيات) وعن طريق تبادلات غير رسمية. وقد استمر هذا

---

[1] Christian Lefèvre, Le pouvoir local en Europe. In Développement, action publique et régulation. France, institut d'aménagement et d'urbanisme de la région D'Ile-de-France, p 11-12

[2] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990-2009، مرجع سابق الذكر، ص 52

[3] Bailey. S, Public choise theory and the reform of local gouvernment in Britain. From gouvernment to gouvernance. In policy and administration. 1993. 8.2

[4] Jean-yves Nevers, coopération et construction d'une capacité de gouvernement, le concept d'urban regime chez Clarence Stone. France. Hal archives-ouvertes, 2088, p4-5

النظام في تسيير شؤون المدينة طيلة الأربعون عاما لأنه كان منفتح على شركاء جدد لهم طلبات مختلفة مثل الأوساط الايكولوجية.

واشترط "ستون" توافر مجموعة من الشروط في لنظام نذكر منها:

1-يجب أن يكون للمتعاملين الاقتصاديين (فواعل ميدان الأعمال) مصالح محلية: مثل امتلاك استثمارات وعقارات محليا أو يمثلون الشركات الكبرى.

2-يجب أن تكون فواعل مجال الأعمال السالفة الذكر مدمجة محليا بامتلاكها لتمثيليات قليلة تربط علاقات فيما بينها.

3-يجب أن تستفيد المدينة من تقليد ثقة وبراغماتية في الحياة السياسية المحلية بمعنى آخر لا تميل كثيرا إيديولوجيا.

4-يجب على المدينة أن تكون كبيرة لأن كبرها يوفر الموارد ويسمح بعلاقات أكثر بين المجموعات.[1]

وقد دعت دراسة "بايلي" و"ستون" الباحث "عقاقبة" إلى القول أن الحكومة تعمل على نحو متزايد في المناطق الحضرية في ظل تعاون القطاع الخاص الاقتصادي بالمؤسسات الرسمية المحلية من خلال المصالح وتماشيا معها في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية وبرامج التدريب وتثمين رأسمال البشري والوقاية من الجريمة وحماية البيئة ومكافحة المخدرات. وأشار إلى أنه يجري الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية على إعادة إختراع الحكومة للدور المحفز الذي أصبحت تلعبه وليس الموفر المباشر بسبب تركيزها على طريقة عمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وتضامنهما، فنظرية النظام ذات صلة على وجه الخصوص بالدول التحويلي للحكومة.[2]

<u>المدخل الخلدوني في دراسة العمران</u>: أول شيء يجب أن نشير إليه هو أن مفهوم العمران عند العلامة "عبد الرحمن بن خلدون" ليس من جنس المفاهيم البسيطة كما يقول "صالح طاهر مشوش" بل هو مفهوم مركب ذو معان متداخلة تحددها مستويات مختلفة، إذ جاء استعمال مصطلح العمران في المقدمة في عدة معان وهي مفتاح تفسير غيرها من الظواهر، لكون مفهومه ارتبط بمجموعة من القضايا الايجابية

[1] Christian Lefèvre, Op. cite, p 12

[2] عبد العزيز عقاقبة، دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990-2009، مرجع سابق الذكر، ص 52

والسلبية: فالايجابية تعبر عن الطبائع مثل الاستخلاف والتمدن والكسب والرزق والحضارة وغيرها، في حين يعبر التناقض والخراب والترف والفساد عن السلبية منها.[1]

وعرف العمران بقوله: "ومنها العمران والتساكن والتنازل في مصر أو حله للإنس بالعشيرة واقتضاء الحاجات لما في طبائعهم من التعاون على المعاش... ومن هذا العمران ما يكون بدويا وهو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلل... ومنه ما يكون حضريا وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن والمدائر للاعتصام بها والتحصن بجدرانها".[2]

وعليه يعتبر "ابن خلدون" أن العمران مرتبط بكل ما له علاقة بالبناء والسكن وربط العلاقات الاجتماعية فيما أسماه بالتأنس، واحتواء مكان يستوطنه الإنسان ويجعله مستقرا له ليكمل حياته فيه، وهذا متى توفرت الشروط والموارد التي أسماها بضرورات الحياة حتى يستطيع أن يحفظ بقاءه. ويربط بين العمران والتجمع الإنساني لما للطبيعة الاجتماعية في التجمع والتعاون والتشارك، فالتجمع الإنساني هو الذي يولد العمران ويدفعه إلى التطور والازدهار.

أورد "ابن خلدون" عند تناوله لمفهوم العمران ثلاث أنماط من التجمعات الإنسانية: التجمع الطبيعي، والتجمع البدوي، والتجمع الحضري. وربط بينها بروابط شبه ضرورية تحددها الأولوية بينها، مثل ما وضحه في تناوله لنشأة الملك وتأسيس الدولة بوصفها كيانا سياسيا. كما اعتبر أن العمران هو خلاصة النتاج الإنساني في المجتمع من خلال ما يتميز به من سمات حضرية.

ونقف هنا عند ثلاث محطات أساسية في الفكر الخلدوني حول العمران:

1-<u>العمران والتاريخ</u>: يربط العلامة بين العمران والتاريخ إلى درجة أن التاريخ عنده تجمع إنساني مع ما تحمله الكلمة من أبعاد، عندما يقول: "إنه لما كانت حقيقة التاريخ خبر عن الاجتماع الإنساني الذي هو عمران العالم فإن ما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات... يشبه سائر ما يحدث في ذلك العمران بطبيعة الأحوال."[3] إنه يؤكد على أن التاريخ تراكم للتجمع الإنساني الذي يخلق العمران في كل أشكاله، فالعمران "تأنس"[4] أي تشكيل لتجمعات اجتماعية تربط بينها علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية من خلال استيطان الأمصار –الأقاليم– لأسباب عديدة منها ما تعلق

[1] صالح طاهر مشوش، علم العمران الخلدوني (الولايات المتحدة الأمريكية:المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012) ص

[2] عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 41

[3] عبد الرحمان بن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 46

[4] "التأنس" في الفكر السياسي الحديث قد يكون أيضا العلاقات السلمية (وبالتالي العلاقات الدبلوماسية) التي تنشأ بين الدول.

بالحاجات الإنسانية الذي يستوجب إشباعها التضامن والتعاون. والعمران "توحش" قد نقرأه على أنه علاقات الحرب التي تنشأ بين التجمعات الإنسانية (الوحدات الاجتماعية) ويكون بذلك الاجتماع الإنساني وإنشاء العمران الغرض منه التعاضد لدفع العدوان الخارجي.

2-العمران والدولة: يعتبر "ابن خلدون" أن العصبية محرك الحياة المجتمعية والسياسية ويرجع إليها جميع الأسباب التي تدفع بالعمران ليعمل ويرقى ويزدهر، وهو بذلك يبرز أثر العمران على أولا تشكل الدولة (ظهور عصبية قوية على باقي العصبيات الأخرى) وبه يكون استقرارها والسبب الرئيسي في بقائها وتوسعها أو زعزعتها واندثارها عندما يقول: "أن الدولة والملك للعمران بمثابة الصورة للمادة وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن إنفكاك أحدهما عن الآخر. فالدولة دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدولة والملك متعذر لما في طباع البشر من العدوان الداعي إلى الوازع فتعين السياسة لذلك."[1]

إن "ابن خلدون" يركز على اثر العمران على الدولة انطلاقا من علاقته المباشرة بمجمل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية والديمغرافية، فالعمران ينشأ في الدولة رغبة من البشر حيث تستدعيهم الطبيعة العدوانية كما يقول إلى الاجتماع والالتحام لتشكيل قوة تشعرهم بالأمان وتعينهم في إشباع الحاجات، لأنه من الالتحام يحقق كل أساليب المعاش والكسب والصناعة وغيرها. وعليه فإن العمران أهم مقوم لقيام الدولة والحفاظ عليها لأنه يصور السيرورة الاجتماعية للدولة.

3-أهمية الإقليم: كان "ابن خلدون" سباقا إلى الاهتمام بالإقليم في مفهوم جغرافية المكان وأهميته الاقتصادية والتجارية وخصوصا جانبه الايكولوجي، إذ ركز على مسألة الإقليم لما لها من ارتباط بالمناخ فالإنسان يتوجه إلى المكان المناسب الذي يجب أن يعيش فيه ويكثر نسبه ويتعايش مع الآخر إذا توفرت الشروط الضرورية للحياة. ونسجل عند هذا المقام أن العلامة في تناوله لأهمية الإقليم والمناخ أشار إلى انعكاسها على الطبيعة الروحية للفرد التي تجعله حزنا أو فرحا أو تجعله ذكيا أ, غبيا بحسب طبيعة الإقليم، حتى وإن كنا نرى أن في ذلك مغالاة في أثر المناخ على نفسية الفرد.

وتبرز الأهمية التي أولها الفكر الخلدوني للعمران أكثر عندما يشير إلى أن ازدهار المجتمعات وبلوغها الرفاه يكون بإزدهار عمرانها إذ يقول: "أن تفاضل الأمصار والمدن في كثر ألفه لأهلها ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة لأن الإنسان وحده غير مستقل بتحصيل حاجاته، وإنهم

[1] عبد الرحمن بن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 376

متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك".[1] فكثرة السكان تعني زيادة العمران وزيادة هذا الأخير بزيادة الأول تؤدي إلى زيادة الحاجات ما يدفع إلى زيادة إنتاج الصنائع وتطويرها أي الانتقال من إنتاج الكفاف إلى التصنيع وذلك لا يتم بدون زيادة الاهتمام بالعلوم والفنون، فازدهار العلوم يؤدي إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكلها عوامل تسهم في ذلك وكل هذا يؤدي إلى الرفاه.

[1] عبد الرحمان بن خلدون،لمرجع سابق الذكر، ص 360

المحور الثانـي

المدينـة: تدقيق معرفـي

المحور الثاني: المدينة (تدقيق معرفي عام حول مفهوم المدينة):

نشهد ونحن على مشارف العقدية الثالثة من القرن الواحد والعشرين عصر تحول حضري إذا أن ما يفوق نصف سكان البشرية يعيش في المدن التي تعطي صورة حية عن المخاض الطويل لتطور المجتمع البشري. والملاحظ في السجل التاريخي لهذا الأخير تعاقب الحضارات التي عمرت الأرض وأنشأت مراكز حضرية ما زالت بقاياه تمثل الموروث التاريخي والثقافي للكثير من المجتمعات. كما أننا نسجل ذلك الطابع الانتشاري لدأب المجتمعات البشرية على إنشاء المدن وتطوير الحياة فيها إذ عرفت مختلف مناطق العالم إنشاء المدن.

وإذا كان سكان المدن الصناعية المتقدمة قد وصلوا بعد سياق تاريخي سنتناوله في أنه إلى أن يكونوا حضريون بالفعل، فإن سكان البلدان "النامية" الذين تقمصوا الطابع الحضري لحياة المدينة يعيشون أزمات متعددة الأبعاد ترهن أمال التنمية والتقدم، وتتعقد تلك الأزمات مع الوقت تحت وقع الأزمات السياسية والاقتصادية والتصدع الاجتماعي التي تعرفه هذه البلدان. لكن ذلك لا يمنع من وجود محاولات في تلك الدول لجعل مدنها فضاءات حضرية حقيقية وتنظيمها، في الوقت التي أصبحت المجتمعات المتقدمة تتحدث عن المدن الذكية والمدن المعلوماتية والمدن الخضراء بعد أن أصبحت مدنها ومراكزها الحضرية تعكس إلى أبعد الحدود التقدم الذي بلغته.

ومهما يكن من الأمر فإن المدينة طراز متميز تصنعه الحياة الإنسانية في جميع مجالاتها تزامن تطورها مع التطور التاريخي للإنسان لكنها عظمتها كانت دائما ولا زالت من قوة وعظمة الدول والمجتمعات في التخطيط وتسير الشأن العام. ومن منطلق كونها واجهة الدولة والمجتمع على المستوى الخارجي ومحور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، كانت محط اهتمام العديد من التخصصات العلمية (كما أشرنا إليه في عديد محطات العمران) مثل علم السياسة والاجتماع والتاريخ والقانون والتخطيط والهندسة وغيرها. وعليه جاء هذا المحور المخصص للمدينة من منظورات مختلفة منها اللغوي الاصطلاحي والتاريخي والسوسيولوجي والقانوني والسياسي والإداري، نتناول من خلاله النقاط التالية:

*تعريف المدينة.

*نشأ المدن وتطورها التاريخي.

1-تعريف المدينة:

في اللغة العربية: لفظ "مدينة في الأصول اللغوية العربية لا يعني المعنى المعطى له في العربية الحديثة. ورد في "لسان العرب" لابن منظور في لفظ مدن ما يلي: مدن بالمكان أي أقام به ومنه المدينة.

ومدينة مفعلة من دنت أي ملكت، ويقال للأمة (العبدة) مدينة أي مملوكة ففي لغة عرب الجاهلية ابن الأمة.. وهي من الدين ومنها قولنا أنا مدين لك بكذا إذ يرجعها في الأصل إلى كلمة دين ذات الأصل السامي، وعرفت عند الأكاديين والأشوريين بالدين أي "القانون" والديان في اللغة الأرامية هو القاضي ومصدرها في الآرامية "مدينتنا" وتعني القضاء.[1] والمدينة هي الحصن. ومن الألفاظ التي تفيد معنى المدينة المعاصر في اللغة العربية لفظ حضر، والحضر عكس البادية ونستشف من لفظ حضر الحضور والاستقرار في الأرض والذي يمثل أهم سمة في المدينة.

وجاءت لفظة مدينة في معجم المعاني الجامع بمعني:

-مدينة (اسم) مصدر مدين.

-مدينة (إسم) جمع مدائن ومدن وهي المصر الجامع.

-المدينة -لا يجوز حذف الألف واللام- اسم يثرب مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، والمدينة المقدسة: القدس.

ووردت في القرآن الكريم في العديد من المواضع عدة في معنى نذكر منها:

- "وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءَلُوا بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا"[2] ولفظ المدينة هنا في تفسير "ابن كثير" أي مدينتكم التي خرجتم منها والألف واللام للعهد. والمدينة هي مكان إقامة الناس ووجود الرزق وأزكى الطعام.

- "وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا.[3] وورد في تفسير "ابن كثير" في هذه الآية دليل على إطلاق القرية على المدينة; لأنه قال أولا (حتى إذا أتيا أهل قرية) وقال هاهنا : فكان لغلامين يتيمين في المدينة. كما قال تعالى : "وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ"[4]، "وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ

[1] محمد عبد الستار عثمان، المدينة الإسلامية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988) ص 15

[2] سورة الكهف، الآية 19

[3] سورة الكهف، الآية 82

[4] سورة محمد الآية 13

رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ"[1] يعني : مكة والطائف. والمدينة هنا هي القرية أي المركز الحضري القديم حيث كان الناس يستقرون.

– وقوله تعالى عز وجل "وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ۖ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ۖ إِنَّا لَنَرَاهَا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ"[2] والمقصود أنه شاع خبر يوسف وامرأة العزيز في المدينة ، وهي مصر. وفي الآية بعدين للمدينة البعد السياسي إذ هي مكان إقامة الحاكم القارة (العزيز) وبعد مكاني جغرافي إذ أنها في مصر. ويشير "محمد عثمان" إلى أن الدلالات المعطاة فيما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة من لفظ "مدينة" تحيل إلى مناطق كان فيها حكام وملوك والصيغ القضائية والدينية والإدارية والسياسية. كما ورد في الحديث الشريف "الديان" ويقصد به الملك والحاكم فعن "ابن عمر" رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر يقول: " يأخذ الديان سماواته وأراضيه بيده وجعل يقبضها ويبسطها..." ويتفق معنى الحديث مع اشتقاق الكلمة من الدين والملك والقضاء.[3]

كما تميز لفظ المدينة في الأحاديث النبوية الشريفة عن البادية من خلال مصطلح "المصر الجامع" إذا أجاز عليه الصلاة والسلام الصلوات الجامعة إلا في الأمصار. إذ جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله: لا جمعة ولا تشريق ولا فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع". وفي حديث آخر: "إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة". واتفق الفقهاء على أن المصر هو "وطن مجتمع المنازل" والمدينة تمثل ذلك بصورة واضحة.[4]

ومع ذلك نستشف من الكثير من اللغويين الذين يذهبون إلى أن المعنى الأصلي على الأقل في العربية القديمة ولغة القرآن مشتقة من الدين، الذي يعني الخضوع والالتزام والانقياد وبالمطابقة. والمدينة تعني وجود قوانين وسلطة سياسية وإدارية واجتماعية يخضع لها السكان وتشرف السلطة مهما كانت تجلياتها على تطبيق القوانين وفرض النظام العام.

<u>في اللغة اللاتينية:</u> كانت لفظة Urubus تعني المدينة وذات الجذر الغوي من Urbanisme و Urubus.

---

[1] سورة الزخرف الآية 31

[2] سورة يوسف الآية 30

[3] محمد عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص 16

[4] نفس المرجع، ص 18

في اللغة الفرنسية: Ville ابستيمولوجيا الكلمة تشير إلى أنها مشتقة من كلمة Villa الذي يعني المكان الريفي، ولعل هذه الأمكنة شكلت نواة المدن في أول العصور الإقطاعية في أوروبا، وهي مشتقة من اللفظة اللاتينية Civilas التي تعني الشخصية المعنوية القانونية التي قوامها مجموعة من المواطنين Citoyens يعيشون بصورة دائمة ومستقرة وتسري عليهم نفس القوانين.[1] ومنها أيضا لفظة Citadin

في اللغة الانجليزية: City لهذا اللفظ نفس الجذر اللغوي للفظ باللغة الفرنسية وأقرب الكلمات العربية التي من الممكن أن تؤدي معناه هو "الحاضرة" لأنها تشير إلى حضور الناس وإلى الحاضرة. ومنها اشتقت كلمة Citizen في معنى المواطنين، فنقول: مواطنو المدينة Citizen's city.

والخلاصة التي نختم بها هذا العرض اللغوي البسيط هو أن كلمة "المدينة" تظهر كشكل للمجال وموضوع اجتماعي.

أما اصطلاحا فقد تعددت وتلونت التعاريف المقدمة للمدينة بتعدد التخصصات العلمية التي درستها، إذ يصعب تقديم تعريف جامع مانع وشامل لها بالنظر إلى التطورات خصوصا التي يعرفها عصرنا والمقاربات المتبناة في تناولها والمعايير والأسس التي يستند عليها في تناول مفهومها. وفيما يلي عرضا موجزا عن الأسس التي يأخذ بها لتمييز المدينة وتحديد مفهومها.

1-تعريف المدينة من منظور قانوني: وهو أساس قانوني إجرائي ينظر للمدينة على أنها مكان ما يطلق عليه اسم مدينة بوثيقة رسمية صادرة عن سلطة عليا، إنه تصنيف رسمي حقوقي لمنطقة ما كمدينة يصدر بموجب قانون. أي أن رجال القانون ينظرون إلى المدينة على أنها كل منطقة يصدر وصفها كذلك بموجب نص قانوني. غير أن هذا التعريف تشوبه العمومية لأن المكان لا يكون مدينة بمجرد الإشهار والإعلام، كما أن العديد من المدن حسب "هالة منصور" موجودة دون إعلام رسمي.[2]

لذلك اجتهد رجال القانون لتدارك هذا القصور الذي يحصر معنى المدينة في ارتباطها بصدور نص رسمي من السلطة السياسية العليا بإضافة خصائص أخرى له مثل الكثافة السكانية وأهمية الدور الوظيفي لها. وكمثال على ذلك يعرفها المشرع الجزائري في القانون 06/06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة

[1] محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997) ص 11

[2] هالة منصور، محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري (الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000) ص 65

في المادة الثالثة على أنه: "يقصد في مفهوم هذا القانون بالمدينة كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية".[1]

2-تعريف المدينة من منظور إحصائي: هو أساس إحصائي يركز على تجمع عدد أدنى من المواطنين في منطقة محددة جغرافيا تمكن من توافر الكثافة السكانية محددة، وعليه تكون المدينة هي المحلة التي لا يقل عدد سكانها عن الخمسة ألاف 5000 نسمة، فهذا المنظور يقعد على أساس التمركز المكاني لعدد هام من السكان. ويأخذ بعض علماء الاجتماع والإحصاء بهذا المنظور إذ يركزون على حجم السكان ويطلق اصطلاح مدينة على الوحدات العمرانية التي تضم 20000 نسمة وذلك تمييزا لها على الوحدات الريفية.[2]

وما يؤخذ على هذا المنظور هو ذلك التباين في المعايير والمؤشرات الإحصائية المستخدمة لتعريف المدينة وعدم الاتفاق حولها في التمييز بين الريف والمدينة، كما أن هنالك مجتمعات يفوق عدد سكانها كثيرا المجتمعات الحضرية وبالرغم من ذلك تصنف في خانة المجتمعات الريفية والعكس صحيح.[3]

3-تعريف المدينة من منظور وظيفي: ارتبط مفهوم المدينة وفقا لهذا المنظور بالأدوار والوظائف التي تؤديها كجسم اجتماعي، إذ نسجل تركز وتعدد تلك الوظائف وتنوعها في المدينة بالمقارنة بالريف سواء ما تعلق منها بالمهن الممارسة: الصناعة والتجارة والخدمات والوظائف الإدارية بينما يمارس النشاط الزراعي في المناطق الريفية حتى وإن كانت هنالك بعض المبادلات التجارية الداعمة للنشاط والحياة الريفية. أو ما تعلق منها بالأدوار والوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية التي تؤديها المدينة في حد ذاتها للسكان. وهذا ما يذهب إليه "حليم بركات" من أن المدينة تتحدد من خلال الوظائف المتعددة التي تؤديها وهي مركز الحكم والنفوذ والقوة أي مركز النشاط السياسي والمالي الاقتصادي والتجاري ومكان تبوء أعلى المراتب الاجتماعية.[4] ففيها توجد مؤسسات الدولة من وزارات 'في العواصم وجيش وبوليس وإدارات ومحاكم ومصانع وأسواق تجارية والحرف والبنوك وجامعات ومعاهد ودور النشر ومؤسسات الإعلام

[1] القانون 06/06 مؤرخ في 210 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 15 السنة الثالثة والأربعون مارس 2006

[2] عبد العزيز عقاقبة، السياسة العمرانية في الجزائر. مدينة باتنة نموذجا، مرجع سابق الذكر، ص 14

[3] سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري المفاهيم-القضايا-المشكلات (القاهرة: دار النجوم للطباعة، ط1، 2006) ص 24-23

[4] حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000) ص 237

والمتاحف وغيرها. وبأتي تعريف "فريدريك فون ريتشوفن" Frederick Von Richthofen أقل وضوح بحيث يعتبرها محل إقامة مجتمع لا يعتمد في حياته على الزراعة وإنما يعتمد على الصناعة والتجارة.[1]

4-تعريف المدينة من منظور اجتماعي: تبنى هذا المنظور أغلبية علماء الاجتماع الحضري انطلاقا من كون المدينة نتاج اجتماعي، ويضيف هذا المنظور إلى مقولاته السوسيولوجية الوظائف المنظور الوظيفي ويوظف في تحاليله للمدينة المنظور الإحصائي، كما أنه يأخذ بعين الاعتبار في التمييز بين المدينة والريف مؤشرات مثل: حجم السكان وكثافتهم، التجانس واللاتجانس، الضبط الاجتماعي، التفاعل الاجتماعي، التمايز والتدرج الطبقي، الحراك الاجتماعي وغيرها من المعايير ذات الطابع السوسيولوجي. وهذا ما ينقله لنا تعريف "مصطفى الخشاب" الذي يرى أن المدينة وحدة اجتماعية تمتاز بوحداتها الإدارية، ويعيش فيها الأفراد متكتلين متزاحمين في مساحة معينة رغبة في تبادل المنافع وتحقيق الغاية الإنسانية، ويقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة، وتمتاز بسهولة المواصلات وإرتقاء مستويات المعيشة وتفنن الأفراد في أساليب الحضارة وإتساع نطاق تقسيم العمل وزيادة التخصص وإرتفاع نسبة الكثافة السكانية وقيام الهيئات والمؤسسات والجماعات والإدارات والمصالح الحكومية، كما تمتاز أيضا بالتخصص المهني والتدرج وتعدد الأوضاع والمراكز الاجتماعية.[2]

5-المنظور السياسي لتعريف المدينة: تركز المقاربة السياسية على كون المدينة مركز لصناعة القرار وبالتالي صناعة السياسات ومنها السياسة العمرانية، إذا يجعل منها مكان تمركز السلطة السياسية سواء مركزيا في عواصم الدول أو محليا. وهذا ما يعبر عنه تعريف "فاروق الخطيب" عندما إعتبرها المكان الذي تمارس منه الحكومة سلطاتها وأعمالها بالنسبة للإقليم أو الأقاليم الأخرى المحيطة به.

6-تعريف المدينة من منظور فني: يعرفها إنطلاقا من هذا المنظور "والتر كرستلر"[3] Walter Christaller على أنها عبارة عن تجمع نقطي تمثل مركز لمنطقة إنتاج وميزها عن القرية بإعتبار هذه الأخيرة جزءا هاما من الإنتاج. إذ تنتشر المدن على مدى الإقليم بنظام آلي (ميكانيكي) ثابت يحدد المسافة -تباعد- بين المدن المختلفة الأحجام والمراتب بحيث يكون الإقليم متجانسا خاليا من الظروف الطبيعية والتضاريسية الشاذة، وفي هذه الحالة تبرز ضرورة وجود مراكز خدمات. كما نشير أن "كرستلر" اهتم بالحدود الإدارية للمدن المتجاورة ومناطق نفوذها (وهو في ذلك يلتقي مع المنظور الإداري نسبيا) حتى لا

[1] يونس بنمورو، مفاهيم سوسيولوجيا المدينة. الحوار المتمدن العدد: 4059- أفريل2013 ص2

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 24-25

[3] هو ألماني مؤسس نظرية الأماكن المركزية. بنيت النظرية على أساس وجود نظام أنماط ووظائف لمراكز العمران.

تبرز مشاكل إدارية بينها. ويمكن إعتبار تعريف "راتزال" للمدينة يصب في المنظور إذ يرى أن المدينة مجموعة دائمة من الناس والمساكن تغطي مساحة كبيرة من الأرض وتوجد على مفترق الطرق التجارية الكبرى.

7-تعريف المدينة من منظور أنثروبولوجي: لما كانت الأنثروبولوجيا هي ذلك العلم الذي يدرس الإنسان في كل زمان ومكان م جميع النواحي الفيزيقية والاجتماعية والثقافية فإن نظرتها إلى المدينة تنطلق من مستويين أساسيين: المستوى الأول المرتبط بالمجال والمستوى الثاني مرتبط بالتحليل الأنثربولوجي للمجتمع المحلي. لذلك تركز الدراسة الأنثروبولوجية في تحديدها لمفهوم المدينة على تحليل أنماط السلوك في المراكز الحضرية والأنساق الثقافية السائدة فيها والتي تفرقها عن ما بوصف غلوا بالمجتمعات التقليدية الريفية المغلقة. وقد استخدم "ريدفيلد" Redfield المدخل الأنثروبولجي في تحديد مفهوم المدينة من خلال التمييز بين نمطين من المجتمعات هما: نموذج المجتمع الشعبي (الريفي) ونموذج المجتمع الحضري.[1]

8-تعريف المدينة من منظور إسلامي: ينطلق المنظور الإسلامي لمفهوم المدينة من كون الحياة الحضرية في المدينة مرتبطة ارتباط وثيقا وكاملا بالإسلام كنموذج ومنهج في الحياة حيث تسير نظمه وأحكامه الحياة والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها مستوعبا توسع خريطة العالم الإسلامي احتواءه لمجتمعات وثقافات متعددة (ومنها الموروث العمراني).

إن التعريفات اللغوية للمدينة تحيل إلى كيانها المادي والاجتماعي مثل قول "ابن منظور" أن المدينة هي "الحصن يبنى في أصطمة من الأرض وكل أرض يبنى عليها حصن في أصطمتها فهي مدينة، والأصطمة معظم الشيء وتمامه. ومن منظور اجتماعي أورد "محمد عثمان" أن "الفيروزابادي" ذكر أن "المدينة تعادل الأمة". وهو أمر كما يقول يتوافق مع تعريف المدينة وكيفية نشأها الذي أشار إليه "القزويني" بقوله: "عند حصول الهيئة الاجتماعية لو اجتمعوا (البشر) في صحراء لتأذوا بالحر والبرد والمطر والريح، ولو استمروا في الخيام والخرقاهات لم يأمنوا مكر اللصوص والعدو، ولو اقتصروا على الحيطان والأبواب، كما ترى في القرى التي لا سور لها، لم يأمنوا صولة ذي بأس، فأكرمهم الله تعالى بإتخاذ السور والخندق والفصل فحدتث المدن والأمصار والقرى والديار.... واتخذوا للمدن سورا حصينا وللسور أبوابا عدة حتى لا يتزاحم الناس بالدخول والخروج، بل يدخل المرء ويخرج من أقرب باب إليه، واتخذوا لها قهندازا لمكان ملك المدينة، والنادي لاجتماع الناس فيه. وفي البلاد الإسلامية المساجد والجوامع والأسواق والخانات والحمامات ومراكض الخيل ومعامن الإبل ومرابض الغنم، وتركوا باقي

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 87

مساكنها لدور السكان، فأكثر ما بناه الملوك والعظماء على هذه الهيئة، فنرى أهلها موصوفين بالأمزجة الصحيحة والصور الحسنة والأخلاق الطيبة وأصحاب الآراء الصالحة والعقول الوافرة، واعتبر ذلك بمن مسكنه لا يكون كذلك مثل الديالم والجيل والأكراد والتركمان وسكان البحر في تشويش طباعهم وركاكة عقولهم واختلاف صورهم، ثم اختصت كل مدينة لاختلاف تربتها وهوائها بخاصية عجيبة، ونشأ غيها أناس فاقوا أمثالهم في العلوم والأخلاق والصناعات".

إن تعريف "القزويني" يقدم المعايير الحضارية التي تمتاز بها المدينة وتميزها عن باقي مراكز توطن الناس، وتتمثل في:

-تواجد "الهيئة الاجتماعية" أي تواجد البشر.

-ضرورة تسوير المدينة فالسور يوفر الأمن لساكنيها.

-وجود سلطة -سلطة سياسية وبالتالي إدارية- ممثلة في الحاكم أو الملك، وأورد حتى مكان إقامته.

-وجود منشآت مرتبطة بحياة السكان.

-صفات سكان المدينة.

-القيمة الحضارية لحياة المدينة.

-أثر البيئة (اختلاف طبيعة الأرض والمناخ) على الأنشطة الممارسة فيها وبالتالي الاختلاف بين المدن في الميزات.[1]

وعرف "ابن خلدون" المدينة في مقدمته من خلال أوصاف العيش فيها وطباع سكانها ومبانيها. في قوله: "ثم إذا اتسمت أحوال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم ما فوق الحاجة من الغنى والرفه، دعاهم ذلك إلى السكون والدعة وتعانوا في الزائد على الضرورة، واستكثروا من الأقوات والملابس والتأنق فيها وتوسعة البيوت واختلاط المدن والأمصار للتحضر، ثم تزيد أحوال الرفه والدعة، فتجيء عوائد الترف البالغة مبالغها في التأنق في علاج القوت واستجلاب المطابخ وإنتقاء الملابس الفاخرة في أنواعها من الحرير والديباج وغير ذلك، ومعلاة البيوت والصروح وأحكام وضعها في تنجيدها والانتهاء في الصنائع في الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها، فيتخذون القصور والمنازل ويجرون فيها المياه ويعالون في صرحها ويبالغون في تنجيدها ويختلفون في إستجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون، وهؤلاء الحضر ومعناه الحاضرون في الأمصار والبلدان، ومن هؤلاء من ينتحل في معاشه الصنائع، ومنهم من ينتحل التجارة وتكون مكاسبهم أنمى وأرفه من أهل البدو، لأن أحوالهم زائدة عن

[1] محمد عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص 15-17

الضروري ومعاشهم على نسبة وجدهم فقد تبين أن أجيال البدو والحضر طبيعية لا بد منها كما قلنا."[1] وكان استعماله لمصطلح الحضارة للدلالة على حياة "حضر"

لكن إذا كان مفهوم المدينة الغربية المعاصر دليل على الرقي الإنساني فإن "ابن خلدون" اعتبرها المرحلة النهائية من عمر الدولة لأن طبيعة الحياة فيها تؤذن بإنهيار العمران البشري، فالحضارة أي سكنى الحضر والمدن بالنسبة لابن خلدون هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد ونهاية الشر والبعد عن الخير.

كما تناول المفكرين العرب المحدثين تعريف المدينة، فالأستاذ "نصر عارف" يعتبر أن مفهوم المدينة مرتبط بالقيم السائدة فيها والممثلة في التهذيب والنظام والسوق والإنتاج والعلاقات الاجتماعية والسياسية، فالمدينة هي مصدر هذه القيم في الغرب وإعتبر كتاب الغرب هذا النمط الحياتي نمطا راقيا للحياة البشرية يجب الإقتداء به وتعميمه. أما المدينة في الخبرة الإسلامية فهي نتيجة لوجود هذه القيم والأنماط والسلوكيات وليست سببا لها.[2]

خلاصة نسمح لأنفسنا بالاستئناس بحكم تخصصنا في العلوم السياسية بالتعريف الذي قدمه "ماكس فيبر" Max Wiber والذي يعتبر المدينة ذلك الشكل الاجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب وطرق الحياة ويسمح بظهور أعلى درجات الفردية الاجتماعية ما يجعل المدينة وسيلة للتغير الاجتماعي التاريخي.

2-**<u>نشأة المدن وتطورها التاريخي</u>:** رغم أن زيادة الإهتمام بدراسة المدينة حديث نسبيا إلا أن ظاهرة التحضر وإنتاج المدن قديمة قدم التجمع الإنساني الذي رأينا على أن غايته بغض النظر عن الدوافع هي تعمير الأرض بما يشبع حاجاته المادية والروحية والفكرية. إذ تؤكد الشواهد التاريخية على أن لكل عصر وحضارة عمرانها ومدنها بطابعها المميز لها وبرز التخطيط العمراني منذ 1370 ق.م في مدينة اخناتون. لهذا يمكننا الجزم بأن الإنسان عرف المدينة منذ أقدم العصور حتى وإن اختلفت ماهيتها وخصائصها ووظائفها بمرور المراحل التاريخية، فكان لكل عصر مدنه بطبيعتها وخصائصها وأسباب نشوءها والعوامل والظروف التي ساهمت في ذلك والأدوار التي كانت تلعبها.

إننا لا نرنو في هذا المقام إلى التتبع التاريخي الدقيق لنشأة المدن وتطورها بل سنكتفي بعرض للخطوط العامة لذلك معتمدين المنهج التاريخي في تعقب تطور المدينة كظاهرة، والذي يهمنا في هذا المقام هو

[1] ابن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 857-859

[2] نصر محمد عارف، مرجع سابق الذكر، ص 52

توضيح تحول المدينة من شأن عمراني حضاري بحت إلى شأن سياسي عام تهتم به العلوم السياسية مثل اهتمام علم الاجتماع الحضري وعلم التخطيط والعلوم التجريبية.

أ-المدينة في العصور القديمة: يختلف المؤرخون في تحديد ميلاد المدينة إذ تشير بعض الدراسات إلى أنه يعود إلى حوالي 3000 سنة ق.م وتشير الكتابات التاريخية إلى أن حضارات واد الرافدين القديمة كانت مهدا لها.[1] في حين يرى الأستاذ "السيد الحسيني" إلى أن هنالك اتفاق بين المؤرخين والعلماء على أن المراكز الحضرية الأولى ظهرت منذ سبعة ألاف عام في دلتا وادي النيل بمصر ومنطقة ما بين النهرين في العراق ثم نشأت بعد ذلك مراكز لاحقة في وادي السند بباكستان وحوض النهر الأصفر شمال الصين.[2]

ويرجع الباحثون نشأة المراكز الحضرية الأولى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي نتيجة ظهور نظام الري وقد ساهم ذلك في زيادة الإنتاج الزراعي (بداية أفول إقتصاد الكفاف) الذي كان في حاجة إلى تصريف – تسويق- لذلك يجب أن نؤكد على إبراز الآثار السكانية الناجمة عن تطور الزراعة وكميات الإنتاج الفلاحي.

ناهيك عن بداية إستعمال الإنسان لمواد في نشاطه التعميري مثل الطين. وكان لذلك أثر هام في بدايات التحضر لأن وفرة الإنتاج الفلاحي خصوصا الحبوب أبانت عن ظهور فئة التجار والمعاملات التجارية حتى وإن إستعملت المقايضة كوسيلة للتبادل التجاري بالإضافة إلى ظهور بعض الحرف التقليدية -البذور الجنينية للنشاط الصناعي- وتدجين الحيوانات بما يخدم النشاط الأساسي الفلاحي.[3] لكن أيضا أثر استخدام الطاقة الحيوانية على تطور وسائل النقل في العالم القديم الشيء الذي ساهم في توسيع المناطق التي تضمن مصادر الطعام للمراكز الحضرية التي نشأت.[4] ويشير في هذا الصدد الأستاذ "حسين رشوان" إلى أن فجر المدينة كان نتاج انضمام بعض القرى بعضها لبعض لتحقيق الاستقرار في الحياة الاجتماعية الذي لا يمكن تحققه إلا بإشباع الحاجة إلى الأمن.[5]

---

[1] Daniel Pinson, Histoire des villes, In J.M. Stébé, H. Marchal (Ed), traité sur la ville, Paris, PUF, 2009, p 41

[2] السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري (القاهرة: دار المعارف، ط2، 1981) ص 11

[3] Daniel Pinson, op cite, p 43

[4] رالف بيلز وهاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة: محمد الجوهري، الجزء الأول (مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1976) ص 117

[5] حسين أحمد عبد الحميد رشوان، مشكلات المدينة دراسة قضايا علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001) ص81

كما ذكر الأستاذ "السيد الحسيني" على أنه بغض النظر عن أهمية الدور الذي لعبه نظام الري في نشأة التحضر ونمو المراكز الحضرية الذي خلف تنافس بينها من أجل الحصول على الأرض والماء من المحتمل جدا أن يكون سببا قويا يفسر الحرص على بناء مواقع دفاعية وإقامة نظام عسكري، كما نمت مراكز حضرية أخرى نتيجة النمو السريع للتجارة.[1] والشيء المثير للانتباه هو أن نشأة المدينة ارتبطت بنشأة الحضارات لذلك يشير المؤرخين لأولى المراكز الحضرية في الحضارات مثل:

°المدينة في بلاد الرافدين: تشير الآثار إلى وجود مدن واسعة وعامرة بأعداد كبيرة من السكان ونشطة، عرفت الاستقرار النسبي مثل نيبور ولكش وأور وبابل ونمرود ونينوى وغيرها وهي الشاهد على حضارة واد الرافدين ونتاجها سواء السومرية البابلية بعهديها القديم والحديث أو الأشورية.[2] ولعل السمة الأساسية التي نسجلها على المدينة في هذا العصر هو ذلك الارتباط الذي يوثقها بالدين. فمدينة بابل حسب وصف "هيردوت" Hérodote معروفة ببرجها بمحاذاة القصور الملكية يتوسط المدينة وحدائقها التي بلغت مساحتها أكثر من أربع كلم^2 ومدينة أور نشأت عند ملتقى دجلة والفرات على منطقة جغرافية قدرت آنذاك مساحتها تفوق كلم^2.

°المدينة عند قدماء المصريين: تبرز قدرة الفلاح المصري القديم على إنتاج ثلاث أضعاف حاجته من الطعام الدور الذي لعبه تطور الزراعة في العالم القديم وتجسد ما أطلق عليه "جوردن تشايلد" G. Childe بالثورة الحضرية المبكرة الناتجة عن زيادة إنتاج الطعام والدالة على بداية ملامح الاستيطان الدائم في صورة تجمعات كثيفة وبداية الأنشطة غير الزراعية وفرض الضرائب وظهور الطبقة الحاكمة المسيطرة بالدين من خلال شراكة الدين والحكم (فرعون/ لآله) وإقامة المباني الضخمة التي تخلد ألوهيته (أهرامات مصر) وبداية الكتابة ومبادئ الحساب والفلك والهندسة.[3] ونشأت بذلك مدن مثل أبو صير، أبيدوس، أتريب، أخت آتون، أسيوط وغيرها. وتذهب الكتابات التاريخية إلى أن بناء الأهرامات (مشاريع بناء تشبه المشاريع القومية الكبرى في العصر الحديث) كان بتطلب عدد هائل من العمال جلبوا من جميع مناطق مصر القديمة ساهم في تطور تلك المراكز الحضرية والتحام العمال فيما بينهم.

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 12
[2] قبيلة فارس الماكي، مرجع سابق الذكر، ص 26
[3] السيد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 14

°المدينة عند اليونان: عرفت الحضارة اليونانية بتطور الفكر الفلسفي واهتمامه بالمسائل المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي[1] لذلك فالمدينة Polis ابتكار اجتماعي، نشأت الدول/المدينة الإغريقية مثل: أثينا، أديسا، أرغوس، طيبة، ميغار، إليفيس وغيرها. فالدولة المدينة كانت تضم جماعات من الأسر والعشائر تربطهم علاقات وثيقة أساسها المساعدة المتبادلة والانتماء للدولة إسمنتها العامل الديني ما يجعل المدينة اليونانية القديمة أيضا مدينة دينية. وحرص الإغريق على عدم توسيع نطاق المواطنة حتى لا تتعدى نطاق "الدولة المدينة" لاعتقادهم أن ذلك مضر بتماسك الدولة ووحدتها.

كانت المدن الإغريقية تتشابه كثيرا في مظاهرها الطبيعية إذ كانت أسوار المدينة تقام على جبل محصن يطلق عليه "أكروبول" وتقام فوق هذا الأخير المعابد الأساسية قرب ميدان واسع يسمى "الأجورا" يستخدم كسوق وفضاء يلتقي فيه الناس، وتقع المباني الأساسية داخل الأسوار بينما تبقى مساكن معظم الناس خارجها باستثناء مساكن الأغنياء مع الإشارة إلى أن مدينة أثينا لم تكن تتبع مخططا حضريا واضحا، وكان الإغريق عموما يفضلون المدن الصغيرة الحجم.[2] وفي الأخير ننوه إلى أن الإغريق كانت لهم أطماع استعمارية فأنشؤا مدنا هاجرت إليها الآلاف من الأسر اليونانية.

° المدينة عند الرومان: إكتسبت المدينة في عهد الإمبراطورية الرومانية خصوصا في أوجها زخما من النمو والتفرد وانتشار طابعها بحكم أن السمة الأساسية التي تمتاز بها الإمبراطورية هي الطابع العسكري التوسعي، وهذا ما ساعد على انتشار الطابع الروماني للمدينة في أوروبا وأفريقيا وأسيا (مستعمراتها). وبرزت الكثير من المدن فمثلا بلغ عدد سكان روما في عصرها البطولي أكثر من مليون نسمة. كما أن تطور مجالات التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي بالمقارنة مع الفترات السابقة مكن الرومان من السيطرة على الإمبراطورية التي كانت تضم عدة مدن يصل عدد سكانها إلى أكثر من 200.000 نسمة انتشرت فيها الثقافة الرومانية خصوصا في مجال التشريع والإدارة.[3]

---

[1] نلمس ذلك في اهتمام الفلاسفة اليونانيين بالتنظيم الاجتماعي والمدينة، فمثلا عبر كل من "أرسطو" و"أفلاطون" عن تفضيلهما للمدينة المتوسطة الحجم حتى تسهل الإدارة السياسية للشأن العام. فأفلاطون حدد عدد سكان المدينة ب 60000 نسمة منها خمس ألاف مواطن والباقي يمثلون النساء والأطفال والعبيد والأجانب وغيرهم. كما أكد أرسطو أن زيادة عدد سكان المدينة عن عدد معين (دون أن يحدده) قد يؤدي إلى تغيير طابعها، هذا دون أن ينقص ذلك العدد إلى حد معين قد يؤثر على دفاع المدينة عن نفسها وتحقيق اكتفاءها الذاتي.

[2] السيد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 20-21

[3] نفس المرجع، ص21-24

أنشأت الإمبراطورية الرومانية شبكة من المدن لعبت دورا محوريا رباعي الأبعاد: الدفاع (المدن الحصون) والإدارة والتنظيم الاجتماعي والاقتصاد (الزراعة والتجارة بين الأقاليم والحرف) إلى درجة أن بعض الكتابات تشير إلى أن هذه الشبكة وصلت إلى ما يقرب 2000 مدينة انتشرت فيها فنون العمارة والنحت والزخرفة ولم تكن تولي نفس الأهمية للمعابد الدينية مثل الحضارات السابقة ولم تتبع هذه المدن تخطيطا عمرانيا واضحا إذ أنها تمتاز بالشكل المربع أو المستطيل يقطعها شارعين متعامدين وتحتوي كل مدينة على مركز يسمى الفوروم Forum يلعب دور السوق بالإضافة إلى وجود حمامات والمسارح النصف دائرية المخصصة للمصارعة.[1] ومن بين هذه المدن نذكر: روما، بومبي، أوستيا.

° المدينة في الحضارة الصينية القديمة: عمر إنسان بكين Peking man الصين القديمة منذ حوالي 400.000 سنة قبل الميلاد أي في زمن إنسان نياندرثال Neanderthal man الذي عاش في أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط. وعرفت الصين حضارة يانجشاو وحضارة "جهينج تسو" وحضارة لونجوما تبعها عدد من الحضارات الأخرى. كما استخدم الصينيون النقود لتنشيط وتسهيل المبادلات التجارية وعرفوا استخدام البرونز والمحراث الذي تجره الحيوانات وطوروا المهارات الحرفية استخدموا فيها التراب المدكوك في أعمال البناء وعجلة الفخراني، وتنقل لنا الأساطير الصينية منجزات المهندس العظيم "يو". وعرفت الصين مدن/عواصم مثل "جهي" التي أساها الأمير "هسوان" سنة 318 ق.م.[2] وحتى نختصر الحديث يكفي أن نشير إلى سور الصين العظيم الذي أنشأ لتحديد والدفاع عن الإمبراطورية الصينية ومدنها آنذاك.

° المدينة في الحضارة الهندية القديمة: إن تاريخ الهند قبل عام 1800 ق.م كان مجهولا حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأت الحفريات وذلك يعود إلى عدم ترك الحضارة الهندية القديمة لسجلات تاريخية يمكن الرجوع إليها، إلا أننا نشير هنا إلى أن العالم العربي "البيروني" كان أول من دون الحضارة الهندية بعد أن سافر وأقام في الهند عشر سنوات. وقد اكتشفت مدينتان جراء عمليات الحفر والتنقيب هما: "موهنجودارو" Mohenjo Doro و"شانهودارو" Chanhudaro ثم اكتشفت مدينة ثالثة قديمة هي "هارابا" Harappa. ولوحظ رغم الفارق الزمني بين هذه المدن أن هنالك ملامح متشابهة في العديد من المجالات في طريقة الحياة في هذه المدن.

---

[1] Diane E. E. Kleiner, op. cite, p 13-14

[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: جوزيف نيدهام، موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين، ترجمة: محمد غريب جودة (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995) ص 66

اعتمد سكان الهند القديمة على الزراعة وعرفوا النحت وهندسة المباني واستخدموا الأواني والأسلحة والأدوات والحلي وبلغت شؤون التنظيم والإدارة أقصى درجات الإتقان والنضج. والمباني مثلا في "موهنجودارو" لم تنشأ على السهول فقط بل شيدت كذلك في المناطق المرتفعة على الجبال الصغيرة، ونظمت الشوارع فكانت واسعة ومنظمة ومنسقة وشيدت مبان فخمة مجهزة بالسلالم والطرق الخلفية والحمامات وسلال المهملات، وبهذا امتدت المساكن إلى مدى بعيد وزاد عدد السكان زيادة كبيرة.[1] ونختم بالإشارة إلى أن "تاج محل" مصنف كأحد عجائب الدنيا السبع.

° المدينة في الحضارة العربية الإسلامية: إن نظم الإسلام وأحكامه تشكل المحور الأساسي الذي تدور حوله الحياة في المدينة في جميع المجالات، فقد ارتبطت البدايات الأولى للمدينة الإسلامية ارتباطا وثيقا بالإسلام كمنهج وأسلوب حياة. وقد أبرز الباحثين دور الإسلام في التمدن وأثره على التمدن على غرار "لومبارد" M. Lombard الذي أشاد بإهتمام الإسلام بالتمدن وازدهار التمدن الإسلامي مقارنة بعصور التمدن التي سبقته. كما نوهت "جانيت أبو لغد" بدور الإسلام في السيطرة على التميز الطبقي والتمايز الثقافي وتقليل الفوارق الاجتماعية بين الجماعات المختلفة. وأكد "بينت" F. Benet على أن الإسلام دين التمدن بينما ربط "سبنسر" W. Spencer بين الإسلام والمدينة عندما قال أن إنشاء المدن كان مظهر من مظاهر تماسك المسلمين بدينهم الفريد الخصائص. حتى وإن ذهبت بعض الآراء إلى إنكار دور الإسلام في التمدن أمثال "هاموند" الذي جزم بأن الإسلام كان ضد حركة التمدن واعتبر أن المدينة مجرد وجود ديني وليس سياسي، وأن "ستيرن" قال أن المدينة الإسلامية خالية من المؤسسات لأن المجتمع الإسلامي لم يرث أيا من المؤسسات المدنية عن الحضارات القديمة اليونانية والرومانية، كما أن الإسلام لم يطور أيا من هذه المؤسسات وأن الحضارة الإسلامية كان من الممكن أن تسيطر على ما كان موجود قبل الفتح الإسلامي من مؤسسات مدنية قديمة وتطويرها غير أنها لم تقم بهذه العملية لانتهاء دور فعالية المؤسسات المدنية القديمة فلم يبقى هنالك شيء تسيطر عليه هذه الحضارة.[2]

إننا لا نهفو إلى التعمق في تناول الجدالات التي خاضت في المدينة العربية الإسلامية ولا نطمح إلى التعقب التاريخي الدقيق لتطورها، كما أننا لن نكرر ما سبق وأن تناولناه في باب تعريف المدينة من منظور عربي إسلامي (وكذالك العمران) بل نكتفي بالإشارة إلى ما أورده الأستاذ "نصر عارف" من أن إطلاق لفظ المدينة في أول الدعوة الإسلامية أقترن بتأسيس الدولة وارتبط بمفهوم الدين بما يحمله من

[1] محمد إسماعيل الندوي، الهند القديمة حضاراتها ودياناتها (دار الشعب، 1970) ص 21-22
[2] محمد عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص 7-8

معاني الطاعة والخضوع والسياسة والسلطان والجزاء والإقراض والاقتراض والعادة والشأن والحساب والاستعباد والإذلال والعقيدة والورع وغيرها من معاني. فأطلق النبي محمد عليه الصلاة والسلام لفظ المدينة على يثرب التي كانت عبارة عن مجموعة من القرى ونهى عن استعمال تسمية يثرب وهذا لأنها مثلت نظاما حياتيا وتنظيميا اجتماعيا جديدا في الجزيرة العربية، إذ مثلت من خلال صحيفة المدينة (دستورها) نظاما مجتمعيا اقتصاديا ودينيا واجتماعيا وسياسيا لم يكن معرف عند العرب.[1]

إن الشواهد التاريخية والأثرية تؤكد أن المدينة العربية الإسلامية بدأت بما انتهت إليه مدن الغرب آنذاك من أن أعلى أطوار المدينة الغربية كما أقره "للامبارد" هي مرحلة المتروبوليتان أي المدينة الأم التي تتبعها مدن أخرى وتنبثق عنها، فقد عرفت الخبرة الإسلامية مفهوم الحاضرة Mitropolis وليس فقط Metropole. إذ يشير الأستاذ "نصر عارف" أن المدينة العربية الإسلامية منذ ظهورها كانت حاضرة لأمصار ومناطق شاسعة اتسمت بصفات مثالية من حيث تخطيطها وفن معمارها ونظامها الاجتماعي والسياسي ويورد مثال المدينة المنورة والكوفة ودمشق وبغداد والقاهرة والقيروان وقرطبة وجميعها كانت حواضر راقية تتبعها مئات المدن الأخرى وتنبثق عنها.[2]

وتكشف كتب التراث والوثائق التي عثر عليها عن مستوى فكري متقدم في مجال العمران وتخطيط المدن وإنشائها وتنظيم أعمال الإنشاء والبناء التي تصاحب تطور المدن التي تعكس صورا واضحة لنشاطات الحياة في المدينة ومظاهرها، كما أشارت إلى أهمية العمارة باعتبارها مظهرا من مظاهر عظمة الملك وواجباته، وقد أشار "ابن حزم" لذلك عندما قال: "يأخذ السلطان الناس بالتجارة وكثرة الغراس، بقطعهم الإقطاعات في الأرض الموات، ويجعل لكل واحد ملك ما عمر، ويعينه على ذلك لترخص الأسعار، ويعيش الناس والحيوان، ويعظم الأمر، ويكثر الأغنياء، وما يجب فيه الزكاة".[3]

ب-<u>المدينة الأوروبية في العصور الوسطى</u>: سبق وأن أشرنا إلى أن المدينة في عهد الرومان اكتسبت زخما في أوروبا خصوصا في حوض البحر الأبيض المتوسط وانتشار الطابع المعماري للرومان وساد ذلك طيلة عهد الحضارة العربية الإسلامية أي من القرن السابع إلى الرابع عشر ميلادي. لكن يجب أن نسلم بأن أوروبا شهدت مع بدايات القرن الحادي عشر نموا اقتصاديا لم تعهده من قبل وانعكس على

[1] نصر محمد عارف، مرجع سابق الذكر، ص 50-51
[2] نفس المرجع، ص 52
[3] محمد عبد الستار عثمان، مرجع سابق الذكر، ص 23

المراكز الحضرية وزيادة عدد سكانها، حتى وإن فقدت هذه المراكز بريقها وأهميتها مع بداية القرن الرابع عشر بالنظر إلى غزوات البرابرة وسيطرة الخلافة الإسلامية على معابر تجارة البحر المتوسط.

ورغم ذلك نشأت مدن جديدة على طول بحر الشمال وحققت قدرا ملحوظا من الازدهار في المجالات السياسية والتعليمية والإدارية مستفيدة من تراكمات الحضارة العربية الإسلامية في بريطانيا وألمانيا استطاعت خلال العصور الوسطى إرساء دعائمها الاقتصادية حتى وإن كنا لن نبالغ في عدد هذه المدن وعدد سكانها، فمثلا مدينتي كولونيا وفرانكفورت لم تكونا أكثر من قريتين صغيرتين لا تضمان آنذاك أكثر من خمسة ألاف نسمة وكان ذلك حال معظم المدن الأوروبية. ويميز "السيد الحسيني" بين المدن التي كانت مراكز تجارية ومالية وبين تلك الصناعية حيث عاشت البورجوازية التجارية وتكونت بيوت المال ويورد مثال: جنوة وميلانو ومرسيليا وبرشلونة في منطقة البحر المتوسط وهامبورغ وبريمين وكولونيا وانتويرب في شمال جبال الألب.[1]

وهذا ما أكدته الباحثة "سامية بن عمر" عندما أبرزت أن هذه المدن نشأت على أساس التخصص الوظيفي في الإنتاج في الأنشطة الاقتصادية والتجارية وكان ذلك وراء بزوغ طبقة اجتماعية لم تكن معروفة في البناء الاجتماعي الإقطاعي الأوروبي[2] الذي كان قائما على التمييز قبل هذه الفترة بين طبقتين: طبقة الإقطاعيين المالكة للأرض كأهم عناصر الإنتاج آنذاك وبين طبقة الأقنان وريثة عهد العبودية التي استمرت في شكلها التقليدي في العالم الجديد الأمريكيتين، والمتمثلة في البورجوازية الوسطى التي كونت مكانتها من الممارسات التجارية والمالية. وتذهب بعض الأدبيات إلى أن الأصول الاجتماعية لهذه البورجوازية تعود إلى الأقنان الذين رفضوا البقاء على أرض الإقطاعي والعمل مقابل لقمة العيش والكوخ الذي يسكونونه بعد تحررهم وهاجروا إلى المراكز الحضرية الأوروبية واستقروا على أطرافها ممارسين الحرف اليدوية التي يتقنونها والتي مكنتهم مع الوقت من تكوين تراكمات مالية ما لبثوا أن وظفوها في الأنشطة التجارية والمالية وبالتالي غيروا وضعيتهم الاجتماعية.

ولا يفوتنا غي هذا المقام الإشارة إلى الدور الذي لعبه الرحالة الأوروبيين في هذا العصر أمثال "ماركو بولو" Marco Polo و" فاسكو دا غاما" Vasco da Gama و"كريستوفر كولومبوس" ◌ Christophe Colombus وغيرهم في اكتشاف الطرق البحرية الجديدة سواء كان في اتجاه الصين بالنسبة للأول أو الهند بالنسبة للثاني أو جزر الكاريبي وأمريكا بالنسبة للثالثة وانعكاسها في تكثيف النشاط التجاري وزيادة

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 54

[2] سامية بن عمر، وظائف المدينة. منشورات قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الأغواط. العدد 03. ص 71

حجمه من السلع مثل الحرير والتوابل والشاي ولكن أيضا الذهب والفضة وهذا كان عاملا أساسيا في تنشيط بوادر الصناعة الأوروبية ولكن الأهم في تكوين التراكمات المالية في المراكز الحضرية الأوروبية.

وكان لظهور المراكز الحضرية الصناعية المبكرة السالفة الذكر في شمال ألمانيا والتي تخصصت في صناعات (حرف) النسيج والتعدين وبناء السفن والتي زادت حاجاتها إلى اليد العاملة ما أسهم في زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى مراكز الصناعة وأكسب العمال المهاجرين تصورات سياسية جديدة لم تكن لديهم عندما كانوا ريفيين.

وعرفت مدن أوروبا في العصور الوسطى إلى جانب الدور الاقتصادي أدوارا سياسية وثقافية وفكرية والتي من خلالها تطورت الأساليب الإدارية ونمت المؤسسات التعليمية وبدأت الفلسفة الوضعية والعلوم تنير الفضاء الأوروبي. ونمت في المدن صفوة متعلمة لعبت دورا في بروز أفكار العلمانية بدأت معها ملامح المدن في العصر الحديث في الظهور شيئا فشيء.[1]

ج–المدينة في العصر الحديث: هنالك عوامل متعددة لعبت دورا بارزا في تطور المراكز الحضرية في العصر الحديث ونحن عندما نتحدث عن العصر الحديث فإننا نقصد الفترة ما بعد القرن الثامن عشر والوقت الراهن لكننا قبل ذلك يجب أن نشير إلى أن إنبثاق المدينة العصرية كان نتاج انقلاب على الأوضاع التي كانت سائدة في الدول الأوروبية آنذاك، انقلاب حضرته ثلاث ثورات قلبت موازين العالم وأثرت في تحول ليس فقط المدينة بل العالم كله وهي:

° الثورة الأولى: ثورة سياسية مثلتها الثورة الفرنسية سنة 1789 والتي كانت نتاج تحالف البورجوازية الناشئة التي تحدثنا عنها سابقا وبين العمال والحرفيين في المدن، أطاحت بالملكية في فرنسا وأقامت نظاما جمهوريا فيها. وانتشرت أفكارها ليس فحسب في أوروبا بل وفي العالم كل، مع ما تحمله من وعي سياسي جديد خصوصا ما تعلق منه بالشأن العام في تسيير المراكز الحضرية.

° الثورة الصناعية في انجلترا والتي كانت نتاج مجموعة من العوامل لعل أهمها النهضة العلمية التي جسدت بكثرة الأبحاث والدراسات وتوجت بكثرة الاختراعات والابتكارات خصوصا في المكننة التي أسهمت في زيادة الإنتاج[2] لمستويات لم تعهدها المجتمعات من قبل ولمنتجات متعددة ومتنوعة وإن كانت بدأت بالصناعات النسيجية في انجلترا والتعدين في ألمانيا وغيرها من الأمثلة، أضف إلى ذلك تطور وسائل

[1] السيد الحسيني، مرجع سابق الذكر، ص 56

[2] أشرنا فيما سبق أن زيادة الإنتاج الزراعي والخروج من اقتصاد الكفاف ساهم في تطور المدن القديمة ونفس العامل هذه المرة يمس القطاع الصناعي الذي أسهمت المكننة في زيادة إنتاجه بصورة لم يشهدها العالم من قبل

النقل والاتصال بالشرق وخيراته والعالم الجديد بخيراته الذي كان عاملا مدعما للتصنيع. وهذا يؤكد العلاقة بين التصنيع والتحضر خصوصا وان هذه العلاقة تكشف أبعاد الدور الحضاري الذي لعبته المدن. علما أننا لا نجزم قطعا بأن النمو الحضري حدث فقط بفعل التصنيع فهنالك من المدن التي نشأت نتيجة للتصنيع وهنالك مدن تطورت دون أن تكون مدنا صناعية إذ نجدها تعلب أدوارا أخرى مثل المدن التجارية والسياسية والإدارية. لكننا نقصد أن التصنيع كان عاملا مهما لأنه محرك التجارة وحركية رؤوس الأموال كما أنه أسهم في زيادة الطبقة الشغيلة في المدن ومع انتشار الأفكار الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة في تسيير الشأن العام (نتاج الثورة الفرنسية).

° الثورة الفكرية والعلمية: التي أسست لمجتمع جديد ينتصر للعقلانية والعلم ويؤسس لعلاقات اجتماعية اقتصادية وسياسية وثقافية جديدة.

لكن لا يجب أن ننسى عوامل مهمة أخرى لعل أهمها العامل الديموغرافي إذ أن تطور العلوم وارتفاع مستوى المعيشة الناجم عن توافر السلع والخدمات وتنوعها وزيادة أسباب الكسب وتطور النظم الصحية بدأ الانفجار السكاني في العالم وزادت معه الهجرة الريفية. ومهما يكن من الأمر فقد تسارع تطور وتحديث المدن في العصر الحديث وزادت الفنون المعمارية والهياكل القاعدية والبنيات التحتية وتناسب ذلك مع زيادة التخصص الوظيفي للمدينة الحديثة التي أصبحت بأنوارها ورفاهها وفرصها مركز الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية والمالية، لكن يجب أن نشير إلى أن هذا التطور صاحبته زيادة المشاكل والأزمات الحضرية وهذا ما سنتناوله لاحقا.

ولا يمكننا أن نختم التناول التاريخي لتطور المدينة دون الإشارة إلى تقسيمات أخرى لتطور المدينة لعل أهمها إسهام "لويس ممفورد" Lewis Mumford الذي يرى في مؤلفه "المدينة على مر العصور"[1] أنها مرت بالمراحل التالية:

1-مرحلة النشأة Eopolis: لعب اكتشاف الإنسان للزراعة وتدجين الحيوانات والطيور وقيام الحرف اليدوية نتيجة اكتشاف المعادن دورا في اجتماع بعض القرى بعضها مع بعض حيث بدأت الحياة الاجتماعية تعرف بعض الاستقرار وهذا ما أدى لقيام المدينة في العصور القديمة.

2-مرحلة المدينة Polis: هي مرحلة تعرف فيها المراكز الحضرية تكثيف في التجارة والأعمال وبروز الأسواق ومهن واختصاصات جديدة، وتعرف فيها التنظيم الاجتماعي والإداري والتشريعي، بنائها

[1] لويس ممفورد، المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها، إشراف ومراجعة: إبراهيم نصحى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)

الاجتماعي يتميز بالطبقية وتتطور فيها العلوم النظرية والفلم والرياضيات وأفكار الفلسفة الوضعية تعقد فيها المناظرات وتنشأ فيها المؤسسات والمدارس.[1]

3-المدينة المسيطرة Metro polis: يبرز البعد الجغرافي الطبيعي في تطور المدينة من خلال تأكد شأنها في حدود الإقليم المتواجدة فيه (الموقع) وامتلاكها لتربة خصبة ومجاري مائية، ناهيك عن توفرها على شبكة من المواصلات والطرق التي تربطها بالريف مصدر الإنتاج الزراعي. وتجعل هذه المقومات من المدينة عنصر جذب لسكان الأرياف (الهجرة الريفية) الذين يتحولون عن عملهم الزراعي إلى مهن أخرى. وتكثر الأنشطة في المدينة في هذه المرحلة وتتعدد وتظهر الخدمات وتزداد أهمية المدينة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية إلى درجة أن تصبح بعض المدن ذات الأهمية عاصمة المنطقة أو الدولة وهذا يعني تحولها إلى مقر مركزي للحكومة أو الإدارة المحلية. وتصبح المدينة في هذه المرحلة بحق المدينة الأم.

4-مرحلة المدينة العظمى Megalopolis: تمثل هذه المرحلة بداية انحلال المدينة وأولى مراحل انهيارها وسقوطها،[2] فالطبقة الرأسمالية التي تبرز في هذه المرحلة من حياة المدينة تصبح المتحكم في القرار السياسي لتحكمها في إدارات الحكومة وشؤون الحكم ويظهر جليا للعيان تحالف المال والسياسة.[3] كما تطفو إلى السطح النزعة الفردية وتكثر حدة أسباب الصراع الطبقي بين الرأسماليين والعمال والذي يبين عند احتدامه عن ظهور الأحزاب السياسية، كما تكثر فيه أعمال الشغب والتخريب وتقابل الحكومات المحلية ذلك باستعمال العنف والقمع والتعذيب والتشريد ما يؤدي إلى زيادة الجرائم والانحرافات.

5-مرحلة المدينة الطاغية Myrannopolis: ينعكس تطور المدينة في هذه المرحلة على ميكانيزمات تسييرها وأثاره، فتظهر جليا السيطرة الاقتصادية على المدينة من خلال قضايا الميزانية والإنفاق العمومي والضرائب وتبرز السلوكات السلبية وتتكشف المشاكل الإدارية الناجمة عن كبر حجم المدينة. وبالنظر لمشاكل العيش التي تكثر فيها تبدأ حركة عكسية للهجرة من خلال مغادرة الأفراد للمدينة في إتجاه الأرياف أو الضواحي هروبا من ظروف العيش المزرية على كل الأصعدة في المدينة.

---

[1] نفس المرجع، ص 212

[2] يذكرنا هذا بالنظرية الخلدونية لنشأة الدولة ومراحل تطورها، إذ أن المرحلة الثالثة حسب "ابن خلدون" بداية إعلان اندثار الدولة لانغماس أهلها في الترف والبذخ.

[3] وفي ذلك إشارة لبوادر الفساد الإداري والمالي التي تنخر بنية المدينة ومؤسساتها.

6-مرحلة المدينة المنهارة Neropolis: تمثل هذه المرحلة النهاية التاريخية للمدينة كإنتاج إنساني وهي مرحلة خيالية، لكن "ممفورد" يرى أنها نهاية لا بد منها بالنظر إلى التفكك والتفسخ الذي تبلغه كل البنى في المدينة وتتحول المدن إلى ما أسماه بمدن الأشباح نتيجة النزاعات أو الحرب أو الثورة أو الانقلاب. وعند هذا الوضع يختفي التحضر ويحى الريف.[1]

3-معايير التمييز بين المدينة والريف: شكلت المعايير والمؤشرات التي اعتمد عليها العلماء والمتخصصين في تعريفهم للمدينة أساس التفرقة بينها وبين الريف وقد تعددت تلك المؤشرات فمنها الإحصائي والإداري ومنها القانوني والاقتصادي ومنها السياسي والجغرافي.

فبالنسبة ل"فريدريك فون ريتشوفون" يمثل معيار النشاط الاقتصادي المزاول أساس التمييز بين المدينة والريف عندما يعرف المدينة على أنها هي محل إقامة مجتمع لا يعتمد على الزراعة إنما يعتمد على الصناعة والتجارة، فإن هذا يعني أن التخصص الوظيفي هو الفارق فالريف مجال لممارسة الزراعة بينما تختص المدينة بممارسة النشاط الصناعي والتجاري. بينما أخذ الأستاذان "توماس" L. F. Thomas و""كوين" S. A. Queen اتجاها آخر في التمييز بينهما في كتابها "المدينة" The City [2] من خلال تحديد سمات المدينة كالأتي:

° تمتاز المدينة عن الريف بإنتشار المباني العالية والضخمة والمتقاربة والكثيرة والجماعية في الكثير من المواقع فيها. بينما تقل المباني في الريف وتكون غالبا مساكن فردية أرضية بسيطة حتى وإن كانت جميلة فنيا وهندسيا أو مباني موجهة لاستقبال النشاط الفلاحي مثل خزانات الماء والمأرب لتربية الدواجن والحيوانات Des hangars et des enclos.

° كثرة المنازل وانتشار المكاتب للتأجير (فتأجير العقارات سواء كان للاستعمال السكني أو المهني نشاطا تجاريا بمفهوم القانون).

° كثرة سكان المدينة بالمقارنة مع سكان الريف وارتفاع الكثافة السكانية في كلم^2 بكثير بالمقارنة مع الكثافة السكانية الضئيلة عموما في القرية والريف.

[1] لويس ممفورد، مرجع سابق الذكر، ص 76

[2] L F, Thomas , S A, Queen, The City. A Study of Urbanism in the United States, New York, McGraw-Hill, 1946

° التخصص الوظيفي لكل منها إذا أن المدينة معرفة بكثرة الأنشطة الاقتصادية والتجارية وتعدد المهن وكثرة مزاولي المهن الحرة في قطاع الخدمات مثل الموثقين والمحامين والمحضرين والأطباء والاستشاريين الاجتماعيين والنفسيين مؤسسات التأمين وغيرهم ناهيك عن المهن الخدماتية الأخرى الكثيفة مثل الناقلين والمرقين العقاريين والوكلاء السياحيين وغيرهم. لذلك يمكننا أن نجزم بحكم هذا على أن فرص العمل وتحقيق الكسب متوفرة أكثر في المدينة بالمقارنة مع الريف ولعل هذا يمثل أهم مسبب للهجرة الريفية، ورأينا على أن هذه الأخيرة كانت أحد عوامل نشأة وتطور المدن خصوصا مع الثورة الصناعية التي بدأت في انجلترا وانتشرت في أوروبا.

° اختلاف النسق الثقافي العام السائد في المدينة عن ذلك السائد في الريف، فقد تختلف العادات والتقاليد والأعراف والموضات السائدة في المدينة بالمقارنة بالريف أو على الأقل قد تتغير وتتبدل وتتلبس بصور أخرى. إذ أن العادات والتقاليد التي تسود في الريف قد يتم نقلها من قبل المهاجر إلى المدينة بحيث يضمن أمتعته التي يحملها معه ثقافته المادية واللامادية ذات الطابع الريفي (وهذا ما سنتعرض له في باب ترييف المدينة).

° كثرة مؤسسات المجتمع المدني والهيئات لاجتماعية، فالمدينة بحكم العامل البشري والاقتصادي والاجتماعي يجعل منها بحكم الظروف المعاشة فيها مفرخة لمختلف مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب سياسية التي يكثر ويتكثف تواجدها ونشاطها فيها، ونقابات في مختلف المهن والتخصصات والجمعيات ذات الطابع الثقافي والديني والتربوي أو الصبغة الاجتماعية في إطار التكافل وحتى البيئي إلى حد أنها أصبحت تلعب دورا سياسيا، وهذا ما يمثل الوجه الأول للهيئات الاجتماعية. أما الوجه الثاني فيمثله تمركز الهيئات والإدارات المكلفة بالشؤون الاجتماعية مثل الأسرة والضمان الاجتماعي والتضامن والتكافل الاجتماعي ومؤسسات الرعاية الصحية والشيخوخة والطفولة المسعفة في المدينة. والقول بهذا لا يعني خلو الأرياف من وجود هذا النوع من الهيئات لكن وجودها قليل ويقتصر على بعض الأوجه منها الديني في مجتمعاتنا العربية أو ذات الطابع الاجتماعي.

° تعقد الروابط الاجتماعية واختلافها في المدينة عن الريف بل وبين المدينة والأخرى. فمثلا العلاقات الاجتماعية في الريف مبنية أساسا على علاقات الوجه بالوجه كما يقول الأنثروبولوجيون إذا أن الجميع يعرف الجميع ويعرف سيرة حياته، لذلك تظهر العلاقات الاجتماعية في الريف على أنها بسيطة وتقليدية لأنها تأخذ بعين الاعتبار العوامل الذاتية مثل الولاءات الأولية والشخصانية والعاطفية حتى وإن كان في ذلك بعض الغلو غذ أنها لا تخلو من المصالح والمنافع. بينما تقوم العلاقات الاجتماعية في المدينة على

أساس النظم القانونية التي تضبط النظام العام وتنحصر علاقات الوجه بالوجه بحكم حجم السكان والمدينة. وتبرز الفردانية أكثر في المدينة وتصطبغ العلاقات الاجتماعية القائمة فيها بالطابع المصلحي البراغماتي أكثر منه العاطفي.

° الحياة في الريف في عمومها سهلة بسيطة مبدئيا في مظاهرها فلا بعد مسافة بين مكان العمل والبيت ولا مشاكل للنقل الحضري ولا تلوث إلى درجة أن البعض يعتبرها حياة رتيبة. بينما تتعقد الحياة في المدينة وتكثر ضغوطاتها المهنية والاجتماعية والسياسية والنفسية وتعدد مشاكل الحياة الحضرية وتتباين أزماتها بين النقل الحضري والاختناق المروري والتلوث البيئي...

° تمتاز المدينة عن الريف بالحركة الدائمة والسرعة ومظاهر حركية المدينة كثيرة منها اختناق المرور الناجم عن ترامي أطراف المدينة بالمقارنة مع الريف خصوصا في المدن الكبرى بالإضافة إلى سمة العجلة التي تطبع حياة الأفراد في المدن، فجميع الناس على عجلة من أمورهم إلى درجة أن الفرد لا يحس بالزمن وإلى درجة أن الوقت في المدينة يمر بسرعة. بينما حياة الريف تبدو رتيبة منظمة وغير معقدة والقاطن به يحس بمرور الوقت بالنظر إلى قلة مشاغله بالمقارنة مع مشاغل ساكن المدينة. والقول بذلك لا يعني بأي حال من الأحوال تقزيم الحياة في الريف والتقليل من قيمتها وشأنها لهذا يلاحظ الطالب (ة) الكريم أننا استعملنا فعل "يبدو".

° سبق وأن أشرنا إلى أن الحياة الاجتماعية وحتى الاقتصادية والسياسية تحكمها علاقات الوجه بالوجه فالجميع يعرف تقريبا الجميع، وفي أريافنا العربية نسجل ذلك الرابط الدموي الموجود بين سكان الريف إذ تجد أغلب سكان القرية ينتمون إلى نفس العرش أو القبيلة ولذلك محدداته على الحياة, في حين تكون المدينة فضاء لالتقاء الأفراد من انتماءات اجتماعية مختلفة ومكان التقاء للأقليات، فالتجانس الاجتماعي الذي يطبع البنى الريفية يكاد ينعدم في المدينة.

° مثلت المدينة منذ القدم مركز إشعاع ثقافي وفني ومركز إلتقاء الفلاسفة والأدباء والمفكرين والعلماء والفنانين وهي مكان انتشار وسائل التسلية والترفيه من حلبة المصارعين في عهد الرومان إلى المسارح والنوادي والملاعب ومراكز التسلية المنتشرة في المدن الحديثة. ولا نقول أن الأرياف ليست مكانا لهذا النوع من الإشعاع ففي الكثير من الأحيان تعود أصول العلماء والمفكرين والفنانين وغيرهم إلى الأوساط الريفية، لذلك نكتفي بالقول أن هذا الإشعاع لا يتعدى نور شمعة في الريف. مع الأخذ بعين الاعتبار ميزة الأرياف المتمسكة بالموروث التاريخي والثقافي والتي تذوب في الأوساط الحضرية.

ويمكننا أن نلخص التمييز بين المدينة والريف نظريا إنطلاقا من الأسس التالية:

1-الأساس الإداري: وهو مرتبط بالدولة الحديثة التي تنشأ إدارات ومرافق وهيئات مركزية ولامركزية تسير من خلالها الشأن العام وتقوم بوظائفها، لذلك فالمدينة هي مكان تواجد تلك الإدارة والمرافق والهيئات بالشكل المكثف بالمقارنة مع الريف، كما أن تصنيف المدينة كذلك يتم بقرار إداري صادر عن السلطات العمومية كما تعرضنا له في تعريفها من المنظور القانوني.

2-الأساس السكاني الديموغرافي: ويركز من خلاله على الكثافة السكانية التي تعرفها المدن بالمقارنة بالأرياف، والحديث على الكثافة السكانية في المدينة مرتبط أساسا بشرط الإقامة فيها وإذا أضفنا لهذه الكثافة تدفق المواطنين من خارجها عليها لقضاء حاجاتهم أو لأي سبب أخر يمكنك تخيل ارتفاع تلك الكثافة. وعموما عدد سكان المدينة يقاس بالآلاف وفي بعض مدن بالملايين بينما يتراجع ذلك العدد في الريف إلى أقصى الحدود فنكون أمام المئات أو بضع ألاف. ونحن إن نركز على هذه النقطة فذلك لانعكاسها على حجم المشاكل والأزمات التي يعرفها الشأن العام في المدينة بالمقارنة بنظيره في الريف.

3-الأساس الاقتصادي: تعرف المدينة تنوعا في الأنشطة الاقتصادية من صناعة وتجارة وحرف وقطاع خدمات كما أنها مركز المال والأعمال، وقد سبق وأن أشرنا إلى ذلك الانتقال للمسار التاريخي للمراكز الحضرية حيث سجلنا الدور الذي لعبه الانتقال للنشاط الزراعي من الكفاف إلى الفائض في الإنتاج والذي كانت المدينة طريقه إلى التصريف والتسويق ومعها نشأت بدايات الحرف التي مع تطور العلم والتكنولوجيا التي يستعملها الإنسان تطورت إلى صناعات. لكن النقطة التي نسجلها في هذا الأساس هي أن كثافة الأنشطة الممارسة وعددها وأنواعها تميزها عن الأنشطة في الريف التي تعتمد على النشاط الزراعي بالأساس وبعض الحرف والمعاملات التجارية، علما أن بعض الأرياف في الكثير من الدول عرفت توطن صناعات بالقرب منها خصوصا تلك التحويلية للمواد الزراعية. كما تمتاز مدن ليس فقط عن الريف وإنما عن المدن الأخرى في تخصص أنشطتها الاقتصادية الممارسة فمثلا أنت عندما تتحدث عن السيليكون فالي Silicon Valley في خليج سان فرانسيسكو الأمريكية فنحن نتحدث عن منطقة متخصصة في إنتاج الرقائق والشرائح الإلكترونية. وعندما نتحدث عن لندن فإننا نتحدث عن مركز عالمي للمال والأعمال وأمثلة المدن المتخصصة الأنشطة كثيرا في مختلف مناطق العالم.

وبالنظر إلى أهمية الاقتصاد في المجتمعات الحديثة لا يفوتنا أن نشير في باب التمييز بين المدينة والريف على أساس اقتصادي إلى تخصيص الأراضي في المدينة بالمقارنة بالريف. ففي الريف أغلبية الأراضي ذات طابع زراعي ورعوي أو غابي أو جبلي (وحتى صحراوي) وتعتبر محميات قانونية، فالقانون يحمي طبيعتها خصوصا في الدول التي تبحث عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي والتي تميل

إلى الحماية القانونية للطابع الفلاحي للأراضي. بينما في المدينة فإن الأوعية العقارية (تخصيص الأراضي) تكون إما حضرية مهيأة لاستقبال المساكن أي كانت طبيعتها وشكلها والمرافق العمومية المختلفة وإما تكون عقار صناعيا موجها ليكون مناطق صناعية تستقبل أنشطة صناعية أو مناطق تجارية مخصصة للأسواق والمراكز التجارية ومراكز التسوق العام.

4-الأساس الاجتماعي: ويشمل هذا الأساس مستويين متلازمين، الأول مرتبط بطبيعة التركيبة البشرية للوحدات الاجتماعية في المدينة مقارنة بمثيلتها في الريف، فمثلا الأسر في المدينة يطغى عليها طابع الأسرة النووية بينما تميل الأسرة في الريف إلى الطابع المركب ويظهر ذلك جليا في المجتمعات العربية. كما أن المدينة مطبوعة بوضوح التمايز الطبقي أكثر منه في الريف وهذا يحدد مدى التجانس واللاتجانس في التركيبتين الاجتماعيتين. أما المستوى الثاني فمرتبط بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المدينة بالمقارنة مع الريف ودرجات التفاعل الاجتماعي في كلاهما.

لكن لا يستقيم تطبيق هذا الأساس في التمييز بين الريف والمدينة ما لم نأخذ بعن الاعتبار الرابط بينهما والمتمثل في آليات الضبط الاجتماعي التي تجمع بين الحداثة (المؤسسات الحديثة) وبين وسائل الضبط الاجتماعية التقليدية في المدينة، في حين تعتمد الوحدات الاجتماعية في الريف على وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية أكثر. كما أن الحراك الاجتماعي أكثر ديناميكية منه في الريف بالنظر إلى ظروف المعيشة والإطار الاقتصادي وطبيعة التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تحدث في المدينة.

5-الأساس الجغرافي: تميل المدن إلى التموقع بالقرب أو عند التقاء الطرق التجارية نظرا لطبيعة وظائفها الاقتصادية. والمتتبع للمسار التاريخي لتطور المدن يسجل خاصية تأسيس المدن على طرق التجارية والسواحل لاستعمالها كموانئ أو توسطها -كسوق- لإقليم غني بالإنتاج الزراعي، ولطالما خلال قرون من الزمن وظف الدين لحماية وإثراء هذه الخاصية الاقتصادية للمدينة. في حين ارتبط الأساس الجغرافي للريف بتوافر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة أو الرعي بغض النظر عن قربها أو بعدها عن طرق الاتصال.

كما أن المدن في الغالب تتربع على مساحات شاسعة بالمقارنة مع القرية الصغيرة فمساحة المدينة العمرانية تزداد كما زاد عدد الساكنة وكثرت الأنشطة الاقتصادية الممارسة فيها.

6-درجة التحضر: سبق في المحور الأول أن تناولنا المفهوم النظري للتحضر لذلك نكتفي في هذا المقام بتطبيق بعض جوانبه في التمييز بين المدينة والريف، مع الإشارة إلى أنه سبب إنشاء المدن وأهم مظهر لها. ومهما يكن تختلف المدينة عن الريف انطلاقا من هذا الأساس في:

° نوعية الحياة: تختلف الحياة في المدينة اختلافا كليا عن نظيرتها في الريف فالحياة في الأولى إلى جانب تعقيدها وقد تناولنا ذلك توفر أسباب الراحة والترفيه أكثر من الريف، هذا الأخيرة الذي تميل فيه الحياة إلى البساطة وتبرز فيها العلاقات الاجتماعية القائمة على علاقة الوجه بالوجه إلى درجة أننا قلنا أنه يتخيل للبعض أن الحياة في الريف تميل إلى الرتابة. لكن أيضا يجب الإشارة إلى أن نوعية الحياة في المدينة بما تقدمه من أضواء تفرض على الفرد ضغوطا نفسية تجعله تربة خصبة للأزمات النفسية والانحرافات في حين تقل هذه الضغوطات على الفرد (وبالتالي الجماعة) في الريف وتقل بذلك أثارها السلبية.

° البيئة والمظهر الخارجي للكتلة العمرانية: يحلو للأدباء والفنانون أن يقولوا أن الريف ملاذ ايكولوجي أمن بيئيا وهذا صحيح فالناظر لأي قرية يلاحظ قلة المباني السكنية بالمقارنة مع المدينة والمباني أخرى مخصصة للنشاط الزراعي ويلاحظ أن هذه الكتلة العمرانية الصغيرة تتوسط محيط طبيعي بيئته نظيفة وخالية من أشكال التلوث التي تميز المدينة.

° التشكيل والنسيج العمراني: تمتاز المدينة بمبانيها الفارهة سواء من حيث حجمها أو من حيث مقاييس عمرانها بالمقارنة مع الريف كما يتفنن سكانها بزخرفة مساكنهم والاهتمام بالطابع الجمالي العمراني لعلاقة ذلك بالمركز الاجتماعي فيها بالمقارنة مع مباني سكان الريف حيث النسيج العمراني بسيط وحدي أكثر وقليل.

ويمكننا الاسترسال في ذكر أسس أخرى مثل الهيكل العمراني وعلاقات التباعد لكننا نكتفي بما أوردناه مع التنويه بإختلاف السياق التاريخي لدور هذه الأسس في التمييز بين المدينة والريف، فمدينة العصور القديمة ليست هي مدينة القرن الواحد والعشرين من جميع الجوانب وكذلك الأمر بالنسبة للريف.

4-وظائف المدينة: جل الكتابات التي تناولت المدينة بالدراسة تناولت وظائف المدينة حتى تلك التي نظرت إليها من الناحية التاريخية لذلك ما نورده من وظائفها هنا لا يزيد على أن يكون تلخيصا لها، لكننا اعتمدنا تخصيص مقام لها في مطبوعتنا لسببين أساسين:

السبب الأول لدراسة وظائف المدينة مرتبط بالحاجة العلمية على التعرف أكثر على هذا النتاج الإنساني الذي تطور مع تطور المجتمع البشري حتى وإن تنبأ البعض بأفول عصر المدينة والتحضر وأنه ليس ببعيد بالنظر إلى استنزاف الإنسان للطبيعة وعدم عقلنة استعمال مجاله الإيكولوجي الحيوي.

أما السبب الثاني فهو مرتبط بتخصصنا العملي في الإدارة المحلية وبالتحديد في إدارة المدن المستدامة إذ أن التعرف على وظائف المدينة سيمثل مفاتيح منهجية تمكن من الإلمام بقدراتها وبالتالي تحسين الأداء في إدارتها من خلال تحديد الأولويات في البناء الاستراتيجي لصناعة القرار التنموي.

وكما أسلفنا تناولت الدراسات وظائف المدينة بغض النظر عن السياق التاريخي للمدينة المدروسة وأوردت الباحثة "سامية بن عمر" نماذج من هذه الدراسات[1] عندما تناولت بالبحث وظائف المدينة من بينها:

*دراسة "أرنستو" Ernesto سنة 1921 والذي صنف وظائف المدينة في ست وظائف أساسية هي:

-الوظيفة الإدارية المتمثلة في تسيير المرافق الموجودة فيها وتقديم الخدمات الإدارية.

-الوظيفة الدفاعية مع ما يوجد في المدينة من مرافق موجهة لذلك مثل الحصون والثكنات العسكرية والقواعد البحرية ومدرجات الطائرات الصغيرة.

-الوظيفة الثقافية: فالمدن مركزا للجامعات والمعاهد والمدارس والمراكز الدينية والفنية والمسارح ومقر الصحف.

-الوظيفة الإنتاجية: حول تطور الحرف إلى صناعات المدينة إلى مركزا لنشاطها إذ أن المدينة تخصص فضاءا لهذا النشاط لأهميته في تنميتها وهو ما يعرف بالمناطق الصناعية

-الوظيفة الترفيهية: توفر المدينة بما تحويه من مراكز الاستجمام ومراكز سياحية ومواقع أثرية ومراكز تسلية ومنتزهات ومواقع العطل ونوادي وملاعب رياضية فضاء راحة واستجمام وعطل وترفيه.

-وظيفة المواصلات: المدينة توفر من وسائل النقل والمواصلات داخل نسيجها أو خارجها سواء تعلق الأمر بالبرية (حافلات، سيارات أجرة، قطارات، وقطارات أنفاق وشاحنات لنقل البضائع، أو الجوية (المطارات) أو البحرية بالنسبة للمدن الساحلية.

*دراسة "شفارتز" سنة 1953: اختصر وظائف المدينة في أربع وظائف رئيسية:

-الوظيفة السياسية: مركز صناعة القرار السياسي مركزيا بالنسبة للعاصمة أو محليا بالنسبة للأقاليم كما أنها مركزا للأنشطة السياسية وحاضنة مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب.

-الوظيفة الاقتصادية: المدينة مركز لأنشطة المكثفة في مجال الصناعة والتجارة والخدمات.

-الوظيفة الثقافية: بما تقدمه مرافقها من تعليم وتربية وتكوين وترفيه واستجمام.

[1] سامية بن عمر، مرجع سابق الذكر، ص 73-74

–الوظيفة الإدارية: تختص بها العواصم حسب "شفارتز" حتى وأن كنا نرى أن المدن الأخرى تقوم بنفس الوظيفة محليا.

*دراسة "جورج شابو" G. Chapeau سنة 1963 والتي ميز فيها بين ست مجموعات كبرى من الوظائف هي:

–الوظيفة العسكرية.

–الوظيفة التجارية (الموانئ البحرية والمطارات ومراكز التجارة).

–الوظيفة الصناعية (المناجم، الصناعات المختلفة).

–الوظيفة الثقافية (الجامعات والمراكز الدينية والفنية والمتاحف ومراكز الحفلات والمؤتمرات).

–وظيفة الاستقبال (مراكز الترفيه والتسلية والسياحة).

–الوظيفة الإدارية والسياسية (الإدارة المحلية والعواصم).

ولا يفوتنا في هذا المقام الإشارة إلى أن العالم "ماكس فيبر" في دراسته للمدينة ركز على أن وظيفة السوق –الوظيفة الاقتصادية– هي التي تؤسس للمدينة التي تتحول إلى مركزا تسويقيا لمنتجات الأرياف المجاورة لها، ونتيجة للتراكمات المالية المحققة من هذه الوظيفة التسويقية تتحول المدينة إلى مركز لتصنيع –الصناعة التحويلية الغذائية– المنتجات الزراعية الفائضة. ونتيجة للتطور الاقتصادي الذي تحققه المدينة من الأنشطة الاقتصادية تظهر الحاجة إلى التنظيم الإداري الخاص بها وتبرز أهميتها السياسية. ما يعني أن "ماكس فيبر" يولي أهمية للوظيفة الاقتصادية التي تكون سبب منشأها ثم تليها فيما بعد بالنظر إلى التطور الذي تحققه المدينة الوظيفة الإدارية والسياسية، فالوظائف تبرز من تقسيم العمل بين الريف والمدينة.

بينما ذهب كل من "ابسن" Epsen و "تنبرك" Tenbruck في نظريتهما إلى تحديد وظائف المدينة في: الوظيفة الاجتماعية والإدارية والسياسية ثم الوظيفة التسويقية الاقتصادية، علما أن الوظيفة الأولى حسبهما تسبق الوظيفة الثانية مع حفاظ هذه النظرية على معيار تقسيم العمل بين المدينة والريف.

ومهما تكون الاختلافات النظرية بين المفكرين في تناول وظائف المدينة فإن ما يهم أن المدينة بيئة فيزيقية تظهر بمظهر وظيفيا منظمة على أساس التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي تحدث بين وحداتها ولكن الأهم حول المبادلات التجارية الاقتصادية مع ما تفتحه من أفاق لسوق العمل والاستهلاك والاستثمار. ويمكننا أن نحدد في العموم وظائف المدينة في أربع كالأتي:

*الوظيفة الإدارية والسياسية: يشكل التنظيم الإداري المكتوب والمقنن أساس ممارسة السلطة العمومية في المدينة ومركز تسيير الشأن العام المحلي للمنطقة وتتسع دائرته كلما زادت أهميتها حتى تبلغ مركز العاصمة. إن هذه الوظيفة نابعة من الحاجة إلى تنظيم الأنشطة حتى تزداد مردوديتها ويرتفع عامل الائتمان في معاملاتها من جهة، ومن جهة ثانية بالنظر إلى حجم الكتلة السكانية واختلاف مراكزها القانونية كان لا بد من تنظيم إداري ملزم يضبط مختلف العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تنشأ في إطارها. إضافة إلى أن الحياة الحديثة تقتضي من السلطات العمومية تقديم الخدمة العمومية وإشباع الحاجة العامة ولن يتأتى لها ذلك دون تنظيم إداري.

وبالنظر إلى أهمية الوظيفة الإدارية في المدن الحديثة تمت دسترتها في مختلف المجتمعات وأصبح تسيير الشأن العام السياسي في أي بلد يرتكز على نظم إدارية تقنن مختلف العمليات التي تتم في إطاره. إذ لا يمكن تصور الحياة الحديثة دون توافر الأساس الإداري الذي يشكل أرضية قانونية متفق عليها لجميع الوظائف الأخرى التي تؤديها المدن الحديثة.

*الوظيفة التجارية: إذ كانت الحاجة إلى الأمن وراء تجمع الوحدات الاجتماعية الأولى في فجر المجتمعات لكن أهميتها منذ العصور القديمة برزت أكثر من خلال دورها كفضاء للمبادلات التجارية. وفي هذا الصدد يصف "ديكينسون" Dickinson المدينة بأنها محلة عمرانية متكدسة يعمل أغلب سكانها بحرف غير زراعية كالتجارة والصناعة. فالمدينة حسبه انتقلت من مرحلة السوق التجاري إلى مرحلة التجارة الإقليمية إلى التجارة الدولية.[1] ويظهر لنا ذلك في العلاقات التجارية الإقليمية للمدينة التي يمكن أن نميز فيها بين ثلاث نطق تبدأ من أطراف المدينة نحو خارجها: الأول هو النطاق الانتقالي بين المدينة والريف وهو الأكثر التصاقا بالمدينة. وبتزايد حركة النقل والمواصلات تتضح معالم النطاق الثاني وتمتد من مركز المدينة إلى كيلومترات (30 كلم) خارجها وتظهر مخازن البضائع ومحطات تصريفها والمنافسة بين المدن خصوصا إذا كانت متقاربة لتطفو إلى السطح المدينة الأكثر تنافسية وتأخذ أهمية إقليمية. ومع معطيات العصر الحديث تلج المدينة كمركزا تجاريا النطاق الثالث وهو نطاق التجارة الدولية إذ تحولت بعض المدن إلى مستودعات ضخمة للمنتجات[2] وهذا ما نشهده من خلال أمثلة المدن الحديثة مثل نيويورك ودبي وشنغهاي وغيرها، بل وتوسع نطاق هذه الوظيفة التجارية أكثر بظهور البنوك

[1] محمد الموسوي، جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق، محاضرات غير منشورة، ص 7
[2] شريف رحماني، الجزائر غدا (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995) ص 22

والمؤسسات المالية وتحول رأسمال إلى سلعة متداولة في سوق الاستثمار المالي وتتحول مدن إلى مركزا لأسواق المال والأعمال –مراكز عالمية– مثل لندن ونيويورك وهون كونج وغيرها.

*الوظيفة الصناعية: برز النشاط الصناعي في مرحلة لاحقة من نمو المدن وانطلقت من الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا حتى وإن مهدت الحرف اليدوية لذلك. لذلك جاءت الوظيفة الصناعية بعد الوظيفة التجارية وسبق أن أشرنا إلى انتشار المناطق الصناعية بالمدن. لكن انتشار الصناعة في العصر الحديثة خلق مدن تعدين –الصناعة الإستخراجية– ومدن صناعات تحويلية زادت في تغذية كثافة النشاط التجاري الذي لم يعد بتداول المنتجات الزراعية فقط بل بالمنتجات الصناعية. وساهم تطور الصناعة في المدن في نمو وازدهار قطاع الخدمات مثل النقل والمواصلات والاتصالات وغيرها.

*الوظيفة الاجتماعية والثقافية: تمثل المدينة فضاء للعلاقات الاجتماعية المفتوحة بإمتياز بين الأفراد والوحدات الاجتماعية القائمة فيها، علاقات وإن حافظت على نسقها التقليدي الموروث في بعض الأحيان عن الأرياف إلا أنه مطبوعا بالحداثة والعصرنة التي يحملها التحضر وتخلق تفاعلات اجتماعية لا يعرفها الريف. كما أن المدينة كانت منذ قديم العصور مركزا للممارسات الدينية ولا زالت كذلك في العصر الحاضر إذا يكفي أن نعطي مثال مكة المكرمة والمدينة المنورة بالنسبة للمسلمين والفاتيكان بالنسبة للمسيحيين الكاثوليك ومدينة فاراناسي في الهند.

وتلعب المدينة دورا حيويا في الحفاظ على تواجدها وطابعها من خلال احتضانها للأنشطة الثقافية وهذا الدور تزامن دائما مع التطور العمراني والاقتصادي والاجتماعي للمدينة غبر التاريخ. فالمدينة مركز التعليم والتربية بإنتشار المعاهد والمدارس والجامعات ومراكز البحث والتكوين فيها كما أنها قبلة الفنانين لاحتوائها على المسارح وقاعات العرض، والمدينة تخلق من خلال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية التي تتم فيها جوا ثقافيا أصبح يضاف على وظائفها وفي بعض الأحيان يشكل سمة وطابعا مميزا لها يدعم تلك الأنشطة على غرار المدن السياحية الكبرى مثل: اسطنبول وروما وباريس والقاهرة وغيرها.

المداخل النظرية لدراسة المدينة:

بالنظر إلى الأهمية التي أخذتها المدينة في القرن العشرين فقد اتجهت الدراسات التي تناولتها إلى المزيد من التحديد والتخصص وهذا راجعا إلى التطورات التي عرفتها العلوم عموما والعلوم الاجتماعية والإنسانية خلال العقود الأخيرة من هذا القرن على وجه الخصوص. وأصبحت المدينة كما أشرنا إليه مرارا موضوعا

للدراسة بالنسبة للكثير من العلوم منها: الاجتماع، علم السياسة، الجغرافيا، الاقتصاد، والسكان والأنثروبولجيا وغيرها ناهيك عن العلوم التطبيقية مثل تخطيط المدن والهندسة المعمارية (التخطيط العمراني). وصاحب هذا التخصص للعلوم تطورا هاما في المناهج والمداخل وأساليب وطرق البحث مع تسجيل سيطرت النزعة الكمية على حساب التحاليل الكيفية.[1] إلا أننا نسجل طغيان الدراسات السوسيولوجية التي بلورت مجموعة من المداخل النظرية والاتجاهات التي تطورت مع تطور علم الاجتماع الحضري الذي يجعل من المدينة موضوعا أساسيا له.

وحتى نأخذ فكرة أكثر وضوح عن هذا الثراء العلمي والنظري في دراسة المدن والذي نوظفه دائما في الدراسات السياسية بغض النظر عن مصدره، سنعرض بإختصار بعض المداخل النظرية في الجغرافيا وعلم الاجتماع (الحضري، والتنمية).

عرض الأستاذ "محمد الموسوي" في عمله "جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق" الاتجاهات الحديثة في دراسة جغرافية المدن منها[2]:

1-المنهج المورفولوجي: يركز هذا المنهج على دراسة استخدامات الأرض (الوعاء العقاري) وخطة المدينة ودراسة التركيب الداخلي من استعمالات الأراضي والعوامل التي كانت وراء توزيعها بالطريقة التي هي عليها وما يترتب على ذلك من علاقات.

2-المنهج السلوكي: ظهر في سبعينيات القرن العشرين ويرجع نظام المدينة إلى سلوك الإنسان وتأثيره على مجاله، كما ينظر إلى المدينة عبر شرائح تراتيبية اجتماعية واقتصادية ونفسية ويحدد الكيفيات التي يتفاعل بها السكان مع مكونات المكان الحضري. وهذا حسبه ما قد يشكل آلية تفسير اختلاف استعمالات الأرض بين المدن باختلاف الناس بين المدينة وأخرى واختلاف قراراتهم.

3-المنهج البنائي: يذهب رواد هذا المدخل إلى اعتبار أن الترتيب المكاني في المدينة لا يأتي بفعل عامل واحد بل تشترك في صنعه عوامل كثيرة منها المادي والاجتماعي والإنساني والتاريخي والسياسي والديني والاقتصادي وهذا صحيح لأن هذه العوامل تؤثر على السلوك البشري.

4-منهج الاقتصاد السياسي: يركز على مضمون التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية في عملية التحضر والآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن هذا التغيرات التي تؤثر على سلوك الناس وبالتالي

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 72

[2] محمد الموساوي، مرجع سابق الذكر ص 14

على عملية صناعة القرار في المدينة. ويعتمد هذا المنهج على مزيج من نظريات اقتصادية واجتماعية وسياسية كما يرى "محمد الموساوي" يستحيل وجودها في نظرية واحدة.

وعليه فإن جغرافية المدن تدرس المدينة من خلال التركيز على الموقع الجغرافي والسكان، فللأول أهمية قصوى في تحديد وظائفها وحيوتها ونشاطها. أما الثاني فتبرز أهميته من خلال دراسة معطيات مجموعة من العوامل التي تحدد هوية المدينة مثل حجم السكان وتركيبتهم العمرية والنوعية والعرقية والتعليمية والمهنية والاقتصادية وتراتيبياتهم الاجتماعية.

في حين أن الأستاذ "سعيد ناصف" في مؤلفه "علم الاجتماع الحضري" ينوه بجهود علماء الاجتماع خصوصا الكلاسيك في التأسيس لدراسة المدينة والحياة الاجتماعية الحضرية دراسة علمية حتى وأن كانت ذات طابع تفسيري وفلسفي إلى حد كبير مع تركيزها على مدن غربية بذاتها دون إجراء دراسة مقارنة مع مدن أخرى. ويبرر ذلك بتعدد الرؤى والاتجاهات النظرية وفكرية لعلم الاجتماع الحضري شأنه في ذلك شأن كل العلوم الإنسانية والاجتماعية، لكنه يشير في نفس الوقت إلى أن فهم وتحليل الاتجاهات النظرية والمنهجية في علم الاجتماع الحضري والتي تناولت المدينة وظاهرة التحضر في فترات ومراحل مختلفة تعد امتداد للاتجاهات النظرية والمنهجية العامة السائدة في علم الاجتماع العام وأن تطوره مناهجه كان انعكاسا للتحولات التي عرفتها المجتمعات الحضرية.

وعليه سنوظف المداخل النظرية التي طورها علم الاجتماع الحضري أخذين بعين الاعتبار المداخل النظرية للسياسات العمرانية التي تناولناها في المحور الأول والممثلة في: النظرية التعددية، نظرية النخبة ونظرية النظام، محاولين قدر الإمكان تحديد مداخل نظرية يمكن للباحث في الحقل السياسي استخدامها في دراساته لسياسة المدينة.

1-**<u>المداخل النظرية الكلاسيكية</u>**: برزت مع القرن التاسع عشر استجابة للتطورات التي عرفتها المجتمعات الأوروبية مع ما صاحبها من مشاكل اجتماعية ما نتج عنه تعدد المنطلقات الفكرية التي تناولت بالتفسير الواقع الحضري الاجتماعي وقد ميز الأستاذ "سعيد ناصف" بين اتجاهين: الاتجاه المحافظ والاتجاه الراديكالي. ومهما يكن من الأمر يمكننا أن نميز في التيار الكلاسيكي المداخل التالية:

أ-المدخل الخلدوني: أول شيء نشير إليه هو أن تصنيف النظرية الخلدونية في باب المداخل الكلاسيكية جاء على سبيل المجاز التاريخي فقط. إذ كان "ابن خلدون" سباقا إلى دراسة الظاهرة الحضرية من خلال اعتباره العمران مقوم من مقومات الدولة ومرادفته لمفهوم العمران لعلم جديد أسماه العمران البشري والاجتماع الإنساني مركزا على التاريخ وأخذا بعين الاعتبار تراكمات تجربة الدولة العربية الإسلامية

بمدنها منذ عهد الرسول ثم الخلفاء الراشدين فالخلافة الأموية ثم العباسية ثم الدول التي عرفتها أقطار المغرب العربي خصوصا في عصره. كما نسجل أن العلامة استعمل مصطلح العمران الحضري للدلالة على المدينة.[1]

وكما سبق وأن أشرنا إليه في محور العمران قسم ابن خلدون العمران إلى بدوي وحضري وأن الإختلاف بينهما يكمن في:

-عملية الانتقال من البداوة إلى التحضر: حتى يؤكد ابن خلدون فكرة النمط المعاش ويقدم صورة واضحة عن ذلك الانتقال التدريجي والدائم من الريف إلى المدينة في قوله: "ولهذا نجد أن التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها ومتى حصل على الرياش الذي تحصل له به أحوال الترف وعوائده عاج إلى الدعة وأمكن نفسه قياد المدينة، وهكذا شأن القبائل المتبدية كلهم. والحضري لا يتشوق إلى أحوال البادية إلا لضرورة تدعوه إليها أو لتقصير عن أحوال مدينته".[2] لكنه في نفس الوقت يشير إلى الاتجاه العكسي لعملية الانتقال من خلال عودة المجتمع وتنقله من الحضارة إلى مرحلته الأولى أي البداوة.

-العصبية والتحضر: يجعل "ابن خلدون" من فكرة العصبية محور الحياة المجتمعية التي يرى أنها رابطة اجتماعية نفسية تربط أفراد جماعة بشرية معينة قائمة على القرابة المادية الممثلة في رابطة الدم، أو معنوية يجسدها التحالف. ويبرز ويشتد هذا الرابط باستمرار في الأوقات التي يحدق الخطر فيها بالجماعة. ويرى أنها ظاهرة طبيعية تهدف إلى التلاحم والاتحاد والتناصر لدفع العدوان الخارجي ومنع التظالم.[3] وأن سواد عصبية على باقي العصبيات منشئ للدولة وبالتالي التحضر ويصف أحوال التمدن ونمط معيشتها بأحوال الترف وعوائده وأن سكان المدن يعجون إلى الدعة ودفيء حياة المدينة ومزايا العيش فيها.

-النمط المعاش: يبرز ابن خلدون الفرق بين البدو والحضر (سكان المدينة) في قوله: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو بإختلاف نحلتهم في المعاش."[4]

---

[1] وكأن العلامة ابن خلدون تفادى تماهي كلمة المدينة مع مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام، المدينة المنورة.

[2] ابن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 167

[3] حسن إسماعيل، الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون (بيروت: دار الفرابي،2007) ص 7

[3] ابن خلدون، مرجع سابق الذكر، ص 165

–الأنشطة الممارسة للكسب: ميز بين البدو والحضر انطلاقا من الأنشطة التي يمارسها الأفراد إذ قال: "اعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم إنما هو بإختلاف نحلتهم في المعاش" فيختص سكان الريف بالفلاحة وتربية المواشي بينما تمارس الصناعة والتجارة في المدن.

–مصادر المهنة والإنتاج: اعتبر ابن خلدون أن المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائم نظرا لكون الإنسان حضري بطبعه وأن المدينة تمثل أعلى درجات التحضر التي يمكن لمجتمع ما أن يبلغها. فإذا كان المجتمع البدوي قائم على ضروريات الحياة ما يجعل نشاطاتهم كما قلنا تقتصر على الزراعة وتربية الأنعام، فإن مجتمع المدينة بحكم الأنشطة التي يمارسها أفراده تعرف تحول حاجاتهم من الضروريات إلى الكماليات وهذا يعني تحول هذا المجتمع من البداوة إلى الحضارة.[1]

ب–النظرية النفسية الاجتماعية: احتلت كما أشرنا إليه دراسة المدينة مكانة هامة ومحورية في المقدمات السوسيولوجية بالنظر إلى تعقيدات الظاهرة الحضرية وتعدد أبعادها واتساع رقعة أثارها، وكان من بين المداخل النظرية التي أسست لدراستها النظرية النفسية الاجتماعية التي صنفت في خانة التيار المحافظ أو التيار الراديكالي. فالتيار المحافظ انطلق من عدد من المسلمات الفكرية التي تركز على الاستقرار والنظام والثبات في الحياة الاجتماعية، ومن ثم النظر للواقع على أنه واقعا ايجابيا بما يتضمنه من نظم اجتماعية التي تؤدي أدوارا ايجابية ثابتة للإنسان والمجتمع على حد سواء ومثل هذا الاتجاه ثلة من المفكرين مثل" كونت" Conte و"فيبر" Weber و"دوركايم" Durkheim.

وانطلق هؤلاء المفكرين من مسلمات فكرية وتوجهات إيديولوجية متماثلة في رؤيتهم للواقع الاجتماعي الأوروبي ومشكلاته الناجمة عن التحولات التي بدأ يعرفها المجتمع آنذاك. لكن ذلك لم يمنع اختلاف هؤلاء المفكرين في الموضوعات والقضايا التي اهتم بها كل منهم ، فمثلا اهتم "دوركايم" بتقسيم العمل والانتحار والتضامن الآلي والعضوي وغيرها. بينما اهتم فيبر بأنماط السلطة والبيروقراطية والعلاقة بين الدين والرأسمالية والفعل الاجتماعي.[2]

واختلف الاتجاه الراديكالي عن المحافظ في نظرته للواقع الاجتماعي إذ اعتبر أنه ليس بالايجابية التي صوره بها التيار المحافظ دائما، بل أنه قد يصل في مرحلة ما إلى السلبية الكاملة ومن ثم يحين موعد تغييره لخلق واقع أفضل. فالمستقبل حسب هذا الاتجاه أفضل بالضرورة من الواقع الراهن لأن الحراك

---

[1] نورية سوالمية، المدينة والحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية. مجلة أفاق لعلم الاجتماع العدد 15. جويلية 2018. ص 106

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 57–58

والتغيير اللذان يعتبران قانونا الوجود الاجتماعي ينجمان عن التناقض والصراع بين الايجابي والسلبي في الحياة الاجتماعية بين المصالح الاجتماعية المتضاربة وبين القوى الإنتاجية والعلاقات الاجتماعية. وعليه فهذا الاتجاه كما نرى لا يركز على النظام الاجتماعي والتكامل بين وحداته والاستقرار وإنما يجعل من التناقض الاجتماعي والصراع والتغير والتحول من نظام اجتماعي إلى آخر ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى حصان طروادته. ومن بين مفكري هذا الاتجاه كارل ماركس K. Marx الذي ركز على تقسيم العمل والبروليتاريا والصراع الطبقي ونقد الرأسمالية والمادية التاريخية والاغتراب....

-المدخل الماركسي: جاء تناول "كارل ماركس" K. Marx للمدينة مضرجا بإهتمامه بتناقضات النظام الرأسمالي حتى وإن لم يضع نظرية للمدينة لكنه اهتم بالقوى والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث فيها وجعل من ذلك قاعدة نظر انطلاقا منها إلى الدور الأساسي والمؤثر الذي تلعبه في نشأة الوعي الطبقي، وقال بأنها تمثل مرحلة من مراحل التغيير الثوري وهذا ما دفع الأستاذ "سعيد ناصف" إلى استنتاج أن مفهوم المدينة في أعمال "ماركس" يشير إلى أنها نتاج للقوى الاجتماعية.[1]

إن المدينة في الماركسية التقليدية هي تصوير للتمييز بينها وبين الريف على خلفية اختلاف علاقات الإنتاج بينهما، وبالنظر إلى الصراع على المصالح بينهما والناجم عن علاقات الاستغلال التي كانت تميز التناقض الطبقي في المجتمع الغربي الرأسمالي. وقد سجل "ماركس" على أن الصراع كمظهر للحياة الحضرية في المجتمع الرأسمالي يبرز على أربع مستويات[2]:

1-تتميز المدينة بكونها نقطة تمركز لعاملان حاسمان: العامل الأول يمثله السكان والثاني تمثله ثلاث عناصر للإنتاج هي رأسمال والعمل والتكنولوجيا في حين يحافظ الريف على سياقه التاريخي المرتكز على عنصر الأرض.

2-تطبيقا لأفكاره حول المادية على المدينة تبين لماركس أن الأساس المادي للعلاقات في المدينة يمثله العمل (مفهوم فائض القيمة) وعملية التبادل وليس ملكية الأرض التي تمثل الأساس المادي وهذا ما يدعو إلى القول أن الرأسمالية والمدينة نسجا علاقات جدلية منذ بدايات تكوينهما. ويبرز ذلك في تقسيم العمل إذ تستأثر المدينة بالعمل الصناعي والتجاري بينما يكتفي الريف بالإنتاج الزراعي الذي يكون عادة المادة الخام للإنتاج الصناعي في المدينة، وبالتالي نلاحظ علاقة التبعية الاقتصادية غير العادلة حسب الماركسيون بين الريف والمدينة. إن معيار التفرقة هذا بين الريف والمدينة الذي يجعل من تقسيم العمل

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 62

[2] Guillaume Six, Marx et la ville, Cause commune n° 8 novembre/décembre 2018

أساس له بداية من التفرقة بين العمل الذهني والعمل اليدوي فنظر كل من ماركس وانجلز إلى المدينة على أنها بؤرة تمركز قوى منتجة ومكان للسلطة السياسية وتربة ملائمة لتطور الوعي والصراع الطبقي الاجتماعي اللذان يشكلان ركيزتان أساسيتان في التاريخ.[1]

3-المدينة الرأسمالية فضاءا لتبلور علاقات اجتماعية مادية تغلب المصلحة الخاصة وبالتالي تشجع الفردانية (عكس الريف) بالنظر إلى الترابط المادي الذي يطبع العلاقات بين الأفراد والمجموعات على مستوى إشباع الحاجات الأساسية على الأقل ، ويؤدي هذا الجو حسب ماركس إلى احتدام الصراع وزيادة العزلة، إن هذا جعل "فردريك انجلز" لا يخفي كرهه العميق للمدينة الكبيرة.[2]

4-تشكل المدينة التربة الخصبة لتعميق الطبقية إذ تتعارض مصالح الطبقة الرأسمالية (البورجوازية) مع طبقة البروليتاريا (العمال) التي تشكل غالبية سكان المدينة والأقل انتفاعا بإمتيازاتها ومصدر فائض القيمة الذي تحققه الرأسمالية.

إن هذه المستويات الأربع من الفكر الماركسي التقليدي حول المدينة تبرز في حقيقة الأمر مفهوم المدينة من جانبه الاقتصادي المادي وتدفع إلى الاعتقاد أن ماركس كان يرى في المدينة عائقا لبناء المجتمع الاشتراكي المثالي وكأن هذا المجتمع حسب تصوره لن يعرف ظاهرة المدينة والتحضر.

-المقاربة الدوركايمية: عكست فكرة "أميل دوركايم" E. Durkheim حول المورفولوجيا الاجتماعية اهتمامه بالتحضر والحياة الاجتماعية في المدينة لكونها شكلت الأساس النظري الذي وظفه لاستعراض بعض المؤشرات مثل التركيز السكاني في المدينة. إن تحديده المنهجي والعلمي للظاهرة الاجتماعية واعتبارها نتيجة مرافقة لتقسيم العمل في المجتمع سمح له بتمييز خصائص المجتمع الحضري والمجتمع الريفي ومكنه من وضع نموذجين من الروابط والتنظيمات الاجتماعية ومن خلال ثنائيته الشهيرة لنمطين من المجتمعات وفقا لشكل التضامن الاجتماعي السائد. وفسر الظاهرة الحضرية تبعا لذلك من منطلقين أساسيين:

أ-التضامن الآلي والتضامن العضوي: ميز دوركايم بين نمطين من المجتمعات نمط أول يقوم على التضامن الآلي ويتسم بالتشابه والمماثلة وسيادة المعتقدات والعادات والطقوس والرموز المشتركة. فدوركايم ينظر للمجتمع في هذا النمط في حالته العامة الطبيعية، إذ يبدأ بتجانس للحياة الاجتماعية بين أفراد الجماعة الإنسانية والجماعات الأخرى فيما بينها نابع من تجانس الضمائر والذي يجعل الفرد يندمج كليا

[1] K. Marx, F. Engels, L'idiologie Allemande ; Paris, Ed. Sociales, 1972 p 44
[2] Franck Fischbach, Des difficultés de la théorie critique avec la ville, Les Cahiers philosophiques de Strasbourg, n°46, décembre 2019, p 198

في الجماعة ويعتمد عليها في حياته وحاجاته وهذه صفات المجتمعات التقليدية. ونمط ثاني يقوم على التضامن العضوي يتسم بالتمايز والتباين بين أفراده وتقسيم العمل واعتماد الأفراد على بعضهم (الاعتماد المتبادل) في تغطية حاجاتهم الأساسية شأنهم في ذلك شأن الكائن العضوي.[1] ويلعب في هذا النمط التقسيم الاجتماعي للعمل دوره كآلية تضامن عضوي في المجتمعات الحضرية الحديثة. إن دوركايم من خلال هذا المنطلق يجعل من التضامن الآلي والتضامن العضوي نموذجه للتحليل الحضري.

ب–الكثافة الأخلاقية والكثافة المادية: يفسر دوركايم الظاهرة الحضرية إنطلاقا من فكرة التجمع وتأثيراته، فإجتماع الأفراد ينتج عنه تقارب وينتج عن هذا الأخير انتقاء يحملهم سريعا إلى درجة عالية من التخصص، فالتجمعات الدورية تمكن الجماعة من البقاء والمحافظة على قيمها الأخلاقية كون هذه القيم لا يكون لها وجود إلا ضمن الأفعال الجماعية. إن الضمير الأول التي تشارك فيه الجماعة والمعبر عنه بمقولة "المجتمع يعيش بداخلنا" وهذا يحيل إلى سواد التضامن الآلي في المجتمع حيث تتجلى فاعلية القوى الجمعية واضحا فيما يثيره إنتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية.[2] ونقله ذلك إلى ظهور مجتمع قائم على التضامن العضوي نتيجة الزحام السكاني (الكثافة السكانية عند دوركايم) التي تساهم في بروز تناقضات عديدة لعل أهمها التنوع الثقافي وحاجات متجددة ما يستوجب وضع تنظيمات جديدة لاحتواء تلك التناقضات، وتتحول الأدوار التي كانت تلعبها الجماعة في التضامن الآلي إلى التنظيمات في المجتمع الحديث حيث تحدد الأدوار والوظائف وتستوعب الجماعات المتباينة بنيويا لتتوافق وظيفيا في إدارة حياة المجتمع في جميع المجالات.

إن الفكرة الأساسية التي يمكن التأكيد عليها في المقاربة الدوركايمية للمدينة هي أنه يرفعها إلى مقام المجتمع الأعلى النموذجي إذ يرى فيها التجمع المثالي والتربة الخصبة لنمو الوعي الأخلاقي والوحدة الترابية الجغرافية التي يتحقق فيها التضامن العضوي. ولا يعتبر دوركايم الوحيد الذي طرح فكرة ثنائية التصنيف بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي فقد سبقه إلى ذلك العلامة ابن خلدون من خلال العمران البدوي والعمران الحضري، وكذلك فعل "مين" Maine عندما فرق بين المجتمع الذي يقوم على

[1] فطرة المماثلة العضوية تناولها أيضا "هربرت سبنسر" ونظن أنها شكلت البذور الجنينية للمدرسة الوظيفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

[2] نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ترجمة: محمود عودة وآخرون. (مصر: دار المعارف، ط8، 1983) ص 173

أساس المكانة والمجتمع الذي يقوم على أساس التعاقد. وتحدث "تونيز" F. Tonnies عن المجتمع الذي يقوم على الإرادة الطبيعية والمجتمع القائم على الإرادة العقلانية.[1]

ج-المقاربة الفيبيرية: أوردنا فيما سبق في باب التمييز بين المدينة والريف أن "ماكس فيبر" M. Weber استخدم تقسيم العمل لتحديد الوظائف والتفريق بينهما لذلك صورة المدينة لا تخرج عن دائرة كونها منطقة مستقرة وكثيفة السكان لا تعرف علاقات الوجه بالوجه التي يعرفها المجتمع المحلي الريفي. كما تبرز في المدينة أعلى درجات الفردانية وتمثل مجموعة بناءات اجتماعية قد تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة من أساليب الحياة. ونظر "فيبر" إلى المدينة على ضوء نموذجه المثالي حيث تتوافر عناصر تطورها مثل قدرات الأفراد والتحديث الاجتماعي. وعلى خلاف معاصريه من الغربيين تخطى "فيبر" في تحليله المدينة الأوروبية ليوسع خياراته المعرفية من مدن عبر التاريخ من الصين والهند والشرق الأوسط، وبناءا على هذه الخيارات نحت "فيبر" تعريفه للمدينة من خلال مصطلح "المجتمع الحضري الكامل"[2] وتضمنت رؤيته لها العناصر التالية:

-المدينة كبيئة فيزيقية فضاء للتبادل الاقتصادي إذ تقوم فيها علاقات تجارية حيث يبرز الاعتماد المتبادل بين أفرادها لتحقيق الاكتفاء الاقتصادي والذاتي من خلال السوق كمجال للمبادلات.

-تعدد ملامح الاستقلال الذاتي للمدينة من خلال التنظيمات مثل المحكمة ووجود القانون التعاقدي والتنظيمات السياسية والعسكرية.

-ضرورة توافر الروابط الاجتماعية بين سكان المدينة روابط تفرضها المعيشة المعقدة الحديثة فيها والتي تجبر على تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية.

وأشار "فيبر" إلى أن مدن العصور الوسطى التي كانت محصنة ومكتفية بذاتها تمثل الصورة الحية للمجتمع الحضري والتي يصدق عليه نموذجه المثالي وأنه من الممكن تحقيق حياة مدنية أفضل في المدن الحديثة إذا توافرت العناصر السالفة الذكر، وأن أوروبا بدأت تعرف مجتمعات حضرية تعتمد على التجارة وتتمتع بقدر من الاستقلالية الذاتية ما يجعلها أوساط حضرية ناجمة عن تخصص الإنتاجي للسوق.[3]

ونبه الأستاذ "سعيد ناصف" إلى مساهمات أخرى ذات أهمية وقيمة علمية من قبل علماء الاجتماع الغربيين الأوائل في إثراء قضايا وخصائص الواقع الحضري في المجتمعات الأوروبية في صياغة ثنائيات

[1] نورية سوالمية، مرجع سابق الذكر، ص 100

[2] Bruhns Hinnerk, Ville et Etat chez Max Weber, in ;Les annales de la recherche urbaine, n°38, 1988, p 6

[3] للمزيد يمكن الرجوع ل: Max Weber, La ville, traduit par, Aurélien Berlan, Paris, La Découverte, 2014

للتمييز بين المجتمعات الحضرية (المدينة) والريفية (على غرار ثنائيات ماركس وفيبر ودوركايم) تمثل إسهاما كلاسيكيا له أهميته في التراث السوسيولوجي على غرار "فرديناند تونيز" F. Tonnies الذي أورد أفكاره حول قضايا المدينة في كتابه "المجتمع المحلي والرابطة" وصف فيه نموذجين متباينين من الحياة الاجتماعية والعلاقات التي تنشأ في إطارها. أطلق على النموذج الأول إسم "المجتمع المحلي" ويضم كل العلاقات الناتجة عن العاطفة والمعتقدات العامة والثقافة المشتركة ويتميز بالثبات ووضوح الأدوار وسيادة قيم الشعور بالجماعة مثل التجمعات القرابية ومناطق الجوار والقرى والتنظيمات الدينية. بينما سمى النموذج الثاني "الرابطة أو المجتمع" يتميز بالصفة التعاقدية للعلاقات الاجتماعية والروابط غير الشخصية وعلاقات المصلحة والنفعية والعقلانية.[1] وبذلك قدم تونيز الأساس المنهجي والنظري للدراسات الحضرية التي تركز على النظم والمؤسسات الحضرية، إنه يميز بين الإرادة الطبيعية والإرادة العقلانية.[2]

وفي نفس الاتجاه الكلاسيكي أثر "جورج زيمل" George Simmel وهو احد طلاب "ماكس فيبر" على الدراسات الحضرية إذ كان يرى أن دراسة المدينة يجب أن يستند على عوامل سيكولوجية (نفسية) أكثر منها بنائية لأن الفرد في المدينة يعاني تعقيدات الحياة وتبعده عن الاستجابة العاطفية. ونشر نظريته في مقال "المتروبولس والحياة العقلية" (1903) تضمنت فكرتين أساسيتين: الأولى تتعلق بمميزات المدينة أما الثانية فترتبط بإستجابات سكانها. وأشار إلى أن أهم ميزة للمدينة هي تكثيف الإثارة النفسية التي على ساكن المدينة أن يتكيف معها، وأن المدينة تهاجم الفرد بشكل مستمر وبأشكال متعددة، وحتى يتمكن الفرد في المدينة من السيطرة والتكيف عليه اكتساب القدرة على التمييز الدقيق بين الأشياء المهمة وما هو أقل أهمية ليبتعد عنه. وعليه حسب "زيمل" وبمرور الوقت يصبح سكان المدينة أكثر تفكيرا وعقلانية وواقعية.[3]

2-**<u>المداخل النظرية الحديثة</u>**: رغم ما قدمه الرواد الأوائل في التأسيس لعلم الاجتماع الحضري وتطوير نظريات ورؤى تعالج القضايا الحضرية إلا أن زيادة كثافة تفاصيل الحياة في المدينة ومشاكلها وتعقدها وبروز الظواهر المجتمعية الجديدة الناجمة عن التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي أصبح يعرفه الفضاء الحضري والذي لم يسبق أن خبره أي مجتمع من قبل بالنظر على الأقل إلى التوسع الذي عرفته المدينة مع نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين سواء من حيث المساحة الجغرافية التي

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 64-65

[2] Zimmermann Bénédicte, Ferdinand Tonnies, sociologue empiriste, Actes de la recherche en sciences sociales, 2011/3 n°188 p 44

[3] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 66

أصبحت المدن تشغلها أو من حيث الزيادة الكبيرة في الكثافة السكانية للمدن أو من حيث الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت تمارس بفعل بدايات التطور التكنولوجي وبالتالي زيادة تمركز السلطة في المدن وما يتزامن معها من حراك سياسي فيها (تمركز للسلطة السياسية ولكن أيضا تمركز للسلطة الإدارية المنظمة لشؤون الحياة فها).

إن هذه الظروف وغيرها مما لم نذكر دفعت الباحثين والمهتمين بالشأن المعرفي إلى البحث في الإجابة عن التساؤلات التي أصبحت تنجم عن حياة المدينة الحديثة والتي لم تعد النظريات الكلاسيكية (التي كانت في أغلبها ذات توجه فلسفي تفسيري) قادرة على الإجابة عليها وأصبح من الضروري التأسيس لبناء نظري جديد يواكب التطورات الحديثة ويقوم على أساس الملاحظة الميدانية الدقيقة. وبدأت الدراسات التي تهتم بالمدينة الغربية تكتسب طابعا علميا وأخذت شكل ثلاث اتجاهات أساسية حسب التصنيف الذي قدمه الأستاذ "سعيد ناصف"[(1)] فيما يلي عرضا مختصرا عنها:

أ-الاتجاه الايكولوجي: قبل أن نعرض أهم أفكار ورواد هذا الاتجاه نقف عند الجانب اللغوي في لفظة ايكولوجيا ذات الأصل اليوناني والمنحوتة من كلمتين: Oikos والذي يعني منزلا أو مكانا نعيش فيه، لكن هذا اللفظ لا يدلل فقط على العامل الطبيعي والبيئي المتمثل في مكان الإقامة والعيش وإنما يشمل أيضا في طياته الأنشطة والتفاعلات التي تنشأ في حياة الأفراد. أما الكلمة الثانية Logic فتعني العلم ونكون بذلك أمام علم يهتم بدراسة العلاقات بين الكائنات الحية وبيئاتها. وكان "ارنست هيكل" Ernst Haeckel أول من استعمل المصطلح في كتابه "تاريخ الخلق" Histoire de la création عام 1868.

وقد بدأت معالم علم الايكولوجيا تتضح مع كل من "يوهانس ارمنج" Eugen Warming و"فريدريك كلمنتس" Fréderic Clements وأصبحت تضم الايكولوجيا النباتية والايكولوجيا الحيوانية والأيكولوجيا البشرية، هذه الأخيرة التي تعتبر خطوة علمية لدراسة العلاقة بين الإنسانية والطبيعة (البيئة) من منطلق ديناميكية السكان وتدفقات الموارد والطاقة والتفاعلات مع الأنواع الأخرى(الكائنات).[(2)] فالايكولوجيا تعني بدراسة الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة، ويحاول هذا العلم الوقوف على طبيعة أنشطتهم وتفاعلاتهم مع عناصر البيئة.

ويسلم هذا الاتجاه بأن تركز عدد كبير من السكان يمثل جوهر المدينة كما يهتم بدراسة تأثير حجم المدينة وكثافة سكانها على التنظيم الاجتماعي. فالقضية الجوهرية التي ينطلق منها هي تلك العلاقة بين

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 67

[2] Nicole Vernazza-Light, Bernard Brum, douze ans de réflexion et de valorisation autour de l'écologie humaine, vie scientifique vol 8, n°1,, France, éditions scientifiques et médicales, p 74

عدد سكان منطقة وطبيعة التنظيم الاجتماعي السائد والعناصر التي يستند عليها مثل أساليب توزيع القوة وصناعة وتنفيذ القرارات وطرق الاتصال وغيرها. ويتضمن هذا الاتجاه العديد من النظريات لرواده مثل "روبرت بارك" Robert ,E, Park و"لويس ويرث" L. Wirth و"ماكينزي" Mackenzie و"بيرجس" Burgess و "روبرت ردفيلد" R. Radfield. وتميل بعض الكتابات إلى تسمية هذا الاتجاه بمدرسة "شيكاغو" وذلك نسبة للانتماء العلمي لبعض روادها المذكورين أنفا.

ويناقش الاتجاه الظواهر التي تعرفها المدينة إنطلاقا من المفاهيم الايكولوجية كما يبحث في مدى تأثير الظروف المكانية (المجال) على النمط المعيشي، ويحاول أن يفسر تطور ونمو المدينة. ويبرز لنا هذا الاتجاه من خلال جهود أكاديمي جامعة شيكاغو انتقال الاهتمام بالظاهرة الحضرية في القرن العشرين من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ويعزى له تطوير المدخل النظري الأمبريقي على الدراسات الحضرية.

ويشير الأستاذ "ناصف" إلى ثلاث إسهامات أساسية في هذا الاتجاه النظري هي[1]:

*الأولى امتدت إعمالها من 1914 إلى أربعينيات القرن العشرين طورها بارك وتلامذته وأصبح يطلق عليه مدخل مدرسة شيكاغو.

*الثانية في أربعينيات القرن العشرين من خلال أعمال "والتر فيرى" وتحول مدرسة شيكاغو إلى المدرسة الثقافية الاجتماعية.

*والثالثة طفت إلى السطح العلمي خلال خمسينيات القرن الماضي تمثلها أعمال "أموس هاولى" وأدت إلى التقعيد العلمي للايكولوجيا البشرية.

وسنحاول فيما يلي تقديم عرضا مختصرا عن أفكار أهم رواد هذا الاتجاه:

1-روبرت بلاك: Robert ,E, Park (1864-1944) اعتبر المدن الصورة الحية للأيكولوجيا البشرية وأبدى إعجابه بها بالرغم من عيوبها وهذا ما دفعه وطلبته من الدراسات العليا إلى البحث في كل مظاهر الحياة الاجتماعية بها ومحاولة الإلمام بطبيعة القوى غير الاقتصادية التي تؤسس لثقافة المدينة وإمكانيات التجديد في هذه الثقافة. وتمكنت الجامعة من تقديم سلسلة من الدراسات الامبريقية عن الحياة في المدينة وبالتحديد في مدينة شيكاغو الأمريكية وشكلت حلقة من الدراسات الايكولوجية الحضرية الحديثة.

يقدم المقال الذي نشره "بلاك" في الدورية الأمريكية لعلم الاجتماع Américain Journal of Sociologie في عددها الصادر في مارس 1915 تحت عنوان "المدينة" The City النص التأسيسي لعلم الاجتماع

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 73-74

الحضري المعاصر عموما ومدرسة شيكاغو على وجه الخصوص. والذي يجب النظر إليه كعرض لبرنامج بحث تم تطبيقه بدراسة السلوك الإنساني في بيئة حضرية أي دراسة المدينة أكثر منه عرضا للنقد الموجه للتيارات الكلاسيكية في علم الاجتماع الحضري.[1] فبارك من خلاله وضع الأسس المنهجية والعلمية للاجتماع الإنساني الحضري، وحذا حذو علماء الأنثروبولوجيا إذ دعا إلى وجوب قيام البحث في الظاهرة الحضرية على أساس الملاحظة المنظمة والعلمية.

ويمكننا إجمال إسهام بارك في مقولتين أساسيتين: تتمثل الأولى في ذلك التأثير الذي تمارسه ظروف العيش في المدينة على سلوك الأفراد، أما الثانية فتعنى بالوسائل التي من خلالها يتحقق التكيف البشري مع البيئة الطبيعية الذي ينتج هندسة انقسامية اجتماعية في بناء المدينة وتمايزها تبعا للمناطق الطبيعية وتلاؤمها مع الأنماط البشرية. ففي المدينة تظهر الانقسامات الاجتماعية بناءا على طبيعة المكان الذي تشغله ومدى تكيف الأفراد معه، لكن النظام الطبيعي (المكان) غير كافي إذ يبرز دور التنظيم الأخلاقي. وحسب "بارك" فإن التدخل بين النظامين الطبيعي والأخلاقي يولد مركبا ثقافيا موحدا. يفيد في فهم المدينة، لكن يجب أن نشير إلى أن "بارك" لم يكتفي بإقتفاء أثر التقسيم الداخلي للمدينة بل تعداه لمحاولة فهم وتفسير الظواهر الموجودة فيها وتأثيرها في بناء الشخصية الحضرية. ويبني على ذلك الأساس "بارك" خصائص ثلاثية الأبعاد للمدينة:[2]

1-المدينة بناءا تجاريا فالسوق كفضاء للمبادلات التجارية هو الذي أنشأها (فكرة التيارات الكلاسيكية).

2-المدينة بناءا رسميا لكونها محل وجود التنظيم الإداري والمؤسسات الرسمية القضائية والأمنية والإدارية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والتنظيمات السياسية والمهنية. وهي ترتيبات رسمية حلت محل الترتيبات غير الرسمية التي كانت تنظم حياة الإفراد في الماضي.

3-تمارس المدينة تأثيرا نفسيا على قاطنيها وبارك يتقاسم هذا البعد مع "جورج زيمل". فالحياة في المدينة أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في الريف وهذا ما يفسر ذبول الروابط العاطفية التقليدية وبروز روابط اجتماعية جديدة تقوم على المصلحة وهذا يذكر بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي عند "دوركايم".

وأكد "بارك" أن أشكال التكيف غير المخطط في المدن يؤدي إلى التنازع من أجل البقاء ما ينتج عنه التوزيع المكاني للأفراد على المناطق المختلفة، وطبق كذلك مصطلح المناطق الطبيعية على الأحياء

[1] Pierre Lannoy, Quand Robert Park écrit »La ville » (1915) Essai de scientométrie Qualitative, Revue d'histoire des sciences humaines, Editions Sciences Humains, 2004/2 n°11158

[2] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري– (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988) ص 38

الفقيرة. وقد ساهم ذلك في توجه الدراسات نحو ربط الظواهر الاجتماعية والثقافية بالمناطق الطبيعية في المدينة وتناولت هذه الدراسات المشكلات الحضرية على غرار الجريمة والانتحار والتفكك الأسري في الأحياء الحضرية خصوصا الفقيرة منها.[1]

إن "بارك" يعتبر أن المدينة تعرف علميات ايكولوجية تخلق آليات للتنافس بين المجمعات السكانية وتضفي وضعا خاصا على بعض المناطق ما يدفع إلى البحث في أسباب اختيار أساليب معينة لشغل الأراضي بدل أساليب أخرى، وتدور العمليات الايكولوجية في المدينة حول:

-التركيز وعدم التركيز: والذي يصور لنا التفاوت في توزيع السكان بين المدن في الدولة الواحدة، تفاوت يجد تفسيره في الهجرة الداخلية ومعدلات الزيادة الطبيعية.

-المركزية واللامركزية: مؤشر يقيس زيادة أو نقص سيطرة المدينة ومركزها بالتحديد على مجال إقليم المدينة الكبرى.

-الغزو والانسحاب: وهما ناجمان عن أحد العاملين: إما انفصال مقر سكن قاطني المدينة عن مقار تجارتهم وصناعاتهم أو انفصال الساكنة عن بعضهم البعض والانسحاب هو حركة ايكولوجية يترك بمقتضاه سكان المدينة أماكنهم للانتقال خارج منطقة سكناهم أو عملهم. أما الغزو فهو العملية الايكولوجية التي يجسدها وصول عدة جماعات ذات أصول طبقية متباينة إلى منطقة ما.[2]

2-إيرنست بيرجس: Ernest Burgess (1886-1966) اشترك مع بارك في إصدار كتاب ""مقدمة في علم الاجتماع" سنة 1921 وتشاركا التصورات والمفاهيم الايكولوجية وكان له الفضل في تطبيق المقاربة الايكولوجية وأسس علميا لمصطلح المجتمع المحلي كبؤرة اهتمام للدراسة الايكولوجية بوصفه مظهرا مكانيا للجماعات الإنسانية. وكان ينظر للبناء الايكولوجي للمدينة بوصفه عملية ديناميكية يمثلها النمو الفيزيقي للمدينة وتوسعها وأثر هذا التوسع المكاني على التنظيم الاجتماعي والشخصية. وجعل "بيرجس" من الحراك والتنقل مؤشرا لقياس هذا التوسع كعملية ايكولوجية، ومن قيمة الأرض مؤشرا لقياس الحراك. فسهولة عملية التنقل تجعل من التوسع المكاني للمدينة سلسة ومتوازنة خالية من شوائب التفكك الذي تنجم عنه ظواهر حضرية منحرفة.

---

[1] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 74-75

[2] للمزيد يمكن الرجوع إلى: Jacques Brun, écologie urbaine et géographie sociale, In ; Villes en parallèle, N° 4, 1981, p 9

قدم "بيرجس" نظريته عن الدوائر المتحدة المركز (نظرية المناطق المتمركزة أو نظرية الفرض الحلقي) سنة 1925 التي اعتبرت إحدى أهم نظريات التحليل الايكولوجي للمدن حيث يفترض فيها أن نمو المدن يأخذ شكل دوائر، فهو ينطلق من إمكانية تبلور البناء الداخلي للمدن حول دوائر تحدد في مركزها وتضم كل دائرة نوعا من الأنشطة وأن كل الأنشطة تتركز حول الحور الرئيسي وهذا يعني أن توزيع السكان والخدمات في المدينة يتم في شكل حلقات خول مركزها الرئيسي.[1]

طبق "بيرجس" المدخل الايكولوجي في مقالته "نمو المدينة" سنة 1925 على مجال الدراسات الحضرية حيث صاغ نظريته التي قدم فيها وصفا نموذجيا للبناء الايكولوجي للمدينة ممثلة في مدينة شيكاغو وعرضا عن النمو الفيزيقي لها ودراسة نتائج هذا النمو وأثاره على التنظيم الاجتماعي والشخصية كما سبق وذكرناه. وكان يهدف من وراء التنميط الوصفي لايكولوجيا المدينة إلى الكشف عن القوى الديناميكية الكامنة التي تحكم نمو المدينة، والذي يكشف عن ميلها إلى التوسع والامتداد وهذا يعني غزو المناطق الداخلية المناطق التي تحيط بها. واستدل على ذلك بمجموعة من البيانات والمعلومات التي جمعها من مدينة شيكاغو والتي اتفقت في أنماطها التوزيعية مع مخططه. وقد أوضح أن انتقال من مركز المدينة إلى أطرافها الخارجية يؤدي إلى ميل معدلات الانحراف والمعدلات النوعية لتركيبة السكانية ونسبة الأجانب والأقليات العنصرية إلى التناقص التدريجي على عكس حالة ملكية السكن (الملكية العقارية) التي تأخذ في الارتفاع المضطرد بالابتعاد عن مركز المدينة.[2]

وحتى نكون أكثر وضوح يمكننا القول أن البناء الايكولوجي للمدينة عند "بيرجس" ينمو (الطابع الديناميكي) على شكل حلقات ودوائر متناقصة ومتعددة المراكز ممثلة في:

1-منطقة الأعمال المركزية: هي مركز المدينة وبؤرة الأنشطة التجارية والمالية حيث تنتشر المحلات الكبرى ، يسهل الوصول إليها من أي نقطة من المدينة وتمتاز بإرتفاع أسعار العقارات فيها. إنها تمثل محراب صناعة التسوق الأمريكي، وهي منطقة دائمة النمو والتوسع.

2-منطقة الانتقال والتحول: تحيط بمنطقة الأعمال المركزية تسكنها فئات ذات مستوى اجتماعي واقتصادي متواضع والمهاجرين من الأرياف، تتسم بالتغير المستمر والكثافة السكانية العالية وانتشار

[1] غريب محمد سيد أحمد والسيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الريفي والحضري، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988) ص 195

[2] سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص77-78

الأمراض والانحراف وتدني المستوى المعيشي للأفراد وتدهور نوعية المساكن وتنتشر فيها المخازن والملاهي والمأرب وغيرها. إنها منطقة الوافدين الجدد من الأقليات العرقية والإثنية. وهذا المنطقة معرضة باستمرار لعمليتي الغزو والاحتلال التي تمارسها عليها منطقة الإعمال المركزية الدائمة النمو.

3-منطقة سكن العمال: منطقة فئة العمال وأصحاب المهن وصغار الموظفين وأطفال المهاجرين (أي الجيل الثاني من المهاجرين) والتي تهفو إلى تحسين مستواها المعيشي والارتقاء في سلم المراكز الاجتماعية، وهي منطقة أحسن من منطقة الانتقال لهذا ينتقل إليها العمال والمهاجرون الراغبون في التقريب بين أماكن سكنهم وعملهم. الإقامة فيها أحسن وعمارتها عبارة عن منازل من أربع أو خمس طوابق أفضل من عمارة المنطقة الثانية وتتسم أيضا بارتفاع الكثافة السكانية المشكلة أساسا من الطبقات الاجتماعية الدنيا.

4-منطقة سكانية أفضل: تمتاز هذه المنطقة بعماراتها الجميلة المنسقة التي تنتشر فيها الفيلات والشقق والعمارات الحديثة والفنادق وأحياء الأعمال المحلية وهي موطن إقامة ذوو الدخل المتوسط.

5-الضواحي: تقع على حدود المدينة على امتداد خطوط المواصلات على شكل دائري من مركز المدينة، يقطنها الأثرياء وذوي الدخل المرتفع يعيشون حياة تنقل يوميا إلى أماكن عملهم لهذا يشار إلى هذه المنطقة بمصطلح منطقة السفر اليومي. وقد سجل "بيرجس" أن ملكية العقارات (المساكن) ترتفع كلما ابتعدنا عن المركز وأن هذا الأخير مرتعا لتشرد الأحداث والبغاء والأجانب.

ب-الاتجاه الثقافوي: يعتبر هذا الاتجاه في حقيقة الأمر امتداد للاتجاه الايكولوجي وتيار داخل مدرسة شيكاغو حتى وإن انفصل عنها كما تشير إليه الكتابات وأصبح يعرف بإتجاه الثقافة الحضرية، إذ ينظر إلى الحياة الحضرية على أنها طريقة عيش Un mode de vie ناتجة عن الحياة في المدينة بالنظر إلى سماتها ومنظومتها ككل والخصائص الاجتماعية التي تتمتع بها. وقد استقل هذا الاتجاه كما سبق ذكره بعد أعمال "لويس ويرث" وزاد من دعمه العلمي إسهام "روبرت ريدفيرد" صاحب نظرية "المتصل الريفي الحضري" والتي أظهر فيها وجود مجتمعين: الحضري والريفي على خط متصل متدرج يبدأ بالمجتمع الريفي لينتهي بالمجتمع الحضري، وكلما اقتربنا من المركز زادت درجة الثقافة الحضرية القائمة على الحراك الاجتماعي والتمايز الطبقي وتقسيم العمل المعقد وسواد الصناعة والتجارة والخدمات والتباين المتعدد الإبعاد بين السكان.

إن هذا الاتجاه يركز على العناصر الثقافية التي تنتجها الحياة في المدينة وتكون المركب الثقافي الحضري الذي يختلف في مضامينه وأساليبه عن الريفي، وهذه العناصر الثقافية تكون مادية وفكرية وروحية وهذا ما يقربنا من التصنيف الذي نستخلصه من تعريف "ادوارد تايلور" Edward Taylor للثقافة.

وقد اخترنا أن نعرض آراء "لويس ويرث" كنموذج لهذا الاتجاه في ما يلي:

-لويس ويرث: (1897-1952) Louis Wirth انطلق من مفاهيم ايكولوجية معتدلة إذ كان يرى أن نمو المدن وتنوعها يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين السكان، وهذا ما أبرزه في مقال نشره سنة 1938 في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عن "الحضرية كأسلوب في الحياة" حيث ربط بين الحضرية والمدينة وأن الأولى أسلوب معيشة في الثانية تتصف بالميزات التالية والتي تفرقها عن الريف حسبه[1]:

-الحجم المتزايد لعدد السكان.

-الكثافة السكانية العالية.

-بروز اللاتجانس بين السكان في المدينة.

-تحل أساليب الضبط الاجتماعي محل أساليب الضبط غير الرسمية مثل التقاليد والأعراف.

-تحول العلاقات بين الأفراد مع زيادة نمو المدينة من علاقات شخصية (وبالتحديد علاقات الوجه بالوجه) إلى علاقات غير شخصية ومصلحية.

-زيادة التخصص وتقسيم العمل في المدينة يضفي على العلاقات الاجتماعية طابعا صوريا وليس شخصيا.

-نمو الأحياء المتباعدة الناجم عن زيادة نمو المدينة وبالتالي صعوبة الإقامة في منطقة واحدة وهذا ما يرجع إيجابا على وسائل الاتصال الجماهيري في تشكيل آراء السكان واتجاهاتهم.

-الطابع الديناميكي للبناء الحضري للمدينة: إذ افترض "ويرث" أن نمو الحجم والكثافة وتباين واختلاف وتنافر البيئة الحضرية يؤدي إلى تغيرات في البناء الحضري للمدينة والشخصية الحضرية.[2]

حاول "ويرث" تبني في نظريته مقياسا مقبولا وواقعيا يمكن أن يشكل مقياس تمييز أنواع أو أنماط مختلفة من الحياة الاجتماعية للمجتمع الحديث حتى وإن كان تجاهل السياق التاريخي للمدينة في مختلف

[1] ارجع للمزيد إلى: سعيد ناصف، مرجع سابق الذكر، ص 78-79

[2] محمد عاطف غيث، مرجع سابق الذكر، ص 12

المجتمعات وبنى استنتاجاته على نمط المدينة الأمريكية. لقد خلص "ويرث" إلى أن الحضرية أسلوب حياة.[1]

ج-الاتجاه التكنولوجي: يعتبر هذا المدخل التكنولوجيا هي العامل الأساسي في التأثير على المدن وأنماطها المكانية والزمانية، وينعكس ذلك على العلاقات الاجتماعية من خلال تطور وسائل الاتصال والمواصلات، ويمثل هذا الاتجاه كل من "وليام أجيرون" William Agiron و"آموس هاولي" Amos Houleir اللذان أكدا على دور وسائل النقل في التأثير على الأنماط المكانية والزمانية للمراكز الحضرية، وأن طبيعة سكان المدينة وإقامتهم وأعمالهم تعد في نظر "أجيرون" نتاجا مباشرا للدور الوظيفي لوسائل النقل محليا، بل يعتبر أن المدن ذاتها كانت وراء خلق وسائل النقل الخارجية والبعيدة المدى.

وفي نظر "هاولي" تشتت سكان المراكز الحضرية وإعادة توزيع السكان الذي تشهده هذا المواقع الحضرية وغير ذلك من عمليات ايكولوجية هي استجابة مباشرة لما شهده مجال النقل الداخلي والخارجي من طفرة واتساع ملحوظ في إمكانيات الدول. وعليه فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الايكولوجي للمدن من حيث عامل المركزية ونمط البناء والتجهيزات الملحقة به وتأثير كل ذلك على نمط العلاقات الاجتماعية القائمة في المدن.

لقد أفرزت التطبيقات التكنولوجية نمط معين من العلاقات الاجتماعية يثمن المصلحية والفردانية في المدن واستعمال وسائل الاتصال الحديثة بدل تلك التقليدية المطورة في الأرياف حيث تسود أكثر علاقات الوجه بالوجه. علما أن وسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال المباشر لصالح الاتصال غير المباشر وقد تقلل أو تزيد فرص العزلة الاجتماعية كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي الناجم عن كثافة وسهولة الاتصال التي توفره التكنولوجيا الحديثة.

د-المقاربة الأنثروبولوجية: أول نقطة نبدأ بها تناول هذا المدخل هي تبسيط ماهية علم الأنثروبولوجيا، فهو العلم الذي يدرس الإنسان في كل زمان ومكان كما يقول الاستاذ "عاطف غيث"، وتعرفه "مارغريت ميد" Marguerite Mead على أنه الدراسة البيوفيزيقية والثقافية للإنسان. أما فيما يخص دراسة المدينة فإن المقولة الأنثروبولوجية تنطلق من مسلمتين: المسلمة الأولى مرتبطة بالأفكار التي طورتها مدرسة شيكاغو والتي كانت تماثل بين المدينة والكائن الحي بحيث لا تنظر إلى المدينة على أنها مجرد مجال تتلاقى فيه العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية وغيرها والتي ولدت التنظيم السياسي،

[1] للمزيد من المعلومات حول نظرية "ويرث" يمكن الرجوع إلى المقال: Louis Wirth, Urbanism as a Way of Life, The American Journal of Sociology, Vol, 44, N° 1, Jul, 1938, The University of Chicago Press, p 1-24

فالمدينة بالنسبة لهم كائن حي ينمو ويطور وعيه الخاص ونمطه. وعمليا المدينة حسب هذه المقولة في حاجة إلى أن تنفس وتترعرع لهذا تحتاج مثل الإنسان إلى المساحات الخضراء والغابات والمناطق المحمية (ميل المقاربة إلى التنمية المستدامة وفكرة المدينة الخضراء صديقة البيئة)، والاستغلال العقلاني لمجالها مماثل للاستغلال العقلاني للكائن الحي في إستعماله للموارد المتاحة له.

أما المسلمة الثانية فقد فرضتها في الحقيقة أنثروبولوجيا التنمية التي تهتم بمعضلة التنمية كنتاج إنساني يربط بين ضرورات التقدم والخروج من دائرة التخلف، والأنساق الثقافية السائدة واللازمة لتحقيقها (التنمية) وتفترض تجانس بين الأنساق خصوصا النسق الاجتماعي وبالتحديد البناء الاجتماعي والأنساق الفرعية المرتبطة به.

المحور الثالث

التنمية المستدامة والمدينة

المحور الثالث: التنمية المستدامة والمدينة

مع تزايد المشاكل التي يعيشها النسيج الحضري وتمدده السرطاني على حساب المجال الطبيعي وبدايات العد التنازلي لنضوب الموارد الطبيعية إن عاجلا أو أجلا وزيادة عدد سكان الأرض مع ثبات إن لم نقل تناقص مختلف الموارد أصبح من الضروري بل نقول مسألة حياة الجنس البشري كله وبقائه تعميق الأخذ الفعلي بمؤشرات ومحددات التنمية المستدامة التبي تعيد لمجالنا الطبيعي حقه الطبيعي الذي صنعه الخالق لأجله، وأصبح على عاتقنا مسؤولية التفكير في الأجيال المقبلة من المجتمع البشري. فمن واجب جميع فاعلو السياسات العمرانية والمدينة إعادة النظر في الاستراتيجيات المتبعة في التحضر والعمل بتعميق البحث العلمي من أجل أيجاد الميكانزيمات التي تسمح بحوكمة التعمير بما يتوافق وتنمية متوازية ومستدامة. لذلك نخصص هذا المحور الثالث من المطبوعة الموجهة لطلبتنا الكرام مسيرو الشأن العام المحلي في المستقبل لتناول التنمية المستدامة والمدينة.

-التنمية:

لغة مصطلح التنمية منحوت من النمو الذي يعني لغة ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر، كأن نقول: "نما الماء" أي إزداد وكثر، ونقول نما الزرع أي كبر وارتفع عن الأرض. ودلالة الزيادة تعني الانتشار أي أن الشيء يزداد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه. والتنمية لغويا تعني أيضا الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله. والملاحظ استخدم للدلالة عن التغير والتطور والتبدل الذي يلحق بالشيء والشخص والتكوينات الاجتماعية. وبغض النظر عن استخداماته الأدبية فإن تبلور المفهوم السياسي لهذا المصطلح إرتبط أساسا بموضع مغاير له ونقيض يمثله التخلف.

أما اصطلاحا فإن التعاريف المعطاة لهذا المفهوم تختلف باختلاف مجالات تناوله مثل السياسة والاجتماع والاقتصاد، ويعود أول استخدام علمي لهذا المصطلح إلى المفكر "بوجين ستيلي" في مؤلفه

"خطة تنمية العالم" الصادر سنة 1889، لكنها قديمة إذ ارتبط ظهورها بالفكر الكلاسيكي خاصة عند "أدم سميث" A.Smith في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" وبعده عند الفيزوقراطيين الفرنسيين ثم الفكر الماركسي، واستخدمه "جوزيف شومبتر" J. Chambter في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية". وشملت بحوثهم نظم معيشة الشعوب ومواجهتهم للكوارث والأوبئة والحروب.[1]

ولم يعرف المفهوم الاقتصادي الحالي للتنمية إلا في الثلاثينات من القرن العشرين من خلال البحوث الكمية التي قام بها "كولين كلارك" C. Clark والتي أكدت أن قسم هام من البشرية لا تعيش النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي وكان وراء بروز الكتابات والبحوث الأخرى للاقتصاديين الغربيين التي تتناول التخلف والنمو.[2] ومهما يكن فإن التعاريف صبت في اعتبارها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى متدني إلى حالة ومستوى أفضل وتحويلها من عيش النمط التقليدي إلى نمط حداثي متقدم كما ونوعا، إنها تقديم حلول للمشاكل والمتطلبات التي تواجه الدول والمجتمعات كما يقصد بها تلك العمليات التي تهدف إلى إحداث تغيير بإستعمال مزدوج ومتلازم لأدوات التشخيص العلمية ومشاركة جميع الفاعلين في المجتمع قصد الوصول إلى الرقي والتطور، والقول بهذا يشير إلى الدولة والمجتمع المدني كفاعلين من جهة ومن جهة ثانية يركز على الزيادة التراكمية المتسارعة في مختلف القطاعات ماديا.

كما يمكن تعريفها على أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يديرها العنصر البشري من خلال التحكم في اتجاه التغيير الحضاري والثقافي وهي عملية تغيير مقصود وموجه مرتبط بالمواصفات المطلوبة فيها وتهدف إلى إشباع حاجات أفراد المجتمع. ويحصرها "ماير" Meir في زيادة دخل الدولة عندما يقول أنها عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة زمنية معينة في حين ذهب "ويدنر" Widner إلى أن التنمية تشكل حالة ذهنية أو رغبة واتجاه سيكولوجي أكثر منها هدفا محدد. وربط "جوزيف سبينجلر" J. Spengler التنمية بزيادة قائمة الأشياء (السلع والخدمات) المرغوب فيها والمفضلة وذلك يجعل التنمية عملية مستمرة ومتجددة بإستمرار وتجدد رغبات الأفراد والجماعات.

وتنقل لنا هيئة الأمم المتحدة الرؤية العالمية للتنمية من خلال تعريفها لها في سنة 1955 على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على المجتمع المحلي ومبادئه.

---

[1] خداوي محمد، مرجع سابق الذكر، ص 23-24

[2] Bernard Guerriem, Dictionnaire d'analyse économique, Paris, éditions La découverte, 1997, p 20

لتحسن وتوضح أكثر نظرتها لها في سنة 1956 من خلال تعريفها لها على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. والملاحظ على هذا التعريف الجديد للتنمية ذلك التركيز من قبل الهيئة الأممية (ونحن نعرف الفاعلين الحقيقيين في صناعة القرار داخلها) على المجتمع المحلي فهل نأخذ ذلك على محمل الجد وحسن النية أم أنه في حقيقة الأمر تحضير للتدخل في الشؤون الداخلية للدول؟

وربطها "والت روستو" W. Rostow بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة. أما "شوداك" فيرى أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. في حين أن "عبد المنعم شوقي" يربط بين مفهومها وسياساتها عندما يعتبر أنها ذلك الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من خلال عمل تغيير مقصود وموجه يهدف إلى إشباع حاجاته.

إنها عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها اجتماعيا لنمو قوى الإنتاج تتم على أساس تحولات بنيوية عميقة تسمح بإبراز القوى والأولويات كما ونوعا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القواعد والقوانين الاقتصادية لهذا النمط مسار وأدوات إنجاز هذه التنمية.[1] إنها الجهود التي تسعى إلى تطوير الاقتصاد وتحسين نمط معيشة جماعة أو مجتمع ما بزيادة مداخيل أفراده وتقليص الضرائب والأعباء عليهم.

ويعرفها "فرنسوا بيرو" François Perroux على أنها مجموعة من المتغيرات التي تحدث على الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بتحقيق الزيادة الفعلية في الناتج القومي شريطة زيادة هذا الأخير عن معدل نمو السكان.[2] ونلاحظ ذلك التركيز في تناول التنمية على القطاعات الاقتصادية الهامة وذلك ما يؤكده "كين دوبرجيه" C. Deberger في اشتراط توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات القائمة أو المزمع إنشاؤها لزيادة الناتج القومي، وهي العملية التي تستخدمها الدولة غير مكتملة النمو لزيادة دخلها القومي وبالتالي زيادة نصيب الأفراد فيه مما يحسن مستوى المعيشة.[3] لكن الزيادة سواء في الدخل القومي أو متوسط دخل الأفراد لا تضمن العدالة الاجتماعية ومن هنا يأتي تدخل

[1] طلال البابا، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، (بيروت: دار الطليعة، 1983) ص73

[2] Alain Beione, Christine Dello et d'autres, Dictionnaire des sciences économiques, Paris, Armond Collin, 1995, p 99

[3] محمد عبد العزيز عجمية (وآخرون)، مقدمة في التنمية والتخطيط، (بيروت: دار النهضة العربية، 1987) ص47

الدولة بسن تشريعات الحماية الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة. وفي هذا الصدد جاء إسهام "ت. تشلز" T. Tchels مركزا على رأس المال البشري بدل الاهتمام بتراكم رأس المال المادي الاقتصادي وهذا الذي أكدته بحوث "دودلي سايرز" D. Sayres سنة 1969 التي أسقطت ذلك الاهتمام الزائد بالنمو الاقتصادي كمحور العملية التنمية وأصبح ينظر إليها على أنها قبل كل شيء ظاهرة اجتماعية تحارب الفقر والبطالة واللامساواة.

وأدت هذه الدراسات إلى تحويل موضوع التنمية من التركيز على الجانب الاقتصادي المادي إلى النمو الديموغرافي، التمدن، التعليم، الصحة، التحول الزراعي والهجرة والثقافة كأسس بنيوية لنظرة محينة وأكثر شمولية للتنمية.[1]

عموما اتجهت الكثير من الدراسات إلى تحديد مفهوم التنمية من خلال العناصر التي تدخل في التركيبة المعقدة لهذه العملية وهي:

-العناصر المرتبطة بأفراد المجتمع المراد تنميته: حيث يشير مفهوم التنمية من هذا المرتكز إلى الهدف، إذ أنها تعمل على تهيئة المجتمع للإحساس بمشاكله وعمل أفراده معا للتخطيط لحلها وإسهامهم في تنفيذ تلك الخطط في المشروعات الناجحة على جميع الأصعدة مع ما يصاحب ذلك من ولائهم الفوقي (الشعور بالانتماء) والعمل على تحقيق الرفاه الصحي والاجتماعي يستمد نجاحه من النجاحات الاقتصادية والسياسية التي تعتمد الحوار والمشاركة كأسلوب عمل.

-عناصر الموارد المادية: إن التوظيف الأمثل لتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المادية يحدد مفهوم التنمية على هذا المستوى مع تحقيق تنسيق أمثل بين الفاعلين في المجتمع لاستثمار أمثل للإمكانيات المتاحة مع ما يصاحبه من استقلالية للمؤسسات.

-الأدوات المستخدمة في التنمية: نذكر من بين هذه العناصر:

° اعتماد التقنيات والطرق العلمية في الدراسة والتخطيط والتنفيذ والتقويم.

° تنمية وسائل الاتصال بين جميع الفاعلين في العملية التنموية انطلاقا من رؤية مشتركة وواضحة لجميع الأهداف بينهم.

° إعداد الموارد البشرية التي تدرس وتخطط وتنفذ العملية التنموية وفق المناهج العلمية الحديثة.

لقد أثير الكثير من الجدل حول تعريف جامع للتنمية وكان ذلك الجدل نابعا أولا من اختلاف مستوى المجتمعات والدول وثانيا من اختلاف الحقل المعرفي الذي يتناولها. وهذا ما قد يفسر ذلك الخلط بين

[1] صلاح الدين نامق، إقتصاديات التنمية، (القاهرة: مطبعة العيد الصغير، ب.ت) ص239-240

مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الأخرى القريبة منه إذ نشير على سبيل المثال درج عالم الاقتصاد "ادم سميث" Adam Smith على استخدام لفظي للتقدم المادي le progrès matériel والتقدم الاقتصادي le progrès économique واستخدم مصطلحي التحديث modernisation والتصنيع industrialisation عندما ثارت مسألة تطوير اقتصاديات دول أوروبا الشرقية.

أما على المستوى العلمي المعرفي فقد استعمل كما أشرنا سابقا مفهوم التنمية في الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث جملة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين لإكسابه القدرة على التطوير الذاتي والمستمر بمعدلات تضمن التحسن المتزايد في نوعية حياة أفراد المجتمع، أي زيادة قدرة ذلك المجتمع على إشباع حاجاته مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة السهر على الترشيد المستمر للإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عوائدها. وقد انتقل هذا المفهوم إلى حقل الدراسات السياسية مع ستينيات القرن العشرون وركز على التنمية السياسية ويهتم بتطوير البلدان العالمثالثية سياسيا بحيث أصبح المصطلح يعبر عن عملية تغيير سياسي واجتماعي متعددة الجوانب تهدف إلى الوصول إلى مستوى الدول المتقدمة، فدلالات المصطلح أصبحت تتعدى الطرح الاقتصادي لتتناول مسألة السيادة.

وقد امتد استعمال هذا المفهوم ليرتبط بحقول معرفية أخرى وظهرت مفاهيم التنمية الثقافية الهادفة إلى الرقي بمستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، والتنمية الاجتماعية الرامية إلى تطوير التفاعلات الاجتماعية بين أفراد المجتمع ومؤسساته وجمعياته الأهلية. كما انتقل هذا المفهوم إلى مجالات أخرى أكثر حداثة منها المجال البيئي وتطوير الطاقات المتجددة.

وأشار الأستاذ "محمد نصر عارف" إلى أن معظم الكتابات العربية لم تهتم بتحديد مفهوم التنمية تحديدا تتطلبه الدراسة الأمبريقية العلمية، ولا بتحديد تعريف مانع جامع لها ولا توضيح جلي لأبعادها استنادا إلى أن المفهوم يمثل مسلمة ليست في حاجة إلى التدقيق. وهذا ما أدى إلى إختلاط المعنى العلمي للمفهوم بالمعنى الشائع الذي لا يستند إلى أساس صحيح من الاستخدام إلى درجة أصبح هذا المفهوم يطلق على أي مجال أو موضوع من باب البريق والموضة الخطابية دون فهم أبعاده ومحتواه. ويضيف على أن البعض من تلك الدراسات وسعت من إطار المفهوم فجعلته فضفاضا ليصبح مفهوما مفتاحا يجب أن يكون ماثلا (ومستحضرا) في الأذهان عندما نفكر في الكيفية التي نحول بها المجتمع العربي إلى مجتمعا أكثر ثراءا وتقدما وتطورا,[1]

[1] نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي (بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط4، 2006) ص57

-تطور مفهوم التنمية:

من خلال ما سبق يمكننا أن نقول أن التنمية كمفهوم ارتبط بتقسيم الدول (وبالتالي المجتمعات) تبعا لتخلفها أو تقدمها وعرف تطورا يمكننا أن نوجزه في المراحل التاريخية التالية:

-المرحلة الأولى: وهي مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي ففي خمسينيات وستينيات القرن العشرين كان التعريف الشائع للبلدان النامية مرتبط بالمستوى المنخفض للدخل الفردي بالمقارنة مع ذلك المحقق في الدول المتقدمة، والتنمية هي تلك الزيادة المتسارعة والمستمرة للدخل الفردي في فترة زمنية والحالة التي يصبح الاقتصاد القومي قادر على توليد زيادات في الناتج القومي الإجمالي بعد حالة ركود طويلة تتراوح نسبتها بين 5 %و7 % وبالتالي زيادة في الدخل الفردي معدلها بين 2 % و4% في ظل زيادة سكانية سنوية مقدرة ب3 %.

إن النظرة الغالبة في هذه المرحلة من تطور مفهوم التنمية وإن أخذت بعين الاعتبار محاربة الأمية ونشر التعليم ومحاربة الأمراض والآفات كانت تركز على الجوانب المادية الاقتصادية لبناء الدولة ومؤشرات زيادة الإنتاج والادخار والاستثمار وبالتالي فإن مفهوم التنمية كان مرادفا للنمو الاقتصادي واتضح ذلك بصورة جلية بعد إصدار "والت رستو" W. Roustow كتابه "مراحل النمو الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي" سنة 1959 والذي كان يعبر عن المراحل الحقيقية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا والاقتصاد الغربي على وجه العموم. وقد تعززت هذه النظرة لمفهوم التنمية بظهور قراءات للتاريخ الاقتصادي تفيد بأن توزيع الدخل لا بد أن يتدهور في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي قبل أن يأخذ في التحسن والارتفاع في المراحل الموالية.[1] إنها مرحلة تختزل التنمية في النمو الاقتصادي. ووضحت نسبية هذا المفهوم بعد قراءة تجارب الدول النامية خصوصا النفطية منها التي ارتفع دخلها القومي دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع دخول الأفراد وبالتالي تحسن مستوى معيشتهم.

إن هذه النظرة المادية الاقتصادية لمفهوم التنمية التي صدرها الغرب لدول العالم الثالث وطبقتها الكثير منه لم تؤدي إلى النمو بل لوحظ اتساع لرقعة الفقر والمرض والأمية فيها ولم تؤدي إلى تقليص الفجوة بين أغنياء العالم وفقراءه بل ساهمت في اتساعها من خلال التبعية الاقتصادية.

المرحلة الثانية: مع إسهامات "شلتز" و"دولي" السالفة الذكر وبالنظر إلى نتائج مفهوم النمو الاقتصادي في الدول النامية أصبح من المؤكد أن ارتفاع الدخل القومي كميا لا يعني بالضرورة إرتفاع مستوى معيشة

[1] إبراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير -دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها- (القاهرة: دار الشروق، 2001) ص14

الأفراد وتقلص الفقر والأمية والجهل وأن تحقيق ذلك يقتضي عدالة اجتماعية تؤسس لتنمية تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بمعنى آخر إبراز الجوانب الهيكلية والمؤسسية لها ولا يتأتى ذلك دون تدخل الدولة من خلال التشريع بقواعد تضمن إعادة التوزيع العادل للثروة وإعادة لموقعة الرأس المال البشري بحيث يخصص جزء من الرأس المال المادي للاهتمام بقطاعات التربية والتعليم والتدريب والصحة والتضامن الاجتماعي ومعالجة ظواهر مثل هجرة الأدمغة في العالم الثالث. إنها التنمية البشرية[1] التي تعني بتنمية طاقات البشر والرفع من مستوى معيشتهم ماديا ومعنويا بصفة مستمرة زمنيا. إنها مرحلة إشباع الحاجات الأساسية المادية منها والمعنوية الناجمة ليس فحسب من زيادة المداخيل والاستثمارات والمعونات الأجنبية ونقل التكنولوجيا، وإنما يتطلب سياسات وإجراءات تكفل العدالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المرحلة الثالثة: بالنظر إلى التطور العلمي للمجتمع الدولي المحقق في جميع الجوانب وبالنظر إلى نتائج التجارب والخبرات المتراكمة لدول العالم الثالث اتسع مفهوم التنمية البشرية زمنيا إذا أن السياسات بدأت تأخذ بعين الاعتبار حاضر المجتمع ومستقبله، وبرزت خيارات جديدة تمتد إلى الحريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد وإلى حرية الإبداع والابتكار والتمتع بالكرامة والاحترام، إنها التنمية المستدامة التي ترتبط بتوسيع قدرات الفرد وخياراته والتعاون والعدالة في توزيع الثروة والاستدامة بتحقيق العيش الكريم بعيدا عن أي خوف أو تهديد، والحرية والحق في التعليم واكتساب المعارف والخبرات وتعميم الشفافية في الممارسات والمساواة في تقلد المناصب القيادية مما يعني حق ذلك الفرد في المشاركة الجادة في تسيير الشأن العام وصناعة القرار.

إنه مفهوم التنمية المطردة[2] الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة وحتمية التفاعل بين التنمية والبيئة بحيث يؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال اللاحقة على تأمين حاجاتها إن ذلك يعني الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والحفاظ عليها من أخطار التبديد أو التخريب أو التلوث.

المرحلة الرابعة: تمثل امتداد تطوري لفكر المرحلة السابقة ركز فيها على التنمية الإنسانية الشاملة بدخول مفاهيم مثل الحوكمة والرشادة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات "بروتن وودز" ونقلها إلى تجارب العالم الثالث، إذ لم يعد النمو المادي الاقتصادي غاية في حد ذاته وإنما جسر عبور لتحقيق التنمية الإنسانية

[1] تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003

[2] ابراهيم العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص34

الشاملة التي تعني تقليص الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات والتوزيع العادل للثروة العالمية حيث يصل المجتمع البشري إلى الرفاهية والرقي وتختفي الأمية والجهل والمرض والبطالة.. في ظل تواصل للأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية. إذ تبين أن التنمية لا ينظر إليها من مصلحة الأغلبية التي يمثلها سكان العالم الثالث لا لسبب إلا لأنها حرمت من حقها في التعبير عن مصالحها وأبعدت بصورة أو بأخرى عن مراكز صناعة القرار الدولي. وأصبحت الحوكمة ليست فقط قضية نوعية الحكم وكيفية إدارة شؤون المجتمع والدولة الواحدة وإنما قضية إنسانية بإمتياز. إننا أمام مفهوم عولمة التنمية.

وهذا ما يفسر زيادة الاهتمام بقضايا البيئة خصوصا مع المشاكل الايكولوجية زادت نتيجة التكنولوجيات المستعملة والنمو السريع الصناعي الملوث وأدى إلى إلحاق أضرار كبيرة بالموارد الطبيعية المتاحة –الأرض–الماء–الهواء.

-<u>خصائص التنمية</u>:

بالرجوع إلى التعريف الاصطلاحي واللغوي للتنمية يمكننا أن نستنتج مبدئيا الخصائص التالية:

°إن التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة في الزمن تبعا لتغير وزيادة احتياجات المجتمع ولكن أيضا تبعا لمقدراته.[1]

°التنمية عملية تتطلب إسهام وانخراط كل الفاعلين في المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات.

°هي عملية واعية محددة الأهداف والغايات تتنافى والطابع العشوائي والمناسباتي.

°التنمية عملية منظمة ومخططة ومحددة الأولويات والاتجاهات فتحت المجال لحقول معرفية وتخصصات جديدة مثل إدارة التنمية واقتصاد المعرفة.

°تعمل التنمية على تحقيق تحولات هيكلية وهذا ما يميزها عن النمو الاقتصادي.

°هي عملية بناء قاعدية من خلال خلق قاعدة إنتاجية تعتمد أساسا على الطاقات الذاتية بدل الاعتماد على الخارج (التبعية).

° التنمية عملية مسجلة في الزمن لان النشاط التنموي يحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منظم أي عبر فترات زمنية طويلة. وهذا ما أشار له المفكر "مالك بن نابي" في معادلته الحضارية: الإنسان+ الأرض+ زمن.

[1] يوسف حلباوي، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة (بيروت : مؤسسة الرسالة، 1979) ص 98

وقد تحول مفهوم التنمية كعملية مجتمعية إلى محط إهتمام المؤسسات الدولية إذ أصدر البنك الدولي سنة 1985 تقريرا تراتيبيا عن التنمية ل126 دولة يتضمن فروقات بين الدول النامية والدول المتقدمة. فتبعا لمؤشرات التنمية لسنة 1983 قسم دول العالم إلى دول نامية مثلت % 78.60 بما فيها الدول المصدرة للنفط بينما مثلت الدول المتقدمة % 21.40 مع العلم أن عدد سكان هذه الأخيرة لم يكن يمثل إلا % 31.70 من مجموع سكان العالم. ولم تقتصر هذه الفروقات على عدد السكان فقط بل الأهم منها تلك الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجموعتين من الدول ما حول مسألة التنمية إلى تطلع عند المجموعة الأولى وتحدي هام وورقة ضغط ومزايدة سياسية على المستوى الدولي لدى الثانية.[1] لكن مهما يكن فإننا نخلص إلى أن مسألة التنمية تعني الملايير من البشر الذين يتطلعون إلى تحسين مستوى معيشتهم التي تمثل قضية التنمية المركزية وهدفها الأخير.[2]

-<u>التنمية المستدامة</u>.

عرفت التنمية المستدامة أول مرة في تقرير لجنة بورتلاند portland بأنها: "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاته"، كما أن هناك إجماع على أن عبارة التنمية المستدامة تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا المختلفة، ففي قمة الأرض التي عقدت في ريوديجانيرو سنة 1992، اتخذت التنمية المستدامة المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة "الأجندة 21" والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة، كما أن قمة الأرض الثانية التي عقدت في سنة 2002 في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا تحت شعار "القمة العالمية للتنمية المستدامة" أكدت هذا التحول في الاهتمامات.

إن للتنمية المستدامة جذور فكرية تمتد إلى السبعينات من القرن الماضي، حيث جاء في تقرير نادي روما المعنون "حدود النمو" limettes to grivth سنة 1970 أن الحدود البيئية للنمو الاقتصادي عامل هام في التنمية الاقتصادية، ثم أصدر الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة تقريراً بعنوان "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة" عام 1980، واعتبر هذا التقرير رائداً في مجال المقاربات الراهنة المتعلقة بترابط الاقتصاد مع البيئة ومنه انبثق وتأسس مفهوم التنمية المستدامة بناءً على هذا التحليل. وظهر مفهوم

[1] محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985) ص19

[2] نفس المرجع، ص 42

التنمية الملائمة للبيئة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 وهو مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية إذ تم تصميم نموذج للتنمية يحترم البيئة ويولي عناية خاصة بالإدارة الفعالة للموارد الطبيعية، ويجعل التنمية الاقتصادية مرافقة للعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. وكان هذا المؤتمر أول إنجاز في مجال وضع أسس النظام البيئي العالمي وانبثق عنه برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEF.

ويتحدد مفهوم الاستدامة الذي يظهر حديثاً كترجمة للكلمة الإنجليزية Sustainability في معنى الحفاظ على البيئة وصيانتها بشكل متواصل، ويعتبر تقرير بورتلاند الذي أعدته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التي شكلت من أكثر من عشرين شخصية سياسية عالمية ومن خبراء البيئة والتنمية من مختلف دول العالم، ونشر هذا التقرير في عشرين لغة، تناول التنمية المستدامة من منظور دولي ناقش أسباب تدهور البيئة العالمية التي كانت نتاج حالات الفقر والنمو السكاني في دول الجنوب والاستهلاك المفرط والتلوث في الشمال، وحسب التقرير فإن التنمية المستدامة لا بد أن تساهم في مكافحة الفقر في الدول النامية وتخلق توازناً بين استخدام المواد في العالم الصناعي وبين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد، كما اعتبرت قمة الأرض التي عقدت بمبادرة من الأمم المتحدة، أول قمة تبحث في البيئة والتنمية بصفة جادة ومميزة وحضرها أكبر عدد من رؤساء الدول في التاريخ إذ قدر عددهم بـ 108 رئيس دولة.[1]

وكانت هذه القمة البوابة التي أسست لفهم أوسع وأعمق بين القادة السياسيين في العالم حول مدى أهمية التعاون الدولي في عدة مواضيع رئيسية ذات العلاقة بالمحافظة على البيئة، وتوصلت قمة "ريوديجانيرو" إلى وضع عدد من المعالم البيئية والتنموية الهامة وعلى رأسها جدول أعمال القرن 21 "أجندة 21"، وإعلان ريو ميثاق التغيير المناخي وميثاق التنوع البيولوجي وإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. والأجندة 21 هي عبارة عن خطة عمل دولية للتنمية المستدامة وتقسم إلى أربعة مجالات في أربعين بنداً، تغطي نطاقاً واسعاً من القطاعات التي لا بد من الحفاظ عليها خاصة الموارد الطبيعية وتعزيز دور المجموعات المختلفة في إدارة هذه الموارد، كما تناولت مواضيع تنموية اجتماعية واقتصادية، كمحاربة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وآليات تطبيق السياسات التنموية المستدامة، ولم يكن تطبيق الأجندة 21 بالصورة التي كانت تهدف إليها مختلف الأوساط، خاصة مؤسسات المجتمع المدني حيث عانت من التعثر والعشوائية وقلة توافر الإرادة السياسية والالتزام المالي والاقتصادي.

[1] محمد غربي، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟ دورية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية، العدد الأول، جانفي 2013ن ص 63-65.

وجاءت قمة جوهانسبورغ للوقوف على الإنجازات المحققة على مدى عشر سنوات من إعلان ريو، لذا قام الأمين العام للأمم المتحدة بإعداد تقرير حول تنفيذ البنود المشكلة للأجندة 21، حيث أشار إلى محدودية النتائج عند التطبيق وأن الأوضاع البيئية أصبحت أكثر تدهوراً من ذي قبل وعليه وجب تداركها خلال مؤتمر جوهانزبورغ حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى المؤتمر التحضيري الثاني المنعقد في نيويورك سنة 2002، أن هناك فجوة في تنفيذ بنود الأجندة 21.[1]

ومن خلال عرض أهم المراحل التي أدت إلى تطور التنمية المستدامة، نخلص إلى تحديد مجموعة من التعاريف تعددت بين المفكرين الاقتصاديين، منها:

-تعريف تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية (1987): "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتها"

-تعريف سحر قدري الرفاعي (2009): التنمية المستدامة هي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة بين أركانها الثلاث: البشر والموارد البيئية والتنمية الاقتصادية.[2]

-كما عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية P.N.V.D 1992 في تقريره العالمي للتنمية البشرية بأنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، الضريبية، التجارية، الطاقوية، الزراعية والصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصادياً، اجتماعياً، وإيكولوجياً مستديمة"

ويمكن تعريف تقسيمات التنمية إلى أربعة مجموعات: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تكنولوجية.

-التعريف الاقتصادي: إن التنمية المستدامة تعني إجراء فحص عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية في الشمال من الطاقة والموارد الطبيعية وإقناعها بتصدير نموذجها الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة، فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً في الجنوب.

-التعريف الاجتماعي: التنمية المستدامة تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.

-التعريف البيئي: التنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية.

---

[2] نفس المرجع، ص 69.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها)، (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017)، ص 81.

-التعريف التكنولوجي: يعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات التطبيقية التي تستخدم تكنولوجيا منظمة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.[1]

ومن خلال جملة هذه التعاريف يمكن تعريف التنمية المستدامة أيضا بأنها التنمية التي تعمل على تحقيق نمو اقتصادي من أجل رفاه الأفراد والمجتمع مع أخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة لأنها مهمة للوجود البشري ولا تصبح كاملة إذا لم تأخذ المتطلبات الاجتماعية بعين الاعتبار كل هذا تلبية لاحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة، وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد بعض خصائص التنمية المستدامة وهي كالتالي:

-تنمية شاملة أو متكاملة.

-هي تنمية مستمرة، هي تنمية عادلة، هي تنمية متوازنة.

-هي التنمية التي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

-هي التنمية الرشيدة دون إسراف أو سوء استخدام أو استغلال.

-هي التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها.

-هي التي تعظم من قيمة المشاركة الشعبية أو مشاركة المواطنين في جميع مراحل العمل التنموي.[2]

أما عن أهداف التنمية المستدامة، فترى منظمة الأمم المتحدة (1987) أنها تتمثل في:

1-تحقيق النمو الاقتصادي.

2-تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

3-ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد.

4-حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة.

5-التنمية الاجتماعية.

وحاول "ماهر أبو المعاجلي" رصد أهداف التنمية المستدامة بشكل تفصيلي كالتالي:

1-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجة الأساسية للبشر معاً على المدى البعيد، مع ترشيد استثمار كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة لتلك الموارد.

[1] مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة (عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص 54-55.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق الذكر، ص 83.

2-تحقيق النمو الاقتصادي المقترن بتحقيق الرفاهية الاجتماعية والإنسانية معتمدة على التنمية البشرية كعنصر حيوي والعلاقات التبادلية والتكاملية بين كل من السكان والموارد والبيئة والنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني.

3-تحقيق مزيد من العدالة للفئات الأكثر حرماناً أو المتعرضة للخطر في المجتمع وتحسين جودة الحياة والعمل على منح القوة أو تمكين الإنسان من إعطاء اهتمام لكل من الإنسان وبيئته والعلاقات بينهما.

4-تدعيم المشاركة الفردية والجماعية والمجتمعية وإتاحة فرصة لمشاركة الإنسان بطريقة أساسية في إحداث التغيير المرغوب في شخصيته أو في البيئة أو في كليهما.

5-اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية في المجتمعات بما يمكن من أن تكون مبدعة وقادرة على استخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي والتي تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية بما يسهم في وجود توازن بين ديناميكية بناء الموارد الطبيعية في المجتمع وجهود المورد البشري.

6-المساهمة في بناء القدرات المؤسسية في المجتمع بحيث تكون أكثر كفاءة وفاعلية في توجيه المورد البشري وتفعيل مشاركته في استخدام الموارد المالية والمادية والتنظيمية مع المساهمة في توفير قدرات إدارية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في صنع وتنفيذ وتقويم سياسات التنمية في المجتمع حاضراً ومستقبلاً.

7-تشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة ذات المخلفات المحدودة وغير الملوثة مع ترشيد وحسن اختيار المواقع الصناعية وتنمية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في إطار زمني يحقق عدالة الاستخدام للأجيال الحاضرة مع عدم تجاهل حق الأجيال القادمة في ذلك. وتكمن أهمية التنمية المستدامة في كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية وتلعب دوراً كبيراً في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة، ورفع مستوى التعليم، وتقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي.[1]

-<u>أهداف التنمية المستدامة:</u>

تتلخص أهداف التنمية المستدامة حسب تقرير الأمم المتحدة سنة 2017 فيما يلي:

الهدف 01: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 02: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 03: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

[1] مدحت أبو النصر، ياسمين محمد، مرجع سابق الذكر، ص 88-91.

الهدف 04: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف 05: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 06: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 07: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 08: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 09: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.

الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

وعلى العموم فالتنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إعادة صياغتها وتلخيصها فيما يلي:

[1] تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، 2017.

1-تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: إذ تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً ونفسياً وروحياً، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2-احترام البيئة الطبيعية: التركيز على العلاقة بين النشاطات، السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، فهي تنمية لتسوية العلاقات الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: وتنمية إحساسهم بالمسئولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ متابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

4-تحقيق استقلال واستخدام عقلاني للموارد: هدف التنمية المستدامة هو العمل على عدم استنزاف الموارد الطبيعية أو تدميرها بل تعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

5-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: العمل على توظيف التكنولوجيا بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهم التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية الاستخدام المتاح والجديد منها، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية.

6-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: بطريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.[1]

والملاحظ من خلال التعاريف السابقة التي ميزت التنمية المستدامة، أن هذه الأخيرة تتضمن أبعاداً متعددة مختلفة تتداخل فيما بينها، وهذا ما سيتم معالجته في النقطة الموالية.

-أبعاد التنمية المستدامة:

تتألف التنمية المستدامة من ثلاثة عناصر رئيسية، وهي: النمو الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأخيراً البعد التقني الإداري.

1-البعد الاقتصادي: لقد أفرزت التطورات البيئية إلى وجود فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية، وهو علم اقتصاد البيئة؛ والذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2014)، ص 28-30.

والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستداماً، ويعتبر العامل السياسي عاملاً قوياً في عملية التنمية لأن عدم توافره كما هو موجود في معظم الدول النامية يشكل عائقاً أمام عملية التنمية، فالدول النامية تعاني من المشاكل التنموية وكثرة المديونية، ومزيد من الاستنزاف للثروات الطبيعية والتدمير البيئي، والتضخم والفقر والبطالة وارتفاع عدد سكانها مما يجعلها أكثر دول العالم عرضة للتوتر الإقليمي واتجاه التنمية اتجاهاً سلبياً فيها، كما يشكل الفساد الاقتصادي والاجتماعي أكبر تهديد لتنمية هذه الدول، وضعف الاستثمار الداخلي وارتفاع أعباء الديون الخارجية المترتبة عليه.[1]

ويمكن تلخيص الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1-استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث).

2-تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توظيف نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيف التلوث...).

3-وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض مسيرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياستها.

4-تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيا النظيفة، الاستهلاك الأخضر).

5-الاستثمارات المسئولة اجتماعياً التي تأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية للمشاريع[2].

2-البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتدفع نحو ضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية، ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان في المقدمة، ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

-تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان وذلك من خلال توسيع المناطق الحضرية، حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة العمومية،

[1] عمار عماري، "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستدعامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008، ص 08.

[2] مصطفى يوسف كافي، المرجع السابق الذكر، ص 77.

وتدمير النظم الطبيعية المحيطة، ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية سعياً منها لإبطاء حركة الهجرة إلى المدن مع الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة.

-الاستخدام الأمثل للموارد البشرية من خلال إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات الأساسية اليومية.

-حرية الاختيار والممارسة الديمقراطية الذي يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.[1]

3-البعد البيئي: يرجع أصل كلمة بيئة في اللغة الإنجليزية (écologie) إلى لفظة (Ecos) والمشتقة من الكلمة اليونانية، وتعني البيت أو المنزل، والكلمة (logos) تعني العلم، وتنقسم البيئة إلى بيئة طبيعية وبيئة بشرية أو حضارية، وهذه الأخيرة هي من صنع الإنسان نتيجة تفاعله مع مكونات بيئته، والتي هي في الأصل بيئة طبيعية ولكن سعي الإنسان إلى تطويرها من أجل تحقيق مصالحه ما أدى إلى حدوث خلل في توازنها الطبيعي والحيوي، وقد نتج عنه مشاكل عديدة أهمها التلوث البيئي والذي يعني أي تغيير في خواص البيئة، مما قد يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الإضرار بالكائنات الحية أو المنشآت فيؤثر على ممارسة الإنسان لحياته الطبيعية، واستنزاف الموارد الطبيعية، حيث أدى الاستخدام الزائد للتكنولوجيا إلى حدوث ضغوط هائلة على البيئة وأدى إلى تدمير جزء كبير من رأس المال الطبيعي (المادي والبيولوجي) للإنسان، وأثر على النظام الإيكولوجي تأثيراً سلبياً،[2]

إن تزايد استخدام الطاقة الأحفورية (الفحم، النفط، الغاز السائل)، والتي تمثل نسبة استخدام تقدر بـ80% من الاستهلاك العالمي في الوقت الحالي، تسبب في مشاكل بيئية عديدة أثرت على توازن التركيب الكيميائي للغلاف الجوي. ولما كانت حماية البيئة والحفاظ على مواردها تعتبر حلقة الوصل بين الاستهلاك العالمي للطاقة وتطور التنمية في جميع دول العالم، فإنه في عام 1992، تم تبني اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغيرات المناخية والتي تضمنت تعهدات عامة تتحملها الأطراف في

[1] مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية – الحجيرة –، مذكرة مستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014/2013، ص 31.

[2] أحمد حنيش، حفيظ بوضياف، "التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة" ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية – 2018ن ص 05.

الاتفاقية، ثم الحق بهذه الاتفاقية سنة 1997 بروتوكول كيوتو الذي يسعى إلى فرض التزامات محددة تقوم بها الدول الأطراف لتخفيض الانبعاثات المترتبة على استهلاك الطاقة والسعي إلى التوجه الدولي لاستخدام أنواع الطاقة المتجددة والتي من أهمها: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، الوقود الحيوي، الطاقة الجوفية. فالاهتمام بالبعد البيئي يمثل العمود الفقري للتنمية المستدامة،[1] ويمكن إعطاء بعض الأمثلة عن التنمية البيئية في الآتي:

-المحافظة على الأراضي الزراعية.

-مكافحة التصحر.

-المحافظة على المسطحات المائية.

-العمل على زيادة المساحات الخضراء.

-زراعة الأشجار والمحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي المحقق للتوازن الايكولوجي.

-حماية الكائنات الحية وغير الحية.

-التحول نحو الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية.

-تطبيق فكر المدن الخضراء والذكية.

-جعل معظم الأعمال المكتبية تتم من خلال الأنظمة المعلوماتية.[2]

4-البعد التقني والإداري: وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ ويستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد ويوظف معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخلياً، كما يتطلب تحقيق التنمية المستدامة وجود مجموعة من الأنظمة التي تتوافق مع متطلبات البيئة ومن هذه الأنظمة النظام السياسي الذي يضمن المشاركة الفعالة للمواطنين في اتخاذ القرار، أما النظام الاقتصادي يحقق الفائض الاقتصادي ويعتمد على المنتجات المحلية، والنظام الاجتماعي يسعى إلى تحقيق خطط التنمية مع أساليب تنفيذها على أرض الواقع، والنظام التكنولوجي يمكن له البحث في حلول للعديد من المشاكل التي تواجهه، والنظام الدولي الذي يعزز التعاون (الاعتماد المتبادل والمتكافئ) وتبادل الخبرات

[1] عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال – قسم الحقوق –، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 42.

[2] مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، مرجع سابق الذكر، ص 97.

في مشروعات التنمية، وأخيراً النظام التعليمي يدرب على تأهيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة العامة والخاصة، بحيث تعمل هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن من أجل هدف رئيسي تنجح معاً في تحقيقه.[1]

ونظراً لكون التنمية المستدامة عملية متعددة الأبعاد، فقد تم وضع وتطوير طرق كمية من أجل محاولة قياس مدى انجاز وتطبيق عملية التنمية في الدول، ولذلك تختلف هذه الطرق والمؤسسات في عددها ونوعها من فترة زمنية إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى، نظراً إلى اختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف أولوياتها.[2]

-مؤشرات التنمية المستدامة:

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا التي تضمنتها أجندة القرن الحادي والعشرين والتي تشكل إطار العمل البيئي في العالم، وقد حددتها الأمم المتحدة بالقضايا التالية: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، الفئات الاجتماعية، أنماط الإنتاج والاستهلاك، السكن، الأمن، السكان، الغلاف الجوي، الأراضي، البحار والمحيطات والمناطق الساحلية، المياه العذبة، التنوع البيولوجي، النقل والطاقة، النفايات الصلبة، والخطرة، الزراعة، التكنولوجيا،التصحر والجفاف، الغابات، السياحة البيئية، التجارة، القوانين والتشريعات والأطر المؤسسية.[3] وقبل التطرق إلى هذه المؤشرات يتوجب أولاً توضيح مصطلح المؤشر:

"يعرف المؤشر على أنه عبارة عن إحدى البيانات أو المعطيات التي تم اختيارها من بين مجموعة من البيانات أو المعلومات الإحصائية المهمة، من أجل خصوصيتها وأهمية ما تمثله قيمتها"، كما يعرف أيضاً على أنه "أداة تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة" وهو مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار، وفي تعريف شامل

[1] مريم حسيني، مرجع سابق الذكر، ص 32.

[2] سليمة بوعزيز، السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة المستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015/2014، ص 24.

[3] عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات، (الدوحة: الناشر اللجنة للسكان، ط1، 2008)، ص 22.

للمؤشر، فإن هذا الأخير متغير كمي يحدد بقيمة مطلقة أو معدل أو نسبة، ويستخدم للتعبير عن ظاهرة أو قضية ما"[1]

ومن أهم القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة:

1-القضايا والمؤشرات الاجتماعية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة في ست قضايا وهي: المساواة الاجتماعية، الصحة العامة، التعليم، السكن، الأمن، السكان.

أ-المساواة الاجتماعية: تعد من بين أهم القضايا في التنمية المستدامة، حيث تعكس بدرجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة، وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة أهمها الصحة والتعليم والعدالة، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضية مكافحة الفقر وتوفير العمل وتوزيع الدخل، والوصول إلى الموارد المالية وعدالة الفرص بين الأجيال، وقد عالج جدول أعمال القرن الواحد والعشرين المساواة الاجتماعية في الفصول الخاصة بالفقر وأنماط الإنتاج والاستهلاك والمرأة والأطفال والشباب، وكذلك المجتمعات المحلية، وعلى الرغم من التزام معظم دول العالم باتفاقيات ومعاهدات تتضمن مبادئ العدالة والمساواة الاجتماعية، فإن أغلب هذه الدول لم تحقق نجاحاً ملموساً في مواجهة سوء توزيع الموارد ومحاربة الفقر، وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما نسبة السكان تحت خط الفقر، ومقدار التفاوت بين الخمس الأغنى والخمس الأفقر بين السكان.

ب-الصحة العامة: هناك ارتباط بين الصحة والتنمية، فالحصول على مياه صالحة للشرب وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة تعد من أهم مبادئ التنمية المستدامة، لأن تدهور الأوضاع الصحية نتيجة تلوث البيئة المحيطة بالسكان والفقر وغلاء المعيشة والنمو السكاني المطرد أدى إلى الفشل في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية، وقد وضع جدول أعمال القرن الحادي والعشرين بعض الأهداف الخاصة بالصحة أهمها ما يلي:

-تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في مناطق الأرياف.

-السيطرة على الأمراض السارية المعدية وحماية الأطفال وكبار السن.

---

[1] سهام حرفوش، "الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008، ص 10.

-تقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.

أما أهم المؤشرات الرئيسية للصحة فهي: العمر المتوقع عند الولادة، معدلات وفيات الأمهات والأطفال والرعاية الصحية الأولية.

ج-التعليم: يعد التعليم مطلباً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة، لأنه من أهم المكاسب التي يمكن أن يحصل عليها الفرد لتحقيق النجاح في الحياة، كما أن هناك ارتباط مباشر بين مستوى التعليم في بلد ما ومدى تطوره الاجتماعي والاقتصادي، ويتركز التعليم في وثيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين حول الأهداف التالية:

-إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة.

-زيادة فرص التدريب.

-زيادة التوعية العامة.

وقد حققت الكثير من الدول نجاحات ملموسة في التعليم وفي تدريب سكانها على التعامل مع المعلومات الحديثة (التنمية البشرية)، أما أهم مؤشرات التعليم فهي: معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدل الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة.

د-السكن: إن توفير السكن الملائم للمواطن يعد من أهم احتياجات التنمية المستدامة وتتأثر شروط الحياة في الحواضر الكبرى دائماً بكل من الحالة الاقتصادية، ومعدل نمو السكان والفقر والبطالة[1]، وكذلك نوعية التخطيط العمراني والحضري، وتشكل الهجرة من الأرياف إلى الحواضر أحد أهم أسباب زيادة الاستيطان البشري العشوائي، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد وهو نصيب الفرد من الأمتار المربعة في الأبنية.

هـ-الأمن: ويقصد به الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد كلها على وجود نظام متطور وعادل للإدارة الأمنية، ومن المسائل التي ركز عليها جدول القرن الواحد والعشرين: العنف والجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات، وغيرها مما يقع ضمن بنود الأمن الاجتماعي، ويتم قياسه عادة من خلال نسبة مرتكبي الجرائم في المجتمع.

و-السكان: توجد علاقة عكسية بارزة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية وتقلص النمو الاقتصادي

[1] عبد الرحمان توزاد، حسن إبراهيم المهدي، مرجع سابق الذكر، ص 23-24.

المستدام، مما يفاقم المشكلات البيئية وهو ما يقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة، أما المؤشر الذي يستخدم فهو معدل النمو السكاني.[1]

-القضايا والمؤشرات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إذ يتم تحديده من خلال تقسيم الناتج المحلي الإجمالي في عام محدد على عدد السكان، ويبين هذا المؤشر النمو الاقتصادي ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، لكنه لا يقيس التنمية المستدامة قياساً كاملاً، بل يمثل عنصراً هاماً لتحديد نوعية الحياة ويظهر من خلال معالجة البيانات المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وجود تفاوت بين الدول العربية الإسلامية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كما يلاحظ أن الدول النفطية لها أعلى نصيب للفرد من الناتج الإجمالي بفعل المداخيل البترولية.

وسجل ارتفاعاً من 2096 دولار سنة 1995 إلى 2492 دولار، إلا أنه مازال منخفضاً مقارنةً مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و 4054 دولار على صعيد الدول النامية، وهو ينخفض تارة ثم يعود إلى الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط، وهذا ما ينطبق على كل من الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، قطر، الكويت، الجزائر، عمان.

2-الاستثمار الإجمالي الثابت كنسبة مؤيدة إلى الناتج المحلي الإجمالي: يتحدد الاستثمار الإجمالي الثابت بما يعرف بالإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي،[2] وهذا المؤشر يقيس نسبة الاستثمارات إلى الناتج الإجمالي ويلاحظ أن هذا المؤشر انخفض من 21.9% سنة 1990 إلى 20.5% سنة 2003، وحققت قطر أعلى نسبة 31.5% وتليها الجزائر 29.8% خلال سنة 2003، بينما النسبة الأدنى في نفس السنة من نصيب الكويت تقدر بـ8.7% وهذا خلال نفس السنة.

3-مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا المؤشر لحساب درجة مديونية الدول ويساعد على تقييم قدراتها على تحمل عبء الديون، يربط هذا المؤشر (الديون) بقاعدة الموارد، ويلاحظ أن الدين الخارجي للدول العربية انخفض من 81% سنة 1990، إلى 47% سنة 2003، ويتفاوت هذا المؤشر من دولة إلى أخرى، فهو ما بين 178.2% في موريتانيا إلى 17.2% في سلطنة عمان، وكانت بعض الدول كالعراق تتميز بوجود أكبر قدر من الالتزامات المستحقة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] نفس المرجع، ص 25.

[2] محمد غريب، مرجع سابق الذكر، ص 86-87.

4-المساعدات التنموية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي: تشمل المساعدة الإنمائية المنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول من أجل النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مخففة ويستعمل هذا المؤشر لقياس مستويات المساعدة الميسرة الشروط، التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية، وقد كان أكبر قدر من المساعدات التنموية خلال الفترة ما بين 1991 – 1997 تحصلت عليه مصر، ومن حيث نسبة المساعدات المئوية إلى الناتج القومي الإجمالي، وكان الأردن يتصدر القائمة عام 1991 واليمن في 1997.

5-المؤشرات والقضايا البيئية: يتم من خلال هذه المؤشرات قياس مدى تأثير النمو الاقتصادي على الموارد الطبيعية وعلى البيئة.

-الغلاف الجوي والأراضي: من أهم قضاياه التغير المناخي وثقب طبقة الأوزون ونوعية الهواء، أمور تنعكس بشكل مباشر على صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي، وهناك ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

-التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

-ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

-نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

أما بالنسبة للأراضي فهي لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضاً من الموارد الطبيعية الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها.[1]

ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

-الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي الزراعية مقارنة بالمساحة الكلية ومدى استخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

-الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

-التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

-الحضرنة: 'الحضرنة نسبة إلى الحضرية) $ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، "الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، العدد السادس، جوان 2017، ص 160.

ي–البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: بما أن البحار والمحيطات تشغل ما نسبته 70% من مساحة الكرة الأرضية، حيث تواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، تلوث نوعية مياه البحر وغيرها من المشاكل، أما المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:

–المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

–مصائد الأسماك: وتقاس بوزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

1–المياه العذبة: يعد هذا العنصر أكثر الموارد الطبيعية عرضة للاستنزاف والتلوث، حيث تعتبر أنظمة المياه العذبة من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضاً للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئياً هي من أهم التحديات والمصاعب التي تواجه دول العالم حالياً.[1]

6–المؤشرات والقضايا المؤسسية: تمثل أهم القضايا ذات العلاقة بالمؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة في كل من الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية.

–الإطار المؤسسي: تشتمل عملية إنشاء الإطار المؤسسي المناسب لتطبيقات التنمية المستدامة على وضع إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ترمي إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واتخاذ إجراءات للتوقيع على الاتفاقيات العالمية والتصديق عليها، ويدعو جدول أعمال القرن (21) إلى اعتماد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة يكون هدفها كفالة التنمية الاقتصادية المسئولة اجتماعياً مع حماية البيئة وقاعدة الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة، كما يدعو الجدول أيضاً إلى تحسين فعالية الصكوك والآليات القانونية الدولية والوطنية، فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة وتشير المؤشرات الرئيسية المشمولة في موضوع الإطار المؤسسي إلى مدى استعداد الدولة والتزامها بالتحول عن إتباع نهج قطاعي مجزأ إلى عملية كلية متكاملة للتنمية المستدامة.[2]

– القدرة المؤسسية: تتحدد قدرة الدول على التقدم نحو التنمية المستدامة على درجة كبيرة بقدرة مؤسساتها، ويمكن أن تقاس قدرة البلد بإمكانياته البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية وإمكانياته من حيث الموارد، وتعزز القدرة المؤسسية أعمال التخطيط والتنفيذ والمتابعة المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأي زيادة في هذه القدرة تؤدي إلى تحسين المهارات والقدرات المجتمعية اللازمة لمعالجة المسائل الحاسمة،

[1] ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، مرجع سابق الذكر، ص 161–162.

[2] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق الذكر، ص 107–108.

وتقييم خيارات السياسات ونهج التنفيذ وتفهم العوائق والقيود، لكن يصعب تقييم القدرة المؤسسية بالشكل المناسب بعدد محدود من المؤشرات الأساسية والمؤشرات المختارة لهذا الموضوع والمتمثلة بعدد محدود من أجهزة المذياع أو اشتراكات الانترنيت لكل ألف من السكان، وخطوط الهاتف الثابت والجوال لكل ألف من السكان، والإنفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي تقيس إمكانية الوصول إلى المعلومات، والبنية الأساسية للاتصالات والعلم والتكنولوجيا، بينما يقيس مؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية درجة التأهب لتلك الكوارث والاستجابة لها، وقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تمثل التنمية المستدامة على أكمل وجه وأدق تعبير منذ أوائل عقدية التسعينات من القرن العشرين، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UNCSD) ، حيث اقترحت (58) مؤشراً يتم تصنيفها إلى أربعة جوانب رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، واعتمدت اللجنة إطاراً تحليلياً يصنف المؤشرات إلى ثلاث فئات رئيسية هي:

-مؤشرات الضغط أو القوة الدافعة: والتي تصنف الأنشطة والعمليات والأنماط.

-مؤشرات الحالة: هي التي توفر أو تعطي صورة ومضية للحالة الراهنة.

-مؤشرات الاستجابة: هي التي توضح التدابير المتخذة أو التي تم العمل بها من قبل الدولة.[1]

المدينة والتنمية المستدامة:

بالنظر إلى تحول المدن إلى مواطن عيش لما يقارب 85 بالمائة من البشرية وبالنظر إلى المشاكل العويصة التي أصبح قاطنو المدن يعانون منها مثل التلوث والاختناق المروري والسكن ومدى القدرة على الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية الضرورية للحياة الكريمة والتي أصبحت مدعمة بمواثيق حقوق الإنسان والحق في العيش الكريم أحدها، ولكن أيضا بالنظر إلى المشاكل البيئية التي أصبح العالم يعرفها اليوم وليس فقط المدن مثل الاحتباس الحراري والتلوث وخطر طبقة الأزون والنفايات واستنزاف الموارد بما فيها المناطق الفلاحية والرعوية والغابية والمساحات الخضراء والموارد المائية التي كانت تلعب دورا حيويا في الحفاظ على التوازن الايكولوجي لكوكبنا، ناهيك عن التلوث والأضرار الكبيرة التي تخلفها الحياة الحضرية في غياب إستراتيجيات الحفاظ على البيئة بدءا بالحاجة التي زادت إلى الماء

[1] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق الذكر، ص 109-110.

الصالح للشرب إلى المخالفات المنزلية إلى النفايات الصناعية وغيرها. تعالت الأصوات هنا وهنالك من أجل مدينة مستدامة تحتفظ على البيئة وبدء الحديث عن المدن الخضراء والمدن الذكية.

-المدينة الخضراء:

رغم أن مصطلح المدينة الخضراء يستحضر التناقض في الأذهان وذلك لكون القول بالمدينة هو حديث عن غزو الأسمنت وسواد البنايات وانتشار المصانع والمأرب بكل أضرارها البيئية (الدخان الأسود كرمز) والاختناق المروري وانتشار القمامة في الشوارع والحارات والتشوه العمراني وانتشار الجريمة والفساد. ونلاحظ أن هذه الأوصاف للمدينة تتعارض وكلمة "خضراء" في دلالاتها البيئية حيث نستحضر في أذهاننا الطبيعة الخلابة والوديان والأنهار والبرك والأشجار والمروج وغيرها من الصور. لكن هذا التعارض اللغوي لا ينفي التوجه العالمي الجديد إلى "تخضير"، إن صح القول، المدينة المعاصرة.

-تعريف المدينة الخضراء:

هي مدينة مستدامة صديقة للبيئة يتوازن فيها استغلال الطاقة الاستيعابية للموارد والنظم البيئية المحلية عن طريق رفع كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الحد الأدنى من المخرجات الملوثة حتى يتسنى للنظام الايكولوجي تجديد نفسه، ومنع التلوث بالتقليل قدر المستطاع من المخلفات التي يمكن للطبيعة بنظمها الايكولوجية استقبالها واستيعابها. والمدينة الخضراء هي مدينة تعرف ادني مستويات انبعاث الكربون وبالتالي فهي لا تنتج إلى القليل من ثاني أكسيد الكربون والمركبات العضوية الأخرى التي كلما زادت إلا وزادت حدة التغيرات المناخية.[1] والمدينة الخضراء تتطلب تحولات هيكلية نحو التقليل من استخدام الوقود الأحفوري إلى مستويات دنيا وتعويضه بالطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح و طاقة أمواج البحر وغيرها من الطاقات المتجددة.

وهذه التحولات الهيكلية المطلوبة في البناء الحضري لتحويل المدينة إلى مدينة خضراء لا تتوقف عند التحول إلى استعمال الطاقات المتجددة بل لا بد أن يصاحبها تحول في بنية المدينة وفي أنظمة صناعة ايكولوجية وأنظمة تكاملية لإدارة المخلفات الصلبة والسائلة والغازية وإعادة تدويرها وتحولات ثقافية في أنماط الاستهلاك والترفيه والتنقل.

-أهداف المدينة الخضراء:

[1] عماد عثمان مصطفى محمد، الإدارة المحلية ودورها في معالجة المشاكل البيئية وتكامل دورها مع المخططين والاقتصاديين والبيئيين (دور التخطيط العمراني والحضري في الحد من التحديات البيئية)، ورقة قدمها الباحث في مؤتمر التحديات البيئية وأثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق. منظمة المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن. ص 3

يجملها الباحث "عماد عثمان" في النقاط التالية:[1]

-الحفاظ على البيئة الطبيعية المتاحة وزيادة المساحات الخضراء لتكون بمثابة الرئة للمناطق السكنية.

-الوصول إلى مدن صديقة للبيئة لا توثر على الصحة العامة للسكان.

-العمل داخل منظومة متكاملة بين الحكومة والإفراد في كل دولة للقضاء على الملوثات وإعادة تدوير المخلفات والتقليل إلى أدنى مستويات ممكنة من الإتبعاثات للوصول إلى بيئة حضرية نظيفة وصحية.

-الاستغلال العقلاني والراشد للموارد دون استنزافها وتحول قدر الإمكان إلى استخدام الطاقات المتجددة.

-المدن الذكية (Smart City):

حتى يمكننا التعرف مفهوم المدينة الذكية، بداية لا بد من الوقوف على مفهوم الذكاء بشقيه اللغوي والاصطلاحي.

1-المفهوم اللغوي للذكاء: تعددت المعاني اللغوية للفظة الذكاء في اللغة العربية، ويرجع جميعها إلى الأصل اللغوي لكلمة: ذكا، وكذلك: ذَكَى وذُكِيَ، وذَكُوَ – ذَكَاءً: كان سريع الفطنة والفهم، والذكاء: حدة الفؤاد، سرعة الفطنة، بينما تستعمل لفظة intelligence في اللغة الإنجليزية كمرادف للذكاء في اللغة العربية، وتعني عقلاني موجه بالعقل، ذكي متقد الذهن.[2]

2-المفهوم الاصطلاحي للذكاء: تعددت المفاهيم التي وضعت لتعريف الذكاء ومنها:

تعريف موسوعة Encarta: بأنه القدرة والقابلية على المعرفة والفهم وهي ترادف القوة العقلية ولكنها تتميز عنها بالجانب العملي لتأكيد المقدرة والفاعلية في علاقاتها مع الحالات المادية.

ويعرفه "بياجي" Piaget: بأنه تدرج معقد تام من مهارة معالجة المعلومات أساسه التوازن الملائم بين الفرد والبيئة، حيث الذكاء هو التكيف.

وتعرفه الموسوعة البريطانية على أنه: القدرة على التكيف بشكل فاعل مع البيئة المحيطة، إما بعمل تغييرات في الذات، أو بعمل تغييرات على هذه البيئة، أو بإيجاد بيئة جديدة.

-الذكاء الاصطناعي: هو الذي يستند على محاكاة الآلة (الحاسوب) للسلوك البشري، بحيث تمكن من إيداع نوع من الاستجابة التي يمكن وصفها بأنها ذكية من خلال تزويدها بعدد من البرمجيات المتخصصة في مجالات مختلفة.

---

[1] عماد عثمان مصطفى محمد ، مرجع سابق الذكر، ص 4

[2] خلود رياض صادق، مناهج تخطيط المدن الذكية، "حالة دراسية: دمشق"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2013، ص 17-18.

-تعريف المدينة الذكية: (Smart city):

بين "كوميوس" Gommions أن مصطلح المدينة الذكية يطلق على الأنظمة الإقليمية ذات المستويات الإبداعية، والتي تجمع بين النشاطات والمؤسسات القائمة على المعرفة لتطوير التعليم والإبداع، وبين الفراغات الرقمية التي تطور التفاعل والاتصالات، وذلك لزيادة القدرة على حل المشاكل في المدينة، والخصائص المتميزة للمدينة الذكية هي الأداء العالي في مجال الإبداع وحل المشاكل من أهم ملامح الذكاء، وبالتالي المدينة الذكية هي مناطق عمرانية مدعمة بالشبكات والتقنيات الرقمية، تقدم خدمات إلكترونية تفاعلية في مختلف المجالات، وتتمتع بالقدرة على حل المشاكل من خلال استثمار ذكاء الأفراد والمؤسسات والتقنيات، كما تتميز بالاستدامة الاجتماعية والبيئية، واعتمادها على الاقتصاد القائم على المعرفة لخلق التنافسية، وتتكون المدن الذكية من خلال تكامل ثلاث مستويات تتمثل بالذكاء الصناعي والجماعي والبشري:

المستوى الأول: وهو المستوى الأساسي للمدينة الذكية، ويتكون من المجموعات المنتجة في المدينة، في مجال التصنيع والخدمات، ويضم هذا المستوى الأشخاص الذين يحددون تنظيم العمل وآليات تطوير المدينة أي طبقة الأفراد المبدعين، ومن المهم في هذا المستوى تبادل المعلومات بين الأفراد.

أما المستوى الثاني: يرتبط بالمؤسسات التعاونية والذكاء الجماعي لسكان المدينة، ويتضمن الآليات المؤسسية التي تنظم التدفق المعرفي والتعاون في مجال التعليم والإبداع، ويضم هذا المستوى المؤسسات التي تدعم البحث والتطوير والإبداع، ومراكز التدريب وتبادل التقنيات.

أما المستوى الثالث: فيتألف من البنية التحتية للاتصالات و المعلومات، والفراغات والأدوات الرقمية، والتي تخلق بيئة افتراضية تعتمد على التقنيات التفاعلية وأدوات الوسائط المتعددة، تقدم خدمات في عدة مجالات منها نقل التقنيات، أي يرتبط هذا المستوى بالفراغ الرقمي والذكاء الاصطناعي.

ويمكن تحديد ستة أبعاد مميزة للمدينة الذكية وهي:

-اقتصاد ذكي: (Smart économie) يرتبط بمجموعة من العوامل مثل: مرونة سوق العمل والعلاقات الدولية بالإضافة إلى تفعيل دور البحث العلمي والتقنيات في رفع المستوى الاقتصادي.

-حياة ذكية: (Smart living) تضم مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي تُسهم في توفير نوعية جيدة للحياة، منها الفعاليات الثقافية، التعليمية، السياحية، وتوفير مباني ذات نوعية جيدة.

-بيئة ذكية: (Smart Environnement) توفر مجموعة من العوامل مثل: إدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة وتقليل مستوى التلوث.

-أشخاص أذكياء: (Smart people) يتطلب إنشاء مدينة ذكية توفر المستوى الكافي من الثقافة لدى الأفراد والعمل على زيادة مستوى الإبداع لديهم.

-التنقل الذكي: (Smart mobilité) يعتمد توفر نظام نقل ذكي على ربط منظومة النقل بالتقنيات لإنشاء أنظمة نقل آمنة ومستدامة.

-حكومة ذكية: (Smart gouvernance) بمعنى تطوير منظومة العمل الحكومي من خلال التقنيات وتوفير الخدمات الحكومية عبر القنوات الإلكترونية.[1]

إن التهديدات المحيطة بالمجتمع الإنساني لا تترك له بديل غير تغيير نمط التعامل مع المجال الطبيعي بتغيير ثقافات الإنتاج والاستهلاك وتقدير الأضرار قبل وقوعها ما يستوجب تبني سياسات راشدة من قبل الوحدات الدولية لتوجيه المجتمعات هذه الوجهة التي تحقق المعنى المثالي لخلافة الإنسان لله على الأرض، سياسات تستحضر المعطى الأنثروبولوجي في شقه الثقافي لكل المجتمعات بغض النظر عن التمايزات العرقية والتاريخية والعقائدية، وتدعو لزيادة وعي الأفراد بالمخاطر البيئية التي تتربص ليس بهم فحسب بل تضع حياة الأجيال المستقبلية على المحك، لهذا أصبح من الضروري أن تتحمل كل الفواعل: الدولة والمؤسسات كل المؤسسات خصوصا مؤسسات المجتمع المدني والأفراد على حد سواء المسؤولية عن تدهور الإطار المعيشي.

والحديث عن التوجه نحو المدن الخضراء الذكية الصديقة للبيئة لم يعد ضربا من ترفيه حياة الإنسان وتزيينها بالكماليات، لقد أصبح مسألة حياة أو الموت، لذلك يتوجب على الحكومات في رسمها للسياسة العمرانية وتطويرها للمدن ومخططاتها الحضرية أن تخرج من تلك الدائرة الضيقة التي تبحث عن تلبية الحاجات العامة المتزايدة للأفراد لتتجه نحو رسم سياسات يكون القرار فيها مرتبط بمدى فاعليتها في الحفاظ عل الإطار المعيش وقد سبق الرسول عليه أحسن صلاة وأزكى سلام كل واضعي السياسات العمرانية في كل المراحل التاريخية عندما أوصى ب: "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها".

[1] خلود رياض صادق، مرجع سابق الذكر، ص 23-24.

خاتمة:

تبين لنا من خلال محاور العمل على أن الظاهرة العمرانية هي ظاهرة إنسانية تؤكد على أن الإنسان هو الكائن الوحيد الصانع للحضارة والثقافة وأنها أهم الصور التي تجسد الإنتاج الحضاري والثقافي للمجتمعات عبر الأزمنة. كما تأكد لدينا الطابع التراكمي التطوري لتهيئة المدن وتخطيطها من خلال إستفادة المجتمعات من التراكمات المعرفية لبعضها خلال تاريخ البشرية.

وأكد زخم الدراسات السياسية والسوسيولوجية والأنثروبولوجية والقانونية والاقتصادية التي اطلعنا عليها واستندنا عليها في هذا العمل أن تسيير وإدارة المدن الحديث كشأن من الشؤون العامة والتي تهم علم السياسة بالدرجة الأولى لا يجب أن يركن إلى محاولة تقديم أكبر قدر من الخدمات وتغطية وإشباع أكبر قدر من الحاجات للقاطنة الحضرية، بل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الموارد التي مهما كانت متاحة إلا أنها تبقى محدودة وليس ملكا فقط لجيلنا بل هي أيضا حقا من حقوق الأجيال القادمة وبالتالي لا يجب إستنزافها.

إذ أصبح من الضروري التفكير في تخطيط مدن خضراء معلوماتية ذكية صديقة للبيئة بالنظر إلى الأخطار والتهديدات التي أصبحت تحيط بنمط المعيشة الحضرية في المدن خصوصا التلوث وإنبعثات الغازات السامة والاحتباس الحراري والاختناق المروري ونقص الموارد المائية وغيرها من الأخطار التي أصبحت تهدد التوازن الايكولوجي ولعل جائحة كورونا جاءت لتدق ناقوس الخطر الناجم عن الاستغلال المفرط من قبل الإنسان وبالخصوص سكان المدن للطبيعة.

لذلك نسجل محاولات هنا وهنالك في أنحاء العالم لإعادة هيكلة بنية المدن وتخطيطها بالصورة التي تحقق لهم المدينة المستدامة، فأصدرت التشريعات في الكثير من الدول التي تدفع إلى التقليل من انبعاث الكربون وزيادة الإضرار بالتوازن الايكولوجي. كما عقدت المؤتمرات الدولية لعل أخرها كان مؤتمر الأرض في باريس بفرنسا تحث الدول على أكثر التزام ايكولوجي. ومن الدول من تقوم بخطوات هامة للتحول إلى المدن المستدامة ولعل المثال الحي الذي نستدل به كخلاصة لهذا العمل مدينة "المصدر" في إمارة أبو ظبي الصديقة للبيئة.

كما تبين لنا أن خيار إنشاء وتخطيط المدن الصديقة للبيئة يستجيب من جهة لمتطلبات العيش الكريم في العصر الحديث ومن جهة ثانية يواجه الأخطار المحدقة بالمجال الطبيعي للإنسان والتي فقدت توازنها الطبيعي بفعل السلوك غير العقلاني للإنسان، سلوك قد يفهم وتوجد له أعذار في المراحل التاريخية السابقة بفعل الكثير من العوامل لكنه أصبح غير مقبول بالنظر إلى إسهامه في تسريع تلك الأخطار المهددة ليس فحسب لدولة أو أكثر بل أصبحت مهددة لبقاء المجتمع الإنساني ككل.

وتأكدت لدينا قناعة علمية على أن التحول نحو تبني سياسات عمرانية تخطط لمدن تغطي الحاجيات الإنسانية دون الإضرار بالطبيعة أو حق الأجيال المقبلة فيها ليس مسؤولية النخب الراسمة للسياسات ولا الحكومات المنفذة لها فقط وإنما هو مسؤولية مشتركة بين جميع فواعل هذا الحقل: الحكومات والشعوب ومؤسسات المجتمع المدني وحركات المواطنة والشركات....

والله ولي التوفيق

د/ خداوي محمد

قائمة المراجع

القرآن الكريم

1-**القواميس**

-المعجم الوسيط. متوفر على الرابط التالي: العمران https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

-المنجد في اللغة والإعلام. بيروت: دار الشروق، ط26، 2015)

2-**الكتب باللغة العربية**

-بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات الاجتماعية. (مكتبة البناء،)

-ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد، مقدمة. بيروت: دار صادر، ط2، 2006

-ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم ، لسان العرب، ج بيروت: دار صادر، 1968

-أبو النصر، مدحت. ياسمين مدحت محمد. التنمية المستدامة (مفهومها، أبعادها، مؤشراتها). القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، 2017

-ارنست آر الكسندر، المداخل إلى التخطيط، مدخل إلى نظريات التخطيط المتداولة، آراء ونتائج ترجمة: فيصل عبد العزيز المبارك. الرياض: منشورات جامعة الملك سعود، 2001

-إسماعيل، حسن. الدلالات الحضارية في لغة المقدمة عند ابن خلدون. بيروت: دار الفرابي، 2007

-إقلولي أولد رابح صافية، قانون العمران الجزائري -أهداف حضرية ووسائل قانونية- الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2015

-البابا، طلال. قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث. بيروت: دار الطليعة، 1983

-التجاني، بشير، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002

-الجابري، محمد عابد. قضايا في الفكر المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997

-الحسيني، السيد. المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري. القاهرة: دار المعارف، ط2، 1981

-السعاتي، حسن، علم الاجتماع الصناعي. بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1980

-العيساوي، إبراهيم. التنمية في عالم متغير -دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها-. القاهرة: دار الشروق، 2001

–الفهداوي، فهمي خليفة. السياسة العامة، منظور في البيئة والتحليل. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001

–المالكي، قبيلة فارس، تاريخ العمارة الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2011

–الموسوي، محمد. جغرافية المدن بين النظرية والتطبيق. محاضرات غير منشورة

–الندوي، محمد إسماعيل. الهند القديمة حضاراتها ودياناتها. دار الشعب، 1970

– الوكيل، شفق. التخطيط العمراني –المبادئ، الأسس، التطبيقات– ج1 ECOPA: 2006

–بركات، حليم. المجتمع العربي في القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000

–توزاد،عبد الرحمان. حسن إبراهيم المهدي. التنمية المستدامة في دولة قطر، الانجازات والتحديات. الناشر اللجنة للسكان، ط1، 2008

–جوزيف نيدهام، موجز تاريخ العلم والحضارة في الصين. ترجمة: محمد غريب جودة. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995

–جيمس، أندرسون. صنع السياسات العامة. ترجمة: عامر الكبسي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999

–حلباوي، يوسف. نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة. بيروت : مؤسسة الرسالة، 1979

–رالف بيلز وهاري هويجر، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة، ترجمة: محمد الجوهري. الجزء الأول مصر: دار نهضة مصر للطبع والنشر، 1976

–رحماني، شريف. الجزائر غدا الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995

–رشوان، حسين أحمد عبد الحميد. مشكلات المدينة دراسة قضايا علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2001

–زكريا، فؤاد. الإنسان والحضارة. المملكة المتحدة: مؤسسة هنداوي، 2018

–شريمتي، علي. تاريخ الحضارة، ترجمة حسين نصيري. بيروت دار الأمير للثقافة والعلوم، 2006

–شوقي، عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة. بيروت: دار النهضة العربية، ط7، 1981

–صادق، محمد توفيق. التنمية في دول مجلس التعاون، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985

–عارف، نصر محمد. الحضارة–الثقافة–المدنية "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم". عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1994

-عارف، نصر محمد. نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي. بيروت: المعهد العالمي للفكر الإسلامي،ط4، 2006

-عثمان، محمد عبد الستار. المدينة الإسلامية. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1988

-عجمية، محمد عبد العزيز (وآخرون). مقدمة في التنمية والتخطيط. بيروت: دار النهضة العربية، 1987

-عياضرة، ثائر مطلق محمد. التخطيط الإقليمي، دراسة نظرية وتطبيقية. عمان: دار حامد، ط1، 2009

-غريب محمد سيد أحمد والسيد عبد العاطي السيد. علم الاجتماع الريفي والحضري. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988

-غنيم، عثمان محمد. وماجدة أبو زنط. التنمية المستدامة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها) عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2014

-غيث، محمد عاطف. علم الاجتماع الحضري -مدخل نظري-. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1988

-قباري، محمد إسماعيل. علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغير والتنمية الإسكندرية: منشأة المعارف، ب.ت

-كافي، مصطفى يوسف. التنمية المستدامة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2017

-لويس ممفورد، المدينة على مر العصور أصلها وتطورها ومستقبلها. إشراف ومراجعة: إبراهيم نصحى. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016

-مؤنس، حسين. الحضارة -دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها- الكويت: علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، 1998

-مشوش، صالح طاهر. علم العمران الخلدوني الولايات المتحدة الأمريكية:المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2012

-منصور، هالة. محاضرات في موضوعات علم الاجتماع الحضري. الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2000

-ميلاد، زكي. مالك بن نابي ومشكلات الحضارة. سوريا: دار الفكر، 1998

-نامق، صلاح الدين. إقتصاديات التنمية. القاهرة: مطبعة العيد الصغير، ب.ت

-ناصف، سعيد. علم الاجتماع الحضري المفاهيم- القضايا-المشكلات. القاهرة: دار النجوم للطباعة، 2006

-نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. ترجمة: محمود عودة وآخرون. مصر: دار المعارف، ط8، 1983

3-**الدوريات العلمية:**

-بنمورو، يونس. مفاهيم سوسيولوجيا المدينة. الحوار المتمدن. العدد: 4059- أفريل2013

-سامية بن عمر، وظائف المدينة. منشورات قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الأغواط. العدد 03

-محمد غربي، أي تنمية مستدامة في العالم العربي الإسلامي؟ دورية دولية محكمة تهتم بالدراسات السياسية، العدد الأول، جانفي 2013

-نورية سوالمية، المدينة والحضرية في الجزائر: مقاربة نظرية. مجلة أفاق لعلم الاجتماع العدد 15. جويلية 2018

-ياسمينة إبراهيم سالم، هاجر يحيى، "الإطار المتكامل للتنمية المستدامة وعواملها المتجددة"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية: العدد السادس، جوان 2017

4-**المذكرات والرسائل الجامعية**

-بوعزيز، سليمة. السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة تكميلية لنيل شهادة المستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2015/2014

-حسونة، عبد الغني. الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق، تخصص قانون أعمال – قسم الحقوق -، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012

-حسيني، مريم. أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية، دراسة حالة بلدية – الحجيرة -، مذكرة مستر أكاديمي، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2014/2013

–صادق، خلود رياض. مناهج تخطيط المدن الذكية، "حالة دراسية: دمشق"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التخطيط والبيئة، جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية، قسم التخطيط والبيئة، 2013

–عقاقبة، عبد العزيز. تسيير السياسة العمرانية في الجزائر. مدينة باتنة نموذجا. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة تحت إشراف د. مبروك غضبان. قسن العلوم السياسية جامعة باتنة. الموسم الجامعي 2009–2010

–عقاقبة، عبد العزيز. دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية، حالة الجزائر 1990–2009. أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية تحت إشراف: أ.د. صالح زياني قسم العلوم السياسية جامعة باتنة. الموسم الجامعي: 2016–2017

5–**الملتقيات**

–المنديل، فائق جمعة. سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية. ورقة قدمت في أشغال المؤتمر الإقليمي "المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية، عمان يناير 2008

–حرفوش، سهام. الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008

–حنيش، أحمد. وحفيظ بوضياف، التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة أساس الاستثمار في الطاقات المتجددة ، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي العلمي الخامس حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية – 2018

–عماد، عثمان مصطفى محمد. الإدارة المحلية ودورها في معالجة المشاكل البيئية وتكامل دورها مع المخططين والاقتصاديين والبيئيين (دور التخطيط العمراني والحضري في الحد من التحديات البيئية)، ورقة قدمها الباحث في مؤتمر التحديات البيئية وأثرها في التنمية الحضرية للمدن والمناطق. منظمة المدن العربية، المعهد العربي لإنماء المدن.

-عماري، عمار. "إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول: "التنمية المستدامة والكفاءة الاستدعامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس – سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي 2008،

7-<u>المطبوعات الجامعية</u>:

-خداوي، محمد. سياسات التنمية في المغرب العربي، الجزء الأول. مطبوعة موجه لطلبة ماستر علوم سياسية (غير منشورة)، الموسم الجامعي 2016-2017

8-<u>التقارير</u>

-تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003

-تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، 2017

9-<u>النصوص القانونية</u>

-القانون 06/06 مؤرخ في 210 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية العدد 15 السنة الثالثة والأربعون مارس 2006

10-<u>الكتب باللغات الأجنبية</u>

-Alain Beione, Christine Dello et autres, Dictionnaire des sciences économiques, Paris, Armond Collin, 1995,

-Bernard Guerriem, Dictionnaire d'analyse économique, Paris, éditions La découverte, 1997,

-Dahmani mohamed Planification et aménagement du territoire : quelques éléments théoriques et pratiques, Alger, OPU, 1984

-Daniel Pinson, Histoire des villes, In J.M. Stébé, H. Marchal (Ed), traité sur la ville, Paris, PUF, 2009,

-Daniel Pinson, Traité sur la ville. Paris, PUF, 2009,

-Diana E. E. Kleiner, Roman architecture. A visual guide, New Haven-London, Yale University Press

-G. William Domhoff, Power at the local level, Atlanta :floyd Hunter Was Right. In Who rules america. 2005

- Jean-yves Nevers, coopération et construction d'une capacité de gouvernement, le concept d'urban-regime chez Clarence Stone. France. Hal archives-ouvertes, 2008

-K. Marx, F. Engels, L'idiologie Allemande ; Paris, Ed. Sociales, 1972

-L F, Thomas , S A, Queen, The City. A Study of Urbanism in the United States, New York, McGraw-Hill, 1946

-Max Weber, La ville, traduit par, Aurélien Berlan, Paris, La Découverte, 2014
-Robert A. Dahl, Qui gouverne. Paris, Armand Collin, 1971
-William Genieys, De la théorie a la sociologie des élites en interaction. Vers un néo-élitisme. In CURAPP, les méthodes au concret, France, PUF, 2000, -

11-الدوريات باللغات الأجنبية:

-Bailey. S, Public choise theory and the reform of local gouvernment in Britain. From gouvernment to gouvernance. In policy and administration. 1993. 8.2
-Bruhns Hinnerk, Ville et Etat chez Maw Weber, in ;Les annales de la recherche urbaine, n°38, 1988,
-Christian Lefèvre, Le pouvoir local en Europe. In Développement, action publique et régulation. France, institut d'aménagement et d'urbanisme de la région D'Ile-de-France
-David Judge, Gerry Stoker and Harold Wolman. Theories of urban politics. American political science review. Vol 90/2. June 1996
-Franck Fischbach, Des difficultés de la théorie critique avec la ville, Les Cahiers philosophiques de Strasbourg, n°46, décembre 2019
-Gilles Pinson, projets de ville et gouvernance urbaine. Pluralisation des espaces politiques et recomposition d'une capacité d'action collective dans les villes européennes. in revue Française de science politique, vol. 56, n4, aout 2006, Presses de science Po,
-Guillaume Six, Marx et la ville, Cause commune n° 8 novembre/décembre 2018
-Jacques Brun, écologie urbaine et géographie sociale, In ; Villes en parallèle, N° 4, 1981
-Louis Wirth, Urbanism as a Way of Life, The American Journal of Sociology, Vol, 44, N° 1, Jul, 1938, The University of Chicago Press,
-Nicole Vernazza-Light, Bernard Brum, douze ans de réflexion et de valorisation autour de l'écologie humaine, vie scientifique vol 8, n°1,, France, éditions scientifiques et médicales.
-Pierre Lannoy, Quand Robert Park écrit »La ville » (1915) Essai de scientométrie Qualitative, Revue d'histoire des sciences humaines, Editions Sciences Humains, 2004/2 n°11158
-Zimmermann Bénédicte, Ferdinand Tonnies, sociologue empiriste, Actes de la recherche en sciences sociales, 2011/3 n°188

فهرس المواضيع

-مقدمة.....02
-المحور الأول: إطار معرفي عام حول العمران.....04
1-مفهوم العمران.....06
2-المفاهيم القريبة من العمران.....11
-التحضر.....11
-التخطيط الحضري.....13
-التنمية العمرانية.....14
-التهيئة العمرانية.....16
-السياسة العمرانية.....16
-السياسة الحضرية.....17
-الحضارة.....18
3-التطور التاريخي للعمران.....21
-العمارة في العصور القديمة.....21
-عمارة بلاد الرافدين.....22
-العمارة الفرعونية (مصر القديمة).....22
-العمارة اليونانية الإغريقية.....23
-العمارة الرومانية.....23
-عمارة العصور الوسطى.....24
-العمارة البيزنطية.....24
-العمارة الغوطية.....24

-العمارة العربية الإسلامية.....25
-عمارة عصر النهضة.....26
-عمارة حركة الفن الجديد.....26
-عمارة العصر الحديث.....27
4-المداخل النظرية لدراسة العمران.....27
أ-المداخل الغربية للعمران.....28
1-النظرية التعددية.....28
2-نظرية النخبة.....30
3-نظرية النظام.....32
ب-المدخل الخلدوني في دراسة العمران.....34
-المحور الثاني: المدينة: تدقيق معرفي.....39
1-تعريف المدينة.....39
-المدينة في اللغة.....39
-تعريف المدينة من منظور قانوني.....42
-تعريف المدينة من منظور إحصائي.....43
-تعريف المدينة من منظور وظيفي.....43
-تعريف المدينة من منظور اجتماعي.....43
-المنظور السياسي لتعريف المدينة.....44
-تعريف المدينة من منظور فني.....44
-تعريف المدينة من منظور أنثروبولوجي.....44
-تعريف المدينة من المنظور الإسلامي.....45
2-نشأة المدن وتطورها التاريخي.....47
أ-المدينة في العصور القديمة.....47
-المدينة في بلاد الرافدين.....49
-المدينة عند قدماء المصرين.....49
-المدينة عند اليونان.....49

-المدينة عند الرومان.....50
-المدينة في الحضارة الصينية القديمة.....51
-المدينة في الحضارة الهندية القديمة.....51
-المدينة في الحضارة الإسلامية.....52
ب-المدينة الأوروبية في العصور الوسطى.....53
ج-المدينة في العصر الحديث.....54
3-معايير التمييز بين المدينة والريف.....58
-الأساس الإداري.....60
-الأساس السكاني الديموغرافي.....61
-الأساس الاقتصادي.....61
-الأساس الاجتماعي.....62
-الأساس الجغرافي.....62
-درجة التحضر.....62
4-وظائف المدينة.....63
-الوظيفة الإدارية والسياسية.....65
-الوظيفة التجارية.....66
-الوظيفة الصناعية.....66
-الوظيفة الاجتماعية والثقافية.....67
5-المداخل النظرية لدراسة المدينة.....67
1-المداخل النظرية الكلاسيكية.....69
-المدخل الخلدوني.....69
-النظرية النفسية الاجتماعية.....71
-المدخل الماركسي.....72
-المقاربة الدوركايمية.....73
-المقاربة الفيبيرية.....74
2-المداخل النظرية الحديثة.....76

أ-الاتجاه الايكولوجي.....77
-روبرت بلاك.....78
-ايرنست بيرجس.....80
ب-الإتجاه الثقافوي.....82
-لويس ويرث.....83
ج-الاتجاه التكنولوجي.....83
د-المقاربة الأنثروبولوجية.....84
-المحور الثالث: التنمية المستدامة والمدينة.....87
-التنمية.....87
-تطور مفهوم التنمية.....91
-خصائص التنمية.....94
-التنمية المستدامة.....95
-أهداف التنمية المستدامة.....99
-أبعاد التنمية المستدامة.....101
-مؤشرات التنمية المستدامة.....105
-المدينة والتنمية المستدامة.....111
-خاتمة.....116
-قائمة المراجع.....118
-فهرس المواضيع.....125